مصرف البحرين المركزي

Central Bank of Bahrain

التقرير السنوي

٢٠١٩

المحتويات

المحتويات ..... أ
المقدمة ..... أ
١. تطورات السياسة النقدية ١
إدارة السياسة النقدية ٢
أسعار الفائدة المحلية ٢
إصدارات الدين العام ٤
٢. التطورات المصرفية ٧
الميزانية الموحدة للجهاز المصرفي ٨
٣. تطوير الأنظمة التشريعية والرقابية ١٢
تطوير الأنظمة التشريعية ١٣
تطوير الأنظمة الرقابية ٢٢
٤. تطورات وأنشطة أخرى لدى مصرف البحرين المركزي ٦٥
التراخيص الجديدة ٦٦
وحدة التكنولوجيا المالية والابتكار ٦٧
نظام المدفوعات والتسويات (SSS & RTGS) ٧٢
إصدار النقد ٧٣
البرامج التدريبية ٧٤
مشاريع تقنية المعلومات ٧٥
وحدة الاتصال الخارجي ٧٩
٥. البيانات المالية للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ ..... ٨٦

المقدمة

يقوم مصرف البحرين المركزي بإصدار تقريره السنوي بناءً على المادة رقم (٣٦) من قانون المصرف، حيث يتضمن التقرير أهم أنشطة المصرف خلال العام.

يلخص التقرير أهم التطورات المتعلقة بالقضايا التشريعية والرقابية الخاصة بالقطاع المالي والتي تم اقرارها وتطبيقها خلال العام.

الفصل

١

١. تطورات السياسة النقدية

إدارة السياسة النقدية

أسعار الفائدة المحلية

إصدارات الدين العام

إدارة السياسة النقدية

لجنة السياسة النقدية

واصلت لجنة السياسة النقدية في مصرف البحرين المركزي عقد اجتماعات اسبوعية منتظمة على مدى عام ٢٠١٩، حيث تقوم اللجنة برصد التطورات الاقتصادية والمالية وتطورات السيولة النقدية، هذا وبالإضافة إلى وضع توصيات بشأن أدوات السياسة النقدية وتحديد أسعار الفائدة على التسهيلات التي يقدمها المصرف.

الاحتياطي الإلزامي

يقوم مصرف البحرين المركزي وبصورة شهرية باحتساب الاحتياطي الإلزامي بواقع ٥% على جميع ودائع الزبائن المقومة بالدينار البحريني والموجودة لدى مصارف قطاع التجزئة وبدون احتساب أي نسبة من الفوائد على حسابات الاحتياطي الإلزامي للمصارف لدى مصرف البحرين المركزي.

وقد ارتفع مجموع الاحتياطي الإلزامي لدى مصرف البحرين المركزي بنسبة ٥,٨% حيث بلغ ٤٨٩,٨ مليون دينار بحريني في ديسمبر ٢٠١٩ مقارنة بمبلغ ٤٦٣ مليون دينار بحريني في ديسمبر ٢٠١٨.

أسعار الفائدة المحلية

سعر الفائدة الأساسي

قام مصرف البحرين المركزي في عام ٢٠١٩ بخفض سعر الفائدة الأساسي على ودائع الأسبوع الواحد في التواريخ الآتية:

- ٢١ مارس ٢٠١٩ خفض سعر الفائدة على ودائع الشهر الواحد من ٣,٢٥% إلى ٣,١٠%.

- ١ أغسطس ٢٠١٩ من ٢,٧٥% إلى ٢,٥٠%. كما تم خفض سعر الفائدة على ودائع الليلة الواحدة من ٢,٥٠% إلى ٢,٢٥% وسعر الفائدة على ودائع الشهر الواحد من

٣,١٠% إلى ٢,٨٥%، هذا بالإضافة إلى تغيير سعر الفائدة الذي يفرضه المصرف المركزي على مصارف قطاع التجزئة مقابل تسهيلات الإقراض من ٤,٥٠% إلى ٤,٢٥%.

- ٣١ أكتوبر ٢٠١٩ من ٢,٥٠% إلى ٢,٢٥%. كما تم خفض سعر الفائدة على ودائع الليلة الواحدة من ٢,٢٥% إلى ٢,٠٠% وسعر الفائدة على ودائع الشهر الواحد من ٢,٨٥% إلى ٢,٦٠%، هذا بالإضافة إلى تغيير سعر الفائدة الذي يفرضه المصرف المركزي على مصارف قطاع التجزئة مقابل تسهيلات الإقراض من ٤,٢٥% إلى ٤,٠٠%.

أسعار الفائدة بين المصارف

بلغت نسبة الفائدة بين المصارف (BHIBOR) لثلاثة شهور ٢,٦٧% في نهاية عام ٢٠١٩، مقابل ٣,٩٥% في نهاية عام ٢٠١٨. وقد بلغت نسبة الفائدة بين المصارف لفترة ستة أشهر ٢,٧٠% في نهاية عام ٢٠١٩، مقابل ٤,٠٨% في نهاية عام ٢٠١٨.

أسعار الفائدة على الودائع والقروض

انخفض معدل سعر الفائدة المرجح على الودائع (١٢-٣ شهراً) من ٢,٣٧٪ في نهاية عام ٢٠١٨ إلى ١,٦١٪ في نهاية عام ٢٠١٩ كما انخفض معدل سعر الفائدة المرجح على الودائع (أقل من ٣ شهور) من ١,٨١٪ إلى ١,٣١٪ خلال الفترة نفسها. وارتفع معدل سعر الفائدة المرجح على ودائع التوفير من ٠,٢١٪ إلى ٠,٢٣٪ لنفس الفترة. وانخفض سعر الفائدة المرجح على القروض الممنوحة لقطاع الأعمال من ٦,٥٠٪ في نهاية عام ٢٠١٨ إلى ٤,٨٧٪ وذلك في نهاية عام ٢٠١٩. كما انخفض سعر الفائدة على القروض الشخصية من ٥,١٩٪ إلى ٤,٩١٪ لنفس الفترة.

التسهيلات المصرفية

التسهيلات المصرفية هي عبارة عن مجموعة من أدوات الإيداع والإقراض التي يوفرها المصرف لمصارف قطاع التجزئة لتلبية احتياجاتها من السيولة بالدينار البحريني.

بلغ الرصيد القائم لإيداعات مصارف قطاع التجزئة مع المصرف المركزي ٨٥٦,٥ مليون دينار بحريني في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ مقارنة بمبلغ ٤١٦,٤ مليون دينار بحريني في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ بنسبة ارتفاع بلغت ١٠٦%.

الوكالة

هي أداة لاستثمار السيولة لمصارف قطاع التجزئة الإسلامية العاملة في مملكة البحرين عن طريق إيداعها لدى المصرف المركزي بما يتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية.

وقد بلغ مجموع الرصيد القائم لإيداعات مصارف قطاع التجزئة الإسلامية مع المصرف المركزي (الوكالة) ١١٦,٤ مليون دينار بحريني في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ مقارنة بمبلغ ١١٤,١ مليون دينار بحريني في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ بنسبة ارتفاع بلغت ١,٩٨%.

الوعد المنفرد بالصرف في المستقبل

قام المصرف المركزي بتطوير خدمة جديدة مخصصة لمصارف قطاع التجزئة الإسلامية، لتوفير السيولة اليومية بطريقة قائمة على أسس مبادئ الشريعة الإسلامية.

وتعتبر هذه الخدمة التي استحدثها مصرف البحرين المركزي منتج جديد في الصيرفة الإسلامية يؤكد مدى قدرة البحرين على تطوير المنتجات المتوافقة مع الشريعة الإسلامية حسب احتياجات السوق.

أدوات الدين العام

يقوم مصرف البحرين المركزي نيابةً عن حكومة مملكة البحرين بإصدار سندات تقليدية وصكوك إسلامية قصيرة وطويلة الأجل ممثلة في أذونات الخزانة الحكومية وسندات التنمية الحكومية وصكوك السلم وصكوك التأجير الإسلامية.

قام المصرف خلال عام ٢٠١٩، بإصدار أذونات الخزانة الحكومية بالدينار البحريني لفترة استحقاق ٣ أشهر بمبلغ ٧٠ مليون دينار بحريني وذلك بصورة أسبوعية، وقد أصدر المصرف أذونات خزانة حكومية لفترة استحقاق ٦ أشهر بصورة شهرية وبمبلغ ٣٥ مليون

دينار بحريني. هذا وبالإضافة إلى إصدار أذونات الخزانة الحكومية لفترة استحقاق ١٢ شهراً بصورة شهرية وبمبلغ ١٠٠ مليون دينار بحريني.

كما يقوم مصرف البحرين المركزي بإصدار صكوك السلم بصورة شهرية لفترة استحقاق ٣ أشهر بمبلغ ٤٣ مليون دينار، وإصدار صكوك التأجير الإسلامية بصورة شهرية لفترة استحقاق ٦ أشهر بمبلغ ٢٦ مليون دينار بحريني.

أصدر مصرف البحرين المركزي خلال عام ٢٠١٩، وبطلب من وزارة المالية والاقتصاد الوطني سندات تنمية حكومية وصكوك إسلامية محلية ودولية لفترات استحقاق مختلفة وذلك على النحو التالي:

- سندات تنمية حكومية محلية بمبلغ ٣٠٠ مليون دينار بحريني بتاريخ ٢١ يوليو ٢٠١٩ لفترة استحقاق ٣ سنوات بسعر فائدة ثابت بلغ ٤,٢٠%.

- سندات تنمية حكومية محلية بمبلغ ١٨٥ مليون دينار بحريني بتاريخ ١٠ نوفمبر ٢٠١٩ لفترة استحقاق ٥ سنوات بسعر فائدة ثابت بلغ ٤,٠٠%.

- قام مصرف البحرين المركزي وبالنيابة عن وزارة المالية والاقتصاد الوطني مؤخراً بإنشاء برامج اقتراضية متكاملة تهدف لإصدار السندات والصكوك الدولية لمملكة البحرين وذلك تحت مظلة تلك البرامج المذكورة حيث قام المصرف وبالتنسيق مع المصارف الآتية: JP Morgan, Gulf International Bank, National Bank of Bahrain, BNP Paribas, Citi Bank, Standard Chartered Bank بتنفيذ إصدارين على هيئة سندات تنمية حكومية دولية وصكوك إجارة ومرابحة إسلامية وذلك على النحو التالي:

- تنفيذ إصدار دولي واحد (على هيئة سندات تنمية حكومية) تحت سقف البرنامج الاقتراضي للسندات والصكوك في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٩ بمبلغ مليار دولار أمريكي لفترة استحقاق ١٢ سنة تنتهي في ٣٠ سبتمبر ٢٠٣١ بسعر فائدة بلغ ٥,٦٢٥%.

- تنفيذ إصدار دولي واحد تحت سقف البرنامج الاقتراضي للصكوك والسندات على هيئة (صكوك إجارة بواقع ٥١% وصكوك مرابحة بواقع ٤٩%) وذلك في ٣٠

سبتمبر ٢٠١٩ بمبلغ مليار دولار أمريكي لفترة استحقاق سبع سنوات ونصف يستحق في ٣٠ مارس ٢٠٢٧ بسعر فائدة بلغ ٤,٥%.

الفصل

٢

٢. التطورات المصرفية

الميزانية الموحدة للجهاز المصرفي

مصارف قطاع التجزئة

مصارف قطاع الجملة

الميزانية الموحدة للجهاز المصرفي

بلغت الميزانية الموحدة للجهاز المصرفي (مصارف قطاع التجزئة ومصارف قطاع الجملة) ٢٠٤,٩ بليون دولار أمريكي في نهاية عام ٢٠١٩، مقابل ١٩٢,٦ بليون دولار في نهاية عام ٢٠١٨، مسجلة بذلك ارتفاعاً بنسبة ٦,٤٪. وقد بلغ نصيب مصارف قطاع الجملة من إجمالي الميزانية ٥٤,١٪، وبلغت حصة مصارف قطاع التجزئة ٤٥,٩٪.

بلغت الموجودات المحلية ٦٨,٥ بليون دولار أمريكي في نهاية عام ٢٠١٩ مقابل ٦٢,٤ بليون دولار أمريكي في نهاية عام ٢٠١٨، أي بارتفاع وقدره ٦,١ بليون دولار أمريكي (٩,٨٪). وبلغت الموجودات الأجنبية ١٣٦,٤ بليون دولار أمريكي في نهاية عام ٢٠١٩ مقابل ١٣٠,٢ بليون دولار أمريكي في نهاية عام ٢٠١٨، أي بارتفاع وقدره ٦,٢ بليون دولار أمريكي (٤,٨٪).

ارتفعت المطلوبات المحلية إلى ٦٢,٣ بليون دولار في نهاية عام ٢٠١٩، مقابل ٥٧,٩ بليون دولار أمريكي في نهاية عام ٢٠١٨، أي بمقدار ٤,٤ بليون دولار أمريكي (٧,٦٪). وارتفع إجمالي المطلوبات الأجنبية بمقدار ٧,٨ بليون دولار أمريكي (٥,٨٪) ليصل إلى ١٤٢,٦ بليون دولار أمريكي في نهاية عام ٢٠١٩ مقابل ١٣٤,٧ بليون دولار أمريكي في نهاية عام ٢٠١٨.

مصارف قطاع التجزئة

ارتفعت الميزانية الموحدة لمصارف قطاع التجزئة إلى ٣٥,٤ بليون دينار بحريني في نهاية عام ٢٠١٩، مقابل ٣٢,٦ بليون دينار بحريني في نهاية عام ٢٠١٨ (٨,٦٪).

ارتفع إجمالي الموجودات المحلية بمقدار ١,٠ بليون دينار بحريني (٥,٣٪) ليصل إلى ٢٠,٠ بليون دينار بحريني في نهاية عام ٢٠١٩، وقد ارتفعت كل من موجودات مصرف البحرين المركزي بمقدار ٠,٦ بليون دينار بحريني (٦٢,٤٪)، وموجودات الحكومة (السندات والقروض) بمقدار ٠,٥ بليون دينار بحريني (٩,٦٪).

سجلت الموجودات الأجنبية ارتفاعاً وقدره ١,٨ بليون دينار بحريني (١٣,٢٪) لتصل إلى ١٥,٤ بليون دينار بحريني في نهاية عام ٢٠١٩، مقابل ١٣,٦ بليون دينار في نهاية عام ٢٠١٨. وقد ارتفعت الموجودات الأجنبية على القطاع غير المصرفي بمقدار ٠,٧ بليون

دينار (٧,١٪) من ٩,١ بليون دينار بحريني في نهاية عام ٢٠١٨ إلى ٩,٨ بليون دينار في نهاية عام ٢٠١٩. كما ارتفعت الموجودات الأجنبية على القطاع المصرفي بمقدار ١,٢ بليون دينار بحريني (٢٦,٧٪) لتصل إلى ٥,٧ بليون دينار بحريني في نهاية عام ٢٠١٩.

ارتفع إجمالي المطلوبات المحلية بمقدار ١,٢ بليون دينار بحريني، أي بنسبة ٦,٧٪ من ١٧,٨ بليون دينار بحريني في نهاية عام ٢٠١٨ إلى ١٩,٠ بليون دينار بحريني في نهاية عام ٢٠١٩. ويعزى ذلك إلى ارتفاع المطلوبات للقطاع الخاص غير المصارف بمقدار ١,٣ بليون دينار بحريني (١٢,٦٪) ومطلوبات مصرف البحرين المركزي بمقدار ٠,١ بليون دينار بحريني لتصل إلى ٠,٢ بليون دينار بحريني.

وارتفع إجمالي المطلوبات الأجنبية ليصل إلى ١٦,٤ بليون دينار بحريني في نهاية عام ٢٠١٩. حيث ارتفعت المطلوبات الأجنبية للقطاع المصرفي بمقدار ٢,٦ بليون دينار بحريني (٣٤,٢٪) وبالمقابل انخفضت المطلوبات الأجنبية للقطاع غير المصرفي بمقدار ٠,٩ بليون دينار بحريني (١٢,٧٪).

القروض والتسهيلات الائتمانية

ارتفع الرصيد القائم للقروض والتسهيلات الائتمانية المقدمة للقطاعات الاقتصادية المقيمة بنسبة ٢,١٪ ليصل إلى ٩,٧ بليون دينار بحريني في نهاية عام ٢٠١٩ مقابل ٩,٥ بليون دينار بحريني في نهاية عام ٢٠١٨. وقد بلغ نصيب قطاع الأعمال ٥٢,٨٪ من إجمالي القروض والتسهيلات الائتمانية، بينما بلغ نصيب قطاع الأشخاص وقطاع الحكومة ٤٤,١٪ و٣,١٪ على التوالي.

الودائع

بلغ إجمالي ودائع المقيمين ١٣,١ بليون دينار بحريني في نهاية عام ٢٠١٩ مقابل ١٢,١ بليون دينار بحريني في نهاية عام ٢٠١٨، أي بارتفاع قدره ١,٠ بليون دينار بحريني أي بنسبة ٨,٣٪. ويعزى ذلك إلى ارتفاع ودائع القطاع الخاص بمقدار ١,٢ بليون دينار بحريني (١١,٧٪) وذلك في نهاية عام ٢٠١٩.

ارتفعت ودائع المقيمين بالدينار البحريني بمقدار ٠,٧ بليون دينار (٧,٨٪) لتصل إلى ٩,٧ بليون دينار في نهاية عام ٢٠١٩، كما ارتفعت ودائع المقيمين بالعملات الأجنبية بمقدار ٠,٣ بليون دينار بحريني (٩,٧٪) لتصل إلى ٣,٤ بليون دينار بحريني في نهاية نفس العام. وقد

بلغ نصيب الودائع بالدينار البحريني وبالعملات الأجنبية ٧٣,٩٪ و٢٦,١٪ على التوالي من إجمالي الودائع المحلية للمقيمين.

الموجودات حسب التصنيف الجغرافي وأهم العملات

بلغت حصة دول مجلس التعاون الخليجي (باستثناء مملكة البحرين) من إجمالي الموجودات ٢٤,٦٪، والدول الآسيوية ٥,٨٪، ودول أوروبا الغربية ٤,٩٪، والدول الأمريكية ٤,٧٪، والدول العربية الأخرى ٢,٩٪.

فقد بلغ نصيب الدولار الأمريكي من إجمالي الموجودات ٤٣,٩٪، وعملات دول مجلس التعاون الخليجي (باستثناء الدينار البحريني) ٧,٥٪. وقد شكل اليورو ٢,٦٪ من إجمالي الموجودات.

مصارف قطاع الجملة

سجلت الميزانية الموحدة لمصارف قطاع الجملة ارتفاعاً وقدره ٤,٨ بليون دولار أمريكي أي بنسبة ٤,٥٪ لتصل إلى ١١٠,٨ بليون دولار أمريكي في نهاية عام ٢٠١٩ مقابل ١٠٦,٠ بليون دولار أمريكي في نهاية عام ٢٠١٨.

ارتفع إجمالي الموجودات المحلية إلى ١٥,٤ بليون دولار أمريكي في نهاية عام ٢٠١٩ مقابل ١٢,١ بليون دولار أمريكي في نهاية عام ٢٠١٨. ويرجع ذلك إلى ارتفاع الموجودات الحكومية وموجودات غير المصارف وموجودات المصارف بنسبة ٤٣,٦٪ و٢٩,٥٪ و١٠,٩٪ على التوالي.

وارتفعت الموجودات الأجنبية بمقدار ١,٤ بليون دولار أمريكي (١,٥٪) لتصل إلى ٩٥,٤ بليون دولار أمريكي في نهاية عام ٢٠١٩. ويرجع ذلك إلى ارتفاع موجودات غير المصارف بمقدار ٤,٨ بليون دولار أمريكي (١٢,٩٪).

ارتفع إجمالي المطلوبات المحلية بمقدار ١,٤ بليون دولار أمريكي (١٣,٣٪) ليصل إلى ١١,٨ بليون دولار أمريكي في نهاية عام ٢٠١٩ مقابل ١٠,٥ بليون دولار أمريكي في نهاية عام ٢٠١٨.

كما ارتفعت المطلوبات الأجنبية لتصل إلى ٩٩,٠ بليون دولار أمريكي في نهاية عام ٢٠١٩

مع ارتفاع بنسبة ٣,٦٪، وذلك بسبب ارتفاع قيمة المطلوبات على السندات بمقدار ٠,٥ بليون دولار أمريكي وارتفاع المطلوبات على المكاتب الرئيسية والشركات الزميلة ومطلوبات المصارف بنسبة ٧,٦٪ و٧,٨٪ على التولي.

الموجودات حسب التصنيف الجغرافي وأهم العملات

بلغت حصة دول مجلس التعاون الخليجي (باستثناء مملكة البحرين) من إجمالي الموجودات ٣١,٢٪، ودول أوروبا الغربية ٢٩,٦٪، والدول الأمريكية ١٠,٢٪، والدول الآسيوية ٨,٣٪، والدول العربية الأخرى ٥,٢٪.

فقد بلغ نصيب عملات دول مجلس التعاون الخليجي وذلك حسب العملات (باستثناء الدينار البحريني) من إجمالي الموجودات ١٠,٢٪، والدولار الأمريكي ٦٩,٠٪، في حين شكل اليورو ١١,٢٪ من إجمالي الموجودات.

الفصل

٣

٣. تطوير الأنظمة التشريعية والرقابية

تطوير الأنظمة التشريعية

تطوير الأنظمة الرقابية

تطوير الأنظمة التشريعية

تطبيق اتفاقية/معايير بازل ٣

- *المتطلبات المتعلقة بالسيولة*

أصدر المصرف في يوليو ٢٠١٩ تعميماً إلى المصارف يتضمن النموذج الخاص الذي يجب على المصارف المحلية (التقليدية والإسلامية) أن تستخدمه عند تسليم تقرير نسبة تغطية السيولة (LCR) إلى المصرف.

- *التعديلات المقترحة على فصل إدارة مخاطر الائتمان وفقا لبازل ٣*

ضمن جهود المصرف المستمرة لتطوير الإطار الرقابي أصدر المصرف في يناير ٢٠١٩ ورقة استشارية حول تحديث فصل إدارة مخاطر الائتمان للمصارف التقليدية والإسلامية حيث يتضمن متطلبات التوفير لانخفاض القيمة في المعيار الدولي للتقارير المالية IFRS 9 وكذلك متطلبات بازل ٣ وإدارة الأصول غير العاملة. وقد استلم المصرف ملاحظات القطاع المصرفي وهي قيد الدراسة حالياً.

لائحة التعامل في الأوراق المالية عن طريق الاقتراض والبيع على المكشوف

أصدر المصرف في مارس ٢٠١٩ ضمن جهوده لتطوير سوق رأس المال لائحة التعامل في الأوراق المالية عن طريق الاقتراض والبيع على المكشوف.

تهدف هذه اللائحة إلى تحسين كفاءة سوق رأس المال وتسهيل المعاملات المتنوعة في السوق مما سيؤدي إلى الحصول على أسعار أفضل وتعزيز السيولة.

حجم العمولات على خدمات السمسرة في مملكة البحرين

ضمن جهود المصرف لتطوير المتطلبات الرقابية الخاصة بأنشطة الوساطة المالية في مملكة البحرين أصدر المصرف تحديث لحجم العمولات على خدمات السمسرة في المملكة في يناير ٢٠١٩.

توجيهات جديدة بشأن الشركات المساندة للقطاع المالي

أصدر المصرف في أكتوبر ٢٠١٩ فصل جديد حول المتطلبات عالية المستوى (الحوكمة) ضمن المجلد الخامس من مجلد توجيهات المصرف للشركات المساندة للقطاع المالي.

تعديلات على فصل الاستحواذ والاندماج

أصدر المصرف في أكتوبر ٢٠١٩ تعديلات على فصل الاستحواذ والاندماج من مجلد التوجيهات السادس.

مقترح توجيهات بشأن وضع سقف على الرسوم على التسهيلات الائتمانية للأشخاص

أصدر المصرف في ديسمبر ٢٠١٩ ورقة استشارية بشأن توجيهات خاصة حول سقوف الرسوم المصرفية المفروضة من قبل المصارف وشركات التمويل ضمن المرحلة الثانية من المشروع. تتضمن هذه المرحلة وضع سقوف على الرسوم الإدارية لكل من التسهيلات الائتمانية الاستهلاكية، والتسهيلات الائتمانية الخاصة بالسيارات، وتسهيلات الرهن العقاري.

توجيهات جديدة خاصة بنظام ومتطلبات الالتزام في المصارف

أصدر المصرف في يناير ٢٠١٩ توجيهات جديدة خاصة بنظام ومتطلبات الالتزام في المصارف ضمن فصل المتطلبات عالية المستوى وذلك حسب المتطلبات الصادرة عن لجنة بازل بهذا الخصوص.

توجيهات جديدة خاصة بإعلانات الشركات المساهمة العامة عن نتائجها المالية

ضمن جهود المصرف لتعزيز الإطار الرقابي أصدر المصرف ورقة استشارية بشأن البيانات الواجب توافرها في الإصدار الصحفي الخاص بالنتائج المالية للشركات المساهمة العامة المدرجة.

وتهدف هذه الخطوة إلى تحسين الإفصاح والشفافية للشركات المساهمة العامة المدرجة عند نشر البيانات الصحفية عن النتائج المالية وتوفير الحماية للمساهمين والمستثمرين من خلال الكشف عن البيانات الصحفية الشاملة والدقيقة حتى يتمكن المساهمون والمستثمرون من تحديد الأداء المالي وتجنب أي بيانات مضللة محتملة في البيانات الصحفية وسيتم إصدارها بشكل نهائي للشركات المدرجة وجميع المرخص لهم من مصرف البحرين المركزي في يناير ٢٠٢٠.

تحديث على فصل أسواق المال والبورصات وفصل وسطاء السوق والممثلين

ضمن جهود المصرف لتعزيز أنشطة صناعة السوق أصدر المصرف تحديث على فصل أسواق المال والبورصات وفصل وسطاء السوق والممثلين في يناير ٢٠١٩.

تقرير المدقق الخارجي لإجراءات حظر ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

أصدر المصرف في الربع الأول من عام ٢٠١٩ المتطلبات الخاصة بشأن تقرير المدقق الخارجي بشأن إجراءات حظر ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

متطلبات جديدة لمقدمي خدمة الدفع

أصدر المصرف في أبريل ٢٠١٩ متطلبات جديدة لمقدمي خدمة الدفع التي تدعم التدابير الأمنية لتمكين السحب النقدي كجزء من نظام حماية الأجور (WPS) وذلك عن طريق آلات صرف النقود الخاصة بها (CDM) أو الأكشاك ضمن المجلد الخامس للمصرف.

توجيهات جديدة بشأن "مشغلي منصات الأصول المشفرة"

ضمن جهود المصرف لدعم الابتكار وتطوير قطاع الخدمات المالية وجعله أكثر كفاءة وذلك من خلال تهيئة البنية التشريعية والرقابية، أصدر المصرف في يناير ٢٠١٩ توجيهات جديدة حول الخدمات المقدمة من قبل "مشغلي منصات الأصول المشفرة" ضمن فصل جديد أُطلق عليه اسم "فصل الأصول المشفرة" والذي يتضمن الإطار التنظيمي والرقابي ومتطلبات الترخيص المحددة لمثل هذا النوع من الخدمات.

كما أصدر المصرف لاحقاً ورقة استشارية في أكتوبر ٢٠١٩ بخصوص تحديث فصل مكافحة غسيل الأموال (AML Module) وفصل الأصول المشفرة (CRA) وفقاً للورقة الصادرة مؤخراً عن فريق العمل المالي (FATF). وقد استلم المصرف ملاحظات القطاع ودراستها ومن المتوقع أن يتم إصدار التحديث في يناير ٢٠٢٠.

توجيهات جديدة خاصة بخدمات الاستشارة المالية الرقمية

أصدر المصرف في أبريل ٢٠١٩ فصل جديد أُطلق عليه اسم "فصل خدمات الاستشارة المالية الرقمية" والتي تمكّن المرخص لهم من استخدام التكنولوجيا لتقديم المشورة المالية للعملاء.

وتغطي هذه التوجيهات المتطلبات الأساسية التي ستُطبّق على المرخص لهم الراغبين في استخدام أداة الاستشارات المالية الرقمية بالإضافة إلى المتطلبات التحوطية والسلوكية ذات الصلة من أجل حماية مصالح العملاء. كما تسمح هذه التوجيهات أيضاً لشركات التكنولوجيا المالية "FinTech" والتي تركز بشكل مطلق على تقديم خدمات الاستشارة المالية الرقمية الحصول على ترخيص من مصرف البحرين المركزي.

تعديلات على فصل كفاية رأس المال ومتطلبات السيولة لشركات التمويل المتناهي الصغر

أصدر المصرف في يناير ٢٠١٩ تعديلات على فصل كفاية رأس المال ومتطلبات السيولة لشركات التمويل المتناهي الصغر من مجلد التوجيهات الخامس بشأن تغيير متطلبات نسبة الرافعة المالية واستبدالها بمتطلبات نسبة كفاية رأس المال.

تحديث فصل إدارة المخاطر التشغيلية للمصارف

ضمن جهود المصرف بتعزيز المتطلبات الخاصة بإدارة المخاطر المختلفة ومواكبة أحدث مبادئ ومعايير لجنة بازل للرقابة المصرفية أصدر المصرف في ديسمبر ٢٠١٩ تحديث على فصل إدارة المخاطر التشغيلية للمصارف حيث يعكس الفصل المحدّث عدداً من التحسينات الكميّة في عدد من المجالات ذات الصلة بإدارة المخاطر التشغيلية.

كما أصدر المصرف في ديسمبر ٢٠١٩ ورقة استشارية خاصة بمتطلبات الأمن السيبراني (Cyber-security) ضمن فصل إدارة المخاطر التشغيلية للمصارف وذلك لمواكبة التطورات الخاصة بالتكنولوجيا المالية.

توجيهات جديدة خاصة بوسطاء التأمين عبر المنصات الإلكترونية

ضمن جهود المصرف لتطوير تكنولوجيا التأمين "Insure-Tech" أصدر المصرف في أغسطس ٢٠١٩ توجيهات جديدة خاصة بوسطاء التأمين عبر المنصات الإلكترونية "Insurance Aggregators". ويعتبر وسيط التأمين عبر المنصات الإلكترونية وسيط مرخّص من قبل المصرف يقوم بتشغيل منصة الوساطة في بوالص التأمين المتعددة عن طريق موقع في الإنترنت أو كتطبيق في أجهزة الهاتف أو المحمول الذكية ("app") والتي تقوم بتوفير مقارنات لأسعار بوالص التأمين ويسّهل عمليات اختيار الشراء لتلك البوالص.

ومع استحداث هذا النوع من النشاط يمكن للعميل الحصول على عروض التأمين المختلفة من عدد من شركات التأمين المرخصة في البحرين في منصة إلكترونية واحدة أو عبر تطبيق جهاز محمول بدلاً من الحصول على عروض الأسعار بشكل فردي وشراء بوليصة التأمين من شركة واحدة فقط عبر الإنترنت.

تعديلات على فصل الجريمة المالية بخصوص فتح الحسابات وقبول وإيداع الأموال للأندية ومراكز الشباب

أصدر المصرف في مايو وسبتمبر ٢٠١٩ تعميماً لجميع مصارف قطاع التجزئة وشركات الصرافة ومزودي خدمات الدفع يتضمن تعديلات على المتطلبات الخاصة بالجمعيات والنوادي في مجلد التوجيهات.

تضمّن التعميم بأنهُ يجب عدم قبول إيداع أي شيكات صادرة من خارج المملكة لصالح الأندية والمراكز المرخصة من قبل وزارة العمل والتنمية الاجتماعية ووزارة شئون الشباب والرياضة من أو إلى أي جهة أجنبية إلا بعد الحصول على الموافقة المسبقة من الوزارة المختصة، وذلك وفقاً لنص المادة (٢٠) من قانون الجمعيات والأندية الصادر بالمرسوم بقانون رقم (٢١) لسنة ١٩٨٩ وتعديلاته، ونص المادتين (٤٧) و(٦٢) من اللائحة النموذجية للنظام الأساسي للأندية الصادرة بالقرار رقم (١) لسنة ١٩٩٠. وكذلك يجب على المصارف عدم فتح حساب أو تغيير أو فتح أكثر من حساب للأندية أو المراكز الشبابية إلا بعد الحصول على موافقة الوزارة وذلك عملاً بنص المادة (٢٠) من اللائحة المالية الموحّدة للأندية.

مسودة توجيهات حول متطلبات الحجز على أصول العملاء

أصدر المصرف في يوليو ٢٠١٩ ورقة استشارية تتضمن مسودة توجيهات حول متطلبات الحجز على أصول العملاء وذلك لتعزيز ودمج كافة المتطلبات الواجب الوفاء بها من قبل المرخص لهم في فصل واحد. تهدف هذه التوجيهات ضمان تعامل المرخص لهم بكفاءة مع أوامر المحاكم والنيابة العامة فيما يتعلق بالحجز على الحسابات و / أو طلب المعلومات وقد استلم المصرف ملاحظات المعنيين وهي قيد الدراسة حالياً.

حسابات العملاء الراكدة وغير المطالب بها لدى المصارف

أصدر المصرف في يوليو ٢٠١٩ تعميماً إلى المصارف بشأن حسابات العملاء الراكدة يتضمن إلزام جميع مصارف قطاع التجزئة ببذل جهود إضافية لتنظيم وضع الأموال غير المطالب بها (إعادة تنشيط الحساب أو غلقه ودفع الأموال إلى العميل أو غيرها من الإجراءات) بحلول نهاية ديسمبر ٢٠١٩. كما يجب على المصارف نهاية كل شهر بتقديم تقرير شهري إلى المصرف بشأن هذه الأموال وذلك بدءً من أغسطس ٢٠١٩.

الحسابات الراكدة (unclaimed accounts/dormant accounts) هي حسابات العملاء لدى المصارف التي لم يتم عليها (خلال مدة معينة) أي عمليات سحب أو تحويل أو ايداع من قبل العملاء أو من قبل وكلائهم المفوضين على الحساب حيث تعد راكدة وغير مطالب بها.

ويعزو ذلك إلى ملاحظة المصرف قيام العديد من المصارف بالاحتفاظ بأموال راكدة وغير مطالب بها لفترة طويلة من الزمن دون اتخاذ أي تدابير فعّالة تجاهها.

نظام حماية الأجور (WPS)

ضمن مشروع حماية الأجور وبالتعاون مع وزارة العمل والتنمية الاجتماعية وتعزيز الشمول المالي أصدر المصرف في يوليو ٢٠١٩ تعميماً إلى مصارف التجزئة ومزودي خدمات الدفع للشروع في جميع التدابير اللازمة لضمان الاستعداد للإفصاح عن المعلومات المتعلقة بنظام حماية الأجور، وهي الاسم الكامل للعامل والرقم الشخصي له والمبلغ الذي تم سداده كأجر للعامل وتاريخ الوفاء به وغيرها من المعلومات لهيئة تنظيم سوق العمل عن طريق شركة بنفت عند إيداع مبلغ الراتب للموظف المعنيّ سواءً في الحساب المصرفي/حساب الدفع المسبق/ المحفظة الإلكترونية أو أي طريقة دفع أخرى.

كما لا يُسمح للمرخص لهم المعنيين بفرض أي رسوم إضافية (غير المنصوص عليها في مجلد التوجيهات) على هؤلاء الموظفين الخاضعين لهذا النظام نتيجة لجمع الرواتب وتخليصها وصرفها.

معاملات الدفع بدون الاتصال (لاسلكية)

ضمن جهود المصرف لمواكبة أحدث التطورات في القطاع المالي أصدر المصرف في أغسطس ٢٠١٩ تعميماً إلى مصارف قطاع التجزئة وشركات التمويل ومزودي خدمات الدفع بخصوص معاملات الدفع بدون الاتصال حيث يشمل إلزام المرخص لهم المعنيين اتخاذ التدابير اللازمة لضمان أن تكون جميع بنيتهم التحتية والأنظمة ذات الصلة قادرة على دعم مدفوعات اتصالات المجال القريب (NFC) باستخدام بطاقات الخصم وبطاقات الائتمان وبطاقات مسبقة الدفع والمحافظ إلكترونية على نقاط البيع وأجهزة الصراف الآلي وفقاً لجداول زمنية معينة.

ويعزو ذلك إلى إعلان MasterCard و Visa عن معاييرهما التكنولوجية الجديدة الخاصة بالاتصال.

طريقة احتساب رسوم الفائدة / الربح على مستحقات بطاقات الائتمان

أصدر المصرف في أغسطس ٢٠١٩ تعميماً إلى مصارف قطاع التجزئة وشركات التمويل ومزودي خدمات الدفع بشأن طريقة احتساب رسوم الفائدة / الربح على بطاقات الائتمان وذلك لتقديم توضيحات مفصلة ومثال لضمان التنفيذ السليم من قبل جميع المرخص لهم وذلك بعد إصدار عدة تعاميم بهذا الشأن.

المتطلبات المقترحة للبنية التحتية لنقاط البيع (POS)

أصدر المصرف في أغسطس ٢٠١٩ تعميماً إلى مصارف قطاع التجزئة وشركات التمويل ومزودي خدمات الدفع بشأن الأجهزة المختلفة المستخدمة في نقاط البيع (POS Infrastructure) لمعاملات الدفع. يشتمل التعميم على متطلبات خاصة يجب على المرخص لهم الالتزام بها تتعلق بالبنية الأساسية لنقاط البيع وذلك اعتباراً من يناير ٢٠٢٠. تهدف هذه الخطوة إلى تعزيز تجربة العملاء، وزيادة اعتماد طرق الدفع غير النقدية.

استخدام معدل الفائدة/الربح الشهري الثابت للتسهيلات الائتمانية

أصدر المصرف في سبتمبر ٢٠١٩ تعميماً إلى جميع مصارف قطاع التجزئة وشركات التمويل يلزمهم بالتوقف عن استخدام معدل الفائدة/ الربح الشهري الثابت عند احتساب معدل الفائدة/الربح الشهري على التسهيلات الائتمانية وتزويد المصرف بخطة تنفيذ التغييرات المطلوبة والإفصاح للعملاء عن معدل الفائدة / الربح الفعلي قبل الدخول في المعاملات وبشكل دوري بما في ذلك بيانات حساب العميل.

ويعزو ذلك إلى قيام بعض مصارف وشركات التمويل بفرض معدل فائدة/ربح شهري ثابت لأغراض احتساب الفائدة / الربح على التسهيلات الائتمانية وذلك بدلاً من استخدام طريقة سعر الفائدة / الربح الفعّال المشتق من طريقة الفائدة المتناقصة.

الرسائل القصيرة الخاصة بمعاملات الصراف الآلي / نقاط البيع

أصدر المصرف تعميم في سبتمبر ٢٠١٩ إلى مصارف قطاع التجزئة وشركات التمويل ومزودي خدمات الدفع يتعلق بمعالجة مسألة احتجاز مبالغ خصمت من حسابات الزبائن دون علمهم (أو مطالبتهم بها)، نتيجة عمليات سحب تمت باستخدام بطاقات الخصم/الائتمان سواءً من أجهزة الصراف الآلي أو أجهزة نقاط البيع والتي لم تنجز الكترونياً بسبب خلل/فشل/خطأ في الاتصال أو استنفاذ الوقت المتاح لإجراء عملية التحويل المالي.

ويتعين على جميع المرخص لهم التأكد من معالجة هذه الظاهرة وإلغاء المبالغ التي يتم خصمها بشكل خاطئ، وإبلاغ العملاء المتأثرين بذلك من خلال الرسائل القصيرة على الفور.

مسودة لائحة بشأن السيطرة في المصارف

أصدر المصرف في أكتوبر ٢٠١٩ ورقة استشارية بخصوص مسودة لائحة بشأن تنظيم السيطرة في المصارف لتحل محل القرار رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٨. وقد قام المصرف بهذه الخطوة لمواكبة التطورات التي شهدها القطاع والتي ارتأى المصرف ضرورة تطوير اللائحة لتتماشى مع مستجدات القطاع.

لا تسري هذه اللائحة على المسيطرين الحاليين بشأن نسب السيطرة ولكن تسري على ما غير ذلك من الوقائع وما يطرح من زيادة على ملكية المسيطرين بعد تاريخ العمل بها. كما ينص البند الثاني من المادة الثانية بأنه يجب على المصارف الأجنبية إخطار المصرف في حالة تملك شخص لنسبة تزيد على ٥٠٪ من رأسماله، ويرفق بالإخطار نسخة من موافقة السلطة الأجنبية.

تحديث على المادة (٣٢,٥) – معايير الإفصاح الصادرة عن المصرف

ضمن جهود المصرف لتطوير أسواق رأس المال أصدر المصرف في ديسمبر ٢٠١٩ تحديث على المادة ٣٢,٥ من معايير الإفصاح الصادرة عن المصرف، حيث تتضمن تعديلات على الجدول الزمني الخاص بآلية الإعلان ودفع الأرباح.

كما تهدف تلك التغييرات إلى تحسين الشفافية وتعزيز الممارسات الحالية من قبل الشركات العامة بخصوص إعلان الأرباح والسماح للمستثمرين باتخاذ قرارات سليمة.

مسودة توجيهات بشأن متطلبات التدريب والكفاءة لشركات التأمين

أصدر المصرف في ديسمبر ٢٠١٩ مسودة توجيهات حول "فصل التدريب والكفاءة" حيث يتضمن معايير وإرشادات لضمان توفر مستويات مقبولة من حيث المؤهلات العلمية والمهارات والخبرات العملية لدى الأشخاص الذين يشغلون وظائف تنفيذية لدى شركات التأمين خاضعة لرقابة المصرف المركزي بالإضافة إلى سبل التطوير المهني المستمر وغيرها، وذلك طبقا للمادة ٦٥ (ب) من قانون المصرف المركزي والمؤسسات المالية.

توجيهات جديدة في فصل المتطلبات عالية المستوى

أصدر المصرف في ديسمبر ٢٠١٩ تعميماً للمصارف التقليدية والمصارف الإسلامية وذلك ضمن جهوده لتطوير الإطار الرقابي الخاص بالحوكمة حيث تضمن التعميم عدم السماح للمدير التنفيذي المستقيل البقاء في مجلس إدارة المرخص له الذي استقال منه سواءً كان ذلك بسبب الاستقالة أو التقاعد أو الفصل بالإضافة إلى فقدان عضو مجلس الإدارة المستقل استقلاليته بعد خدمته لمدة ٣ فترات متتالية في مجلس الإدارة ويجب ألا يصنف كعضو مستقل في حال تمّ إعادة تعيينه.

تطورات الأنظمة الرقابية

إدارة المتابعة: مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

قام مصرف البحرين المركزي من خلال اللجنة الوطنية لوضع سياسات حظر غسل الأموال وتمويل الإرهاب من الانتهاء من إعداد تقرير المتابعة الأول لتقييم إجراءات حظر ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في المملكة خلال عام ٢٠١٩. تمت مناقشة المسودة النهائية لتقرير التقييم المشترك واعتمادها في الاجتماع العام لمجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا الذي عقد في القاهرة، مصر خلال الفترة ٢٧ إلى ٢٩ نوفمبر. ومن أبرز المبادرات الرئيسية التي اتخذتها جميع الجهات في المملكة والتي تعكس التقدم المحرز في معالجة أوجه القصور الرئيسية المحددة في تقرير تقييم إجراءات حظر ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب الذي تم اعتماده من قبل الاجتماع العام المشترك بين مجموعة العمل المالي ومجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا الذي عقد في باريس في يونيو ٢٠١٨.

تم تطوير وتعزيز الهيكل التنظيمي لإدارة المتابعة بإنشاء قسم جديد "قسم سياسات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب". وتقوم إدارة المتابعة بضمان اعتماد المعايير الدولية ذات الصلة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، تقييم مدى حاجة القطاع المالي والمصرفي إلى التوجيه والإرشاد بشأن مسائل محددة بشأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وضع خطط للتوعية والتوجيه، والعمل على تعزيز الإجراءات والممارسات التشغيلية ذات الصلة بمصرف البحرين المركزي للتقييم المتبادل وتقييم المخاطر الوطنية. وكجزء من خطة التوعية للقطاع، أصدر القسم ورقة إرشادية للمؤسسات المالية حول مكافحة تمويل انتشار التسلح.

واصلت إدارة المتابعة تعزيز أدوات الإشراف والرقابة المتعلقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب من خلال تطوير استمارة بيانات شاملة عن المؤسسة المالية التي ستخضع للتفتيش، وتخصيص فريق للرقابة المكتبية، وتطوير قاعدة بيانات إحصائية للأمور المتعلقة بغسل الأموال وتمويل الإرهاب. بالاضافة إلى ذلك، قامت الإدارة بزيارات التفتيش الميدانية للمصارف والمؤسسات المالية المرخصة من قبل المصرف ومساعدة تلك المؤسسات لتطوير وتحسين أنظمة الرقابة الداخلية لديها لتتوافق مع القوانين والتشريعات ذات العلاقة. تهدف زيارات التفتيش لتقييم مستوى امتثال تلك المؤسسات لقانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وقانون مصرف البحرين المركزي وكافة مجلدات وحدة الجرائم المالية. يتم التركيز خلال التفتيش الميداني على مراجعة إجراءات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والأنظمة والضوابط التابعة للمؤسسات المرخص لها، ودعم جهود مصرف البحرين المركزي الرامية إلى مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب من خلال الرصد والكشف والإبلاغ عن المعاملات المالية المشبوهة.

التزمت مملكة البحرين، كونها عضواً في الإطار الشامل لمكافحة تآكل الوعاء الضريبي وتحويل الأرباح، بتطبيق معايير الإطار الآنف الذكر على المدى القريب. وعليه، فقد خضعت مملكة البحرين لتقييم الإطار التشريعي للمملكة فيما يتعلق بمتطلبات معايير الجوهر الاقتصادي خلال النصف الأول من عام ٢٠١٩. ويهدف ذلك إلى تقييم مدى فاعلية التشريعات المحلية في مملكة البحرين في التحقق من الجوهر الاقتصادي للمؤسسات المالية بهدف مكافحة تآكل الوعاء الضريبي وتحويل الأرباح. وعليه، فقد قام مصرف البحرين المركزي وبالتنسيق مع الجهاز الوطني للإيرادات والجهات الحكومية المعنية الأخرى، بالمساهمة في عملية التقييم والمشاركة في الاجتماع الذي تم عقده في يونيو ٢٠١٩ في العاصمة الفرنسية، باريس. وخلصت نتائج التقييم بأن الإطار التشريعي في المملكة يستوفي متطلبات معيار الجوهر الاقتصادي.

بالإضافة إلى ذلك، فقد قام المصرف، وبالتعاون مع الجهاز الوطني للإيرادات ووزارة الصناعة والتجارة والسياحة، باستضافة ورشة عمل قدمتها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لتقديم المساعدة الفنية في مجال تطبيق متطلبات معيار الجوهر الاقتصادي. وقد شملت الورشة جلسات تم تخصيصها لكل من المعنيين من الجهات الحكومية بالإضافة إلى المؤسسات المالية المعنية، وذلك بهدف زيادة الوعي وتقديم التوجيه المناسب فيما يتعلق بتطبيق المعيار الآنف الذكر. وعلاوةً على ذلك فقد تبنت الجهات الحكومية المعنية إطاراً للتعاون المشترك من أجل ضمان التنفيذ الفعّال لللمتطلبات الآنفة الذكر.

وعلى صعيد التبادل التلقائي للمعلومات في المسائل الضريبية، فقد خضعت مملكة البحرين لتقييم مدى فاعلية تطبيق التبادل التلقائي للمعلومات. وقد خلصت نتائج التقييم إلى أن مملكة البحرين في مراحل متقدمة من وضع استراتيجية للامتثال لمعايير تبادل المعلومات للأغراض الضريبية، بالإضافة إلى الإجراءات المصاحبة لضمان قيام المؤسسات المالية بتنفيذ إجراءات العناية الواجبة وإعداد التقارير.

وتطبيقاً للمعايير الآنفة الذكر، فقد قام المصرف بجمع البيانات المطلوبة لستون دولة مشاركة وإرسالها إلى الدول المعنية عبر النظام الإلكتروني لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. وتشمل البيانات كافة المعلومات التي تم استلامها من ٢٦٩ مؤسسة مالية.

وعلى غرار المعايير المذكورة أعلاه، فقد قام المصرف بجمع البيانات المطلوبة إلكترونياً بحسب الاتفاقية المتعلقة بقانون الامتثال الضريبي الأمريكي (فاتكا) وإرسالها إلى وزارة الخزانة الأمريكية، وتشمل البيانات كافة المعلومات التي تم استلامها من ٢٦٨ مؤسسة مالية.

إدارات الرقابة المصرفية

واصل مصرف البحرين المركزي خطاه على النهج الاستباقي في الرقابة على المصارف والمؤسسات المالية وذلك تحقيقاً وتعزيزاً للاستقرار المالي وحماية مصالح العملاء في قطاع الخدمات المصرفية وتعزيزاً للابتكار في السوق المحلي من خلال استخدام تقنيات الرقابة القائمة على المخاطر. وقد تضمن النهج الإشرافي المعمول به في المصرف الاعتماد على تطبيق أفضل المعايير الدولية وإلى انتهاج أسلوب رقابة استباقي لمراقبة المصارف المؤسسات المالية مما أدى إلى تعزيز الشفافية والإفصاح، فضلاً عن توفير ضمانات كافة للعملاء وللسوق لدعم الابتكار في السوق بالإضافة إلى نموه وتطوره.

وبناءً على ما تقدم، فقد قام المصرف المركزي، ممثلاً بإدارة الرقابة المصرفية باتخاذ الإجراءات التالية خلال العام ٢٠١٩:

المصارف ذات الأهمية النظامية على المستوى المحلي (D-SIBS)

أجرى مصرف البحرين المركزي تقييم لتحديد المصارف ذات الأهمية النظامية لعامي ٢٠٢٠ و٢٠٢١ على مرحلتين بناءً على المعايير الصادرة في عام ٢٠١٨. وقد قام المصرف خلال المرحلة الأولى من التقييم، بتجميع المعلومات المالية من جميع مصارف قطاع التجزئة وتم من خلالها تحديد ٣ مصارف ذات أهمية نظامية. في المرحلة الثانية من التقييم، تم تأكيد وتعديل قائمة المصارف ذات الأهمية النظامية من خلال نتائج عملية المراجعة الرقابية والتقييم القائم على المنهجية التابعة للمبادئ الواردة في أوراق لجنة بازل للرقابة المصرفية (BCBS)، وفقاً للمتطلبات المحددة للقطاع المالي في البحرين.

تعزيز فعالية الإمتثال

قام مصرف البحرين المركزي بهدف تعزيز فعالية الالتزام بين المؤسسات المالية، بإصدار قواعد جديدة لوظيفة الامتثال، كجزء من فصل HC. وفقاً لذلك، واصلت إدارات الرقابة المصرفية في مصرف البحرين المركزي في مراقبتها عن كثب لإطار امتثال المرخص لهم مع المطالبة بانتظام من المرخص لهم ذات السجل غير مرضي بضرورة تعزيز وظيفة الامتثال لديهم.

مراقبة مستويات التدفقات العقارية

استمر مصرف البحرين المركزي في رصد تعرض المؤسسات المالية لقطاع العقارات على أساس ربع سنوي بهدف مراقبة تركز المخاطر في هذا القطاع.

ممارسات الأجور السليمة

واصل مصرف البحرين المركزي، كجزء من ممارساته الرقابية، بمراقبة ممارسات المكافآت من قبل المصارف تماشياً مع قواعد المصرف بشأن ممارسات الأجور السليمة في إطار الفصل HC، مما يؤدي لتحفيز الموظفين وتوطيد علاقتهم مع المؤسسة المالية.

تعرضات الأطراف ذات العلاقة

واصل مصرف البحرين المركزي مراقبة تعرضات الأطراف ذات العلاقة لدى المصارف المحلية على أساس شهري بهدف ضبط مخاطر التركز وضمان الالتزام بالتعليمات الصادرة عنه.

مراقبة تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية رقم (٩)

واصل مصرف البحرين المركزي، كجزء من ممارسته الرقابية، مراقبة المؤسسات المالية خلال العام لضمان الامتثال للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (٩) بما في ذلك منهجيات احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة ECL من قبل هذه المؤسسات.

مراقبة محفظة القروض المتعثرة

واصل المصرف المركزي رصده لحجم القروض المتعثرة لدى المؤسسات المالية على أساس ربع سنوي وذلك بهدف متابعة أية مؤشرات غير طبيعية في محافظ القروض. وبناءً على نتائج تقييم المصرف المركزي، قام المصرف بحثّ المرخص لهم بضرورة اتخاذ تدابير وقائية للحد من التضخم في حجم القروض المتعثرة.

الاجتماعات الاحترازية

قامت إدارات الرقابة المصرفية على قطاع المصارف التقليدية، وذلك ضمن جهودها الرقابية والوقائية بعقد ٦٨ اجتماعاً دورياً مع المؤسسات المالية المرخص لها خلال العام. وتم خلال هذه الاجتماعات مناقشة أداء المؤسسات المالية للسنة المالية المنصرمة واستراتيجيتهم للسنة المقبلة وأية أمور رقابية أخرى ذات أهمية للمصرف المركزي. وشملت هذه الاجتماعات أيضاً اجتماعات نصف سنوية مع المصارف ذات الأهمية النظامية – DSIBs.

الاجتماعات لمناقشة البيانات المالية

عقد المصرف المركزي اجتماعات سنوية مع المصارف المحلية والشركات المالية وفروع المصارف الأجنبية (من قطاع التجزئة) وبحضور المدققين الخارجيين لهم لمناقشة البيانات المالية للسنة المالية المنتهية ٢٠١٨ ونصف المرحلية لعام ٢٠١٩، وذلك قبل أن يتم تقديمها لمجالس إدارات المصارف للموافقة عليها. وشملت المناقشات أموراً تتعلق بأسس تحقق الاعتراف بالدخل وممارسات التقييم والأصول المتعثرة وقائمة المخصصات ومدى كفايتها وتوزيعات الأرباح المقترحة.

تنفيذ مبادرات جديدة

واصل مصرف البحرين المركزي جهوده نحو التحسين المستمر في القطاع المالي حيث تم تنفيذ مبادرات جديدة خلال العام منها إصدار توجيهات للمرخص لهم باتخاذ الإجراءات اللازمة لدعم المدفوعات التلامسية، عمليات الترميز، وبدالة وطنية موحدة QR وكذلك الاستعداد للتشغيل الفعلي لإعرف عميلك إلكترونيا e-KYC وتوفير واجهات برمجة التطبيقات (APIs) لمنصة مصرفية مفتوحة.

الدراسات / الدراسات الاستقصائية

تواصل إدارات المراقبة إجراء الدراسات / الدراسات الاستقصائية بهدف حماية مصلحة العملاء وتعزيز جودة الخدمات المصرفية في البحرين. خلال العام المنصرم، تم إجراء عدد من الدراسات / الدراسات الاستقصائية منها حساب سعر الفائدة على بطاقات الائتمان، تحليل الأرصدة غير المطالب بها التي تستقر لدى المصارف بسبب فشل معاملات ATM / POS، والأرصدة المستحقة لحسابات الودائع الخاملة، وأرباح الأسهم غير المطالب بها، واستعداد المصارف لتطبيق المصرفية المفتوحة، والرسائل القصيرة للمعاملات الفاشلة التي تمت عن طريق آلة الصراف الآلي أو نقاط البيع وغيرها.

اجتماعات الكليات الرقابية

قام مصرف البحرين المركزي خلال العام، بهدف تعزيز الرقابة على المرخصين من المصارف الأجنبية، بحضور اجتماعات الكليات الرقابية التي نظمتها السلطات الرقابية في كل من المملكة المتحدة والإمارات العربية المتحدة والهند.

مركز البحرين للمعلومات الائتمانية

استمر مصرف البحرين المركزي، كجزء من سعيه لتحسين جودة الائتمان في القطاع المصرفي وبالتالي تعزيز الاستقرار المالي، بتوفير الدعم اللازم لمركز البحرين للمعلومات الائتمانية، لتسهيل خدمات مرجعية ائتمانية فعالة في مملكة البحرين من خلال تنفيذ عدد من المبادرات.

تعيين خبراء المهام

قامت إدارات الرقابة المصرفية في مصرف البحرين المركزي بتعيين "خبراء مهام" مؤهلين للاضطلاع بالقيام بالإجراءات المتفق عليها وفحص عدد من المرخصين في الموقع لزيادة فاعلية ممارساتها الرقابية. وبناءً على ذلك، فقد تم إجراء ١٥ مهمة خلال عام ٢٠١٩ شملت القضايا التالية: مراجعة المهام المتعلقة بإدارة المخاطر بما في ذلك إدارة المخاطر الائتمانية والتشغيلية والتدقيق الداخلي وإطار الامتثال بالإضافة إلى إطار الرقابة الداخلية من بين أمور أخرى.

مراقبة اجتماعات مجالس الإدارة والهيكل الإداري

قامت إدارة الرقابة المصرفية بهدف تقييم أداء مجالس ادارات المصارف وذلك عن طريق مراجعة تقارير حوكمة الشركات المقدمة من المصارف على أساس سنوي. اشتملت المراجعة على حضور أعضاء مجلس الإدارة والدور الذي اتخذوه في الاجتماعات، وهيكل لجان مستوى المجلس وتعيين أعضاء مستقلين. كما راجع مصرف البحرين المركزي الهيكل التنظيمي للمصارف للتأكد من عدم وجود تضارب في المصالح في الخطوط الإدارية، وأن لدى المصارف خطط تكليف كافية. وكجزء من مراقبته لحوكمة الشركات، قام مصرف البحرين المركزي أيضاً بإرسال موظفيه إلى اجتماعات الجمعية العادية وغير العادية للمصارف كممثلين عن المصرف.

الإفصاح العام من قبل المؤسسات المالية

مراقبة إدارات المراقبة بشكل مستمر إفصاحات المصارف لأصحاب المصالح بما في ذلك التزامها بقواعد مصرف البحرين المركزي بشأن الإفصاحات العامة. وكجزء من عملية المراقبة، يتوجب على المرخص لهم تقديم تقارير عن الكشف العام على النحو الواجب من مدققها الخارجي. وفي هذا الصدد، قام المصرف المركزي بتطبيق وفرض إطار حول الإجراءات الجزائية يشمل فرض غرامات مالية على المرخص لهم في حال التأخر في رفع التقارير ذات الحساسية الوقتية أو عدم الالتزام بقواعد الإفصاح، كما يتوجب على المرخص لهم الإفصاح عن الغرامات المالية في تقاريرهم السنوية.

الاجراءات التنفيذية

واصل المصرف المركزي حثّ المرخص لهم على التقيد بأعلى معايير الالتزام، وذلك بهدف الحد من المخاطر تجاه عملائهم وتجاه النظام المالي، وكذلك تعزيز انضباط السوق. وبناءً على ذلك، ووفقاً لما تتضمنه المادة ٣٨ من قانون المصرف المركزي، فقد قامت إدارات الرقابة المصرفية التقليدية في المصرف المركزي بإصدار٤٧ إجراء جزائي ضد مجموعة من المصارف والمؤسسات المالية التقليدية، بما فيه فرض إنذارات رسمية وغرامات مالية خلال عام ٢٠١٩.

إدارة مراقبة المؤسسات المالية الإسلامية

واصلت إدارة مراقبة المؤسسات المالية الإسلامية خلال عام ٢٠١٩ التركيز على تطوير موظفيها من خلال الحاقهم بدورات قصيرة لتعلم المهارات الإدارية والفنية في معهد البحرين للدراسات المصرفية والمالية والمشاركة في المؤتمرات والندوات وورش العمل وحلقات النقاش الخاصة بالصيرفة الإسلامية داخل مملكة البحرين وخارجها.

تم خلال هذا العام الحاق موظفة في برنامج تدريب فينتيك المقدم من قبل جامعة كامبردج وذلك لمواكبة المستجدات في قطاع التكنولوجيا المالية. كما حصل موظفان على شهادة الدبلوم المتقدم في الصيرفة الإسلامية المقدم من قبل معهد البحرين للدارسات المصرفية والمالية.

كما التحقت موظفة في برنامج إعداد القيادات الجديدة "كوادر" المقدم من قبل معهد الإدارة العامة والذي يهدف إلى تطوير قائد مبدع يمتلك القدرة على المشاركة في وضع الاستراتيجيات.

بالإضافة إلى ذلك شاركت الإدارة في اجتماعات وورش عمل وندوات مجلس الخدمات المالية الإسلامية التي تهدف إلى تطوير وتعزيز متانة صناعة الخدمات المالية الإسلامية واستقرارها. وخلال هذا العام، شارك مدير الإدارة في عضوية مجموعة العمل التابعة للمجلس والمتخصصة في مراجعة المعيار الحالي بشأن الحوكمة الشرعية للمصارف الإسلامية. كما شارك كمتحدث في المؤتمر الرابع عشر للمجلس وكمحاضر في المحاضرة العامة الحادية عشر للمجلس حول السياسات المالية والاستقرار المالي.

كما شارك مدير الإدارة في عضوية مجموعة العمل التابعة لهيئة أيوفي والمتخصصة في مراجعة المعيار المحاسبي رقم ١ والمتعلق بالعرض والافصاح العام للقوائم المالية للمصارف الإسلامية.

إضافة إلى ذلك، قامت الإدارة بزيارة إشرافية لوحدة خارجية تابعة لمصرف محلي والاجتماع بمسؤوليها المعنيين إضافة إلى مسؤولي الإشراف في السلطة الرقابية والمدقق الخارجي وذلك بهدف تعزيز دور المصرف فيما يخص الإشراف الموحد وتبادل المعلومات.

حرصت الإدارة على الاستمرار في نشر تجربة مملكة البحرين في قطاع الصيرفة الإسلامية مع الدول الأخرى حيث استقبلت الإدارة هذه السنة وفوداً من أوغندا والسودان وأعدت لهم خطة تدريبية قصيرة في كلٍ من مصرف البحرين المركزي والمصارف الإسلامية والمؤسسات المالية الإسلامية الأخرى.

كما قامت الإدارة بدور مهم في رفع الوعي العام عن عمل المصارف الإسلامية ومنتجاتها وذلك بدعم حملة توعوية معدة من قبل معهد البحرين للدراسات المصرفية والمالية في هذا الجانب بالتعاون مع جميع مصارف قطاع التجزئة الإسلامية العاملة في مملكة البحرين.

إدارة التفتيش

أنهت إدارة التفتيش أكثر من ٦٥ زيارة تفتيشية خلال عام ٢٠١٩ إلى مختلف المؤسسات المالية المرخصة، شاملة بذلك المصارف المالية وشركات التأمين وغيرها. وقد تركزت الزيارات على أساس نهج إشرافي قائم على المخاطر ومصمّم لتحقيق الأهداف الإشرافية وضمان متانة نطاق الرقابة لدى المرخصين. قامت الإدارة بتطبيق منهجية ترتكز على المخاطر باستخدام منهجية CMORTALE التي تركز على عناصر التقييم التالية لدى المؤسسات:

- كفاية رأس المال
- جودة الادارة
- الأنظمه التشغيلية
- ادارة المخاطر
- الشفافية
- جودة الموجودات
- السيولة
- استقرار الأرباح

تقوم هذه المنهجية على تقييم موجز للمخاطر في المؤسسات المرخصة من قبل مصرف البحرين المركزي بهدف تعزيز سلامة المؤسسات المالية من خلال الزيارات الميدانية والتي تهدف إلى تحديد الإجراءات التنظيمية اللازمة للحد من مخاطر التعثر، وفقدان ثقة السوق، واحتمالية خسائر المودعين والمستثمرين.

استمراراً مع المبادرة التي بدأت في سنة ٢٠١٨، حرصت الإدارة على تقوية منهجية تقييم متانة الأمن السبراني حيث تم اجراء تقييمات مفصلة حول نقاط الضعف الأمنية إلى جانب الزيارات التفتيشية الروتينية.

من بين كل الزيارات المذكورة أعلاه، حوالي الثلث منها كانت زيارات موضوعية لتحري بعض الأمور التي تشمل أرباح لم يطالب بها، أسعار فوائد مبالغ فيها تم فرضها على عملاء بعض المصارف، عمليات ذات صلة لتحويل العملات بالإضافة إلى شكاوى العملاء. وبتوسيع نطاق أفق التفتيش الميداني، قامت الإدارة أيضاً بالتعاون مع الهيئات التنظيمية والرقابية المعنية بتفتيش الفروع الخارجية المرخصة من قبل مصرف البحرين المركزي.

في ضوء المشهد التنظيمي العالمي المتطور، والمخاطر الناشئة والتصريحات المختلفة من قبل هيئات وضع المعايير العالمية مثل لجنة بازل للرقابة المصرفية، واصلت الادارة، خلال العام، جهودها لتطوير وتعزيز منهجية تحديد المخاطر لتقييم الأعمال، ومراقبة الفشل والمخاطر النظامية للمرخص لهم.

إيماناً راسخاً بالتطوير المهني واستجابة للتركيز الرقابي الأكبر على سلامة ممارسات إدارة المخاطر في القطاع المالي والتحديات التي يطرحها تعطيل النماذج المالية التقليدية مع ظهور FinTech، واصلت الإدارة جهودها في وثيقة برامج التطوير المهني المستمر من خلال تحديد وتنفيذ التدريب وبرامج التطوير المصممة لتزويد موظفي التفتيش بالمهارات والخبرات اللازمة لتقييم فعال لمجموعة واسعة من ممارسات إدارة المخاطر والاتجاهات الناشئة في القطاع المالي.

إدارة مراقبة الأسواق المالية

عمل مصرف البحرين المركزي خلال عام ٢٠١٩، على استكمال تنفيذ بنود خطته الرامية إلى تطوير وتحديث البنية التشريعية والتنظيمية والرقابية المتعلقة بقطاع رأس المال، بما ينسجم مع المعايير وأفضل الممارسات الدولية بالتشاور مع الجهات والأطراف المعنية بهذا القطاع وكافة مكونات القطاع المالي الأخرى في البحرين. وبالشكل الذي يُمكّن المصرف وهذه المؤسسات والجهات، من خلق البيئة المناسبة لتنمية وتطوير أعمال وأنشطة سوق رأس المال، من خلال الترخيص للمزيد من مؤسسات السوق والتشجيع على تنويع وإدراج وتداول أوراق وأدوات مالية جديدة ومبتكرة، بجانب تعزيز معايير وأنظمة وآليات الرقابة والإشراف على كافة أعمال وأنشطة مؤسسات السوق والأسواق المالية المرخص لها، اعتماداً على قاعدة التحديد الدقيق والمعالجة اللازمة، وحماية القطاع من التداعيات المحتملة لكافة أنواع المخاطر

المصاحبة لعملياتها وأدواتها أولاً بأول، وذلك عبر استخدام الآليات والأنظمة الكفؤة من أجل التأكد من التقيد والوفاء بالالتزامات من قبل كافة الأطراف المعنية بالاستثمار في الأوراق والأدوات المالية المتداولة وحماية حقوقهم، وتعزيز ثقة المستثمرين والمتعاملين في هذه الأسواق.

التطورات والانجازات

تحديث مجلد التعليمات السادس الخاص بمظلة الرقابة والاشراف على قطاع رأس المال

أ) أصدر مصرف البحرين المركزي التعميم رقم EDFIS/C/008/2019 بتاريخ ١٦ يناير ٢٠١٩، إلى جميع مقدمي خدمات أسواق رأس المال ("CMSPs") فيما يتعلق بشأن الإجراءات المتفق عليها ("AUP") لاختبار الامتثال لفصل مكافحة غسيل الأموال والجرائم المالية من المجلد السادس (أسواق رأس المال) من الدليل الإرشادي للمصرف.

علاوة على ذلك، أصدر المصرف التعميم رقم CMS/C/007/19 المؤرخ في ٢ ديسمبر ٢٠١٩، إلى جميع المؤسسات ذاتية التنظيم ("SROs") وأعضائهم فيما يتعلق بالتعديلات المذكورة أعلاه، والتي تضمنت إعادة صياغة القواعد لتتوافق مع متطلبات المعايير الدولية للتدقيق وقد تضمنت أيضاً المعايير اللازمة لاختيار العينة.

ب) أصدر مصرف البحرين المركزي بتاريخ ٢٢ يناير ٢٠١٩، تعميم رقم EDFIS/C/010/2019 إلى جميع الشركات المدرجة، المؤسسات ذاتية التنظيم وأعضائهم، وجميع الأطراف الأخرى ضمن أسواق رأس المال بخصوص التعديلات المتعلقة بالفصل الخاص بأسواق التداول (Markets & Exchanges Module) والفصل الخاص بوسطاء الأسواق والممثلين (Market Intermediaries and Representatives) ضمن المجلد السادس (أسواق رأس المال) من الدليل الإرشادي للمصرف تعقيباً على الورقة الاستشارية.

تضمن التحديث المتعلق بالفصل الخاص بأسواق التداول بعض التعديلات على الأقسام المتعلقة بالتزامات مشغلي منصة التمويل الجماعي (Obligations of Crowdfunding Platform Operators) وعروض التمويل الجماعي. كما تم تعديل واستحداث القواعد الخاصة بصانع السوق (Market Maker) في الفصل السابق ذكره، وكذلك الفصل الخاص

بوسطاء الأسواق والممثلين (Market Intermediaries and Representatives) بهدف تعزيز السيولة في السوق.

ت) في إطار تعزيز الأطر الرقابية من أجل مواكبة المتغيرات في القطاع المالي، أصدر مصرف البحرين المركزي بتاريخ ٢٤ فبراير ٢٠١٩، فصلاً خاصاً للأصول المشفرة (Crypto-Asset Module)، وذلك ضمن المجلد السادس (أسواق رأس المال) من الدليل الإرشادي للمصرف. يتضمن الفصل قواعد ترخيص مشغلي خدمات الأصول المشفرة ويهدف لإيضاح الجوانب الرقابية للتعامل مع الأصول المشفرة. وقد أصدر المصرف تعميماً إلى جميع الشركات المدرجة، والمؤسسات ذاتية التنظيم وأعضائهم، وجميع الأطراف الأخرى ضمن الأسواق المالية بشأن إصدار الفصل المذكور أعلاه.

ث) أصدر مصرف البحرين المركزي التعميم رقم EDFIS /C/74/2019 بتاريخ ٢٩ أغسطس ٢٠١٩، إلى جميع مقدمي خدمات أسواق رأس المال فيما يتعلق بالتعديلات على المتطلبات المنصوص عليها في فصل مكافحة غسيل الأموال من المجلد السادس الخاص بأسواق رأس المال من الدليل الإرشادي للمصرف. يتضمن التعديل حذف الفقرة AML– 7.1.2، والتي نصت سابقاً على ضرورة اجراء جميع صفقات الأشخاص الذين يملكون ٥٪ أو أكثر من أي ورقة مالية مدرجة في بورصة البحرين فقط.

ج) أصدر مصرف البحرين المركزي التعميم رقم EDFIS/C/082/2019 بتاريخ ٢ أكتوبر ٢٠١٩، لجميع مشغلي منصات الأصول المشفرة، الشركات القانونية ومدققي الحسابات، ويتعلق هذا التعميم بإصدار التعديلات المقترحة على الفصل الخاص بالأصول المشفرة ضمن المجلد السادس (أسواق رأس المال) من الدليل الإرشادي للمصرف بغرض استشارة الأطراف المعنية. ومن أجل التوافق مع توصيات فريق العمل المالي (FATF) واتباع أفضل الممارسات، تم إجراء بعض التغييرات على الفصول المتعلقة بأنظمة الصيانة والتطوير، المقاييس والإجراءات الأمنية، والأمن الالكتروني من ضمن مجالات أخرى.

ح) أصدر المصرف تعميم رقم EDFIS/C/083/2019 بتاريخ ٢ أكتوبر ٢٠١٩، بشأن ادخال بعض التعديلات على الفصل الخاص بعمليات السيطرة والدمج والاستحواذ (Takeovers,

Mergers and Acquisitions (TMA) Module) ضمن مجلد التعليمات السادس الخاص بأسواق رأس المال من الدليل الإرشادي للمصرف.

خ) أصدر مصرف البحرين المركزي التعميم رقم EDFIS /C/084/2019 بتاريخ ٢ أكتوبر ٢٠١٩، إلى المؤسسات ذاتية التنظيم وأعضائهم، ومشغلي منصات الأصول المشفرة والأطراف الأخرى ضمن أسواق رأس المال بشأن التعديلات المقترحة على فصل مكافحة غسيل الأموال بغرض الاستشارة. ومن أجل التوافق مع توصيات فريق العمل المالي (FATF) واتباع أفضل الممارسات، تم إضافة بعض البنود المتعلقة بتحويل الأموال والأصول المشفرة المسموح تداولها، والعناية الواجبة المعززة، والمنهج القائم على المخاطر الخاص بالمصرف.

د) في تاريخ ٢٢ ديسمبر ٢٠١٩، أصدر المصرف تعميم رقم EDFIS/C/094/2019 والذي تضمن بعض التعديلات لقواعد الافصاح للمجلد السادس الخاص بأسوق رأس المال، وبالأخص للمادة (٣٢,٥) المتعلقة بالجدول الزمني للإفصاح عن توزيع الأرباح على المساهمين، حيث تهدف التعديلات لتحسين الممارسات الحالية لتتماشى مع أفضل الممارسات الدولية.

ذ) من منطلق مبادرة مصرف البحرين المركزي إلى تعزيز إطاره التنظيمي بشكل مستمر، أعد المصرف مسودة لفصل التدريب والكفاءة (TC) ضمن المجلد السادس الخاص بأسواق رأس المال من الدليل الإرشادي للمصرف وهو الآن في طور الانتهاء من النسخة النهائية من الفصل المذكور قبل إصداره للاستشارة مع الأطراف المعنية.

الرقابة على الأسواق وشركات المقاصة وأعضاءهم

بورصة البحرين ش.م.ب. مقفلة (Bahrain Bourse B.S.C. ©)

أ) اعتباراً من ٢ يناير ٢٠١٩، فرضت بورصة البحرين مجموعة جديدة من الرسوم المتعلقة بالخدمات المتوفرة للمستثمرين، الجهات المصدرة، والأعضاء.

ب) أصدرت الإدارة خطاب عدم ممانعة موجه لبورصة البحرين بتاريخ ٢٨ مارس ٢٠١٩ بخصوص تعديلاتها المقترحة لقواعد السوق الخاصة بها فيما يتعلق بخدمة المستثمرين في فتح حسابات التداول.

ت) بعد موافقة الإدارة المبدئية، أصدرت بورصة البحرين ورقة استشارية بتاريخ ٢٤ نوفمبر ٢٠١٩ حول المخالفات الإدارية المقترحة على الجهات المصدرة. ويتم تقديم الإطار المقترح وفقاً لقواعد إدراج بورصة البحرين والتي تتعلق بالصلاحية الممنوحة لبورصة البحرين والتي تقوم بموجبها بفرض غرامات إدارية ومالية على الجهات المصدرة في حالة عدم امتثال هذه الجهات لقواعد الإدراج أو أية قواعد، لوائح وتوجيهات معمول بها أو أخرى تصدرها البورصة.

ث) أصدرت الإدارة خطاب عدم ممانعة موجه لبورصة البحرين بتاريخ ٥ يناير ٢٠٢٠ بخصوص إصدار النسخة النهائية من قواعد الإدراج.

شركة البحرين للمقاصة ش.م.ب. مقفلة (Bahrain Clear B.S.C. ©)

أ) اعتباراً من ٢ يناير ٢٠١٩، فرضت شركة البحرين للمقاصة مجموعة جديدة من الرسوم المتعلقة بالخدمات المتوفرة للمستثمرين، الحفظة الأمناء، الجهات المصدرة، والأعضاء.

ب) وفقاً لطلب شركة البحرين للمقاصة للموافقة على قيامها بدور وكيل دفع معتمد من أجل توزيع الأرباح نيابة عن الشركات المدرجة، يقوم المصرف بالتنسيق مع شركة البحرين للمقاصة على تقييم النظم والعمليات والتدابير الرقابية اللازمة لمزاولة النشاط المطلوب كوكيل معتمد لتوزيع الأرباح.

ت) أصدر المصرف خطاباً موجهاً لشركة البحرين للمقاصة بتاريخ ٢ يوليو ٢٠١٩ يتضمن تعليقات المصرف بشأن قواعد أنظمة التسوية والتقاص والايداع المركزي Clearing, Settlement, Central Depository and Central Registry Rules). على شركة البحرين للمقاصة تزويد المصرف بالمسودة المعدلة من القواعد المذكورة خلال الربع الأول من عام ٢٠٢٠.

ث) أعلنت شركة البحرين للمقاصة في تاريخ ٢١ يوليو ٢٠١٩ عن إصدار ورقة استشارية حول آلية "التسليم مقابل الدفع (DVP)". إن شركة البحرين للمقاصة في طور مراجعة الملاحظات المستلمة من مؤسسات القطاع وتطوير الآلية بناءً عليها.

ج) خلال اجتماع مجلس الوزراء الذي عقد في تاريخ ١٠ ديسمبر ٢٠١٩، برئاسة صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة، ولي العهد نائب القائد الأعلى النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء، وافق مجلس الوزراء على نقل خدمات السجل المركزي للشركات المساهمة المقفلة من وزارة الصناعة والتجارة والسياحة إلى شركة البحرين للمقاصة، وذلك بهدف زيادة الشفافية والمرونة في إدارة الشركات المساهمة المقفلة وتقديم خدمات إضافية دون الاخلال بخصوصية الشركة، وقرر المجلس إحالة المذكرة المرفوعة لهذا الغرض من وزير الصناعة والتجارة والسياحة إلى اللجنة الوزارية للشؤون القانونية والتشريعية.

أعضاء بورصة البحرين وشركة البحرين للمقاصة

أ) أصدر المصرف خطاباً موجهاً لشركة بيت الاستثمار العالمي ش.م.ب. (مقفلة) بتاريخ ١٠ يونيو ٢٠١٩، رداً على طلبها للموافقة على إنهاء أعمال الوساطة وإغلاق المكتب، ويتضمن الخطاب متطلبات معينة لاستكمال الإجراءات. وتقوم الشركة حالياً بدورها في عملية استكمال المتطلبات.

ب) بناءً على القرار رقم (٤١) لسنة ٢٠١٩، تم إلغاء ترخيص وسطاء الأوراق المالية "مكتب الجسر للوساطة المالية" في تاريخ ١٠ يوليو ٢٠١٩.

ت) قامت إدارة مراقبة الأسواق المالية بتعزيز التعاون مع إدارة التفتيش وإدارة المتابعة لتنفيذ عمليات المعاينة والتفتيش الميدانية لعدد من المرخص لهم وذلك بهدف تحسين الامتثال في أسواق رأس المال.

منصات خدمات الأصول المشفرة

أ) تم منح أول ترخيص من مصرف البحرين المركزي وفقاً لفصل الأصول المشفرة ضمن المجلد السادس الخاص برأس المال من الدليل الإرشادي للمصرف في تاريخ ٢٨ يوليو ٢٠١٩ لشركة رين منجمنت ذ.م.م (Rain Management W.L.L.) كمزود لخدمات الأصول المشفرة (فئة ٣).

ب) يتوقع المصرف منح التراخيص لمقدمي خدمات الأصول المشفرة الذين يزاولون نشاطهم حالياً في البيئة الرقابية التجريبية لدى المصرف، بعد التخرج الرسمي منها.

ت) تعمل إدارة مراقبة الأسواق المالية كونها الجهة الرقابية خارج موقع العمل لمزودي الخدمات الخاصة بالأصول المشفرة المرخصين في مملكة البحرين بالتعاون مع الإدارات والوحدات الأخرى في المصرف من أجل الإشراف عليهم وتنظيمهم بما يتماشى مع أفضل الممارسات الدولية.

الإفصاح والحوكمة وحماية المستثمر

موعد انعقاد اجتماعات مجلس الإدارة للشركات المدرجة والإفصاح عن البيانات المالية بموجب القرار رقم (٥٤) لسنة ٢٠١٥

أ) التزمت معظم الشركات المدرجة بمتطلب إخطار بورصة البحرين عن مواعيد انعقاد اجتماعات مجالس إداراتها التي يتم فيها مناقشة البيانات المالية المرحلية للعام ٢٠١٩، قبل ٥ أيام من نهاية الربع المعني وذلك طبقاً للقرار رقم (٥٤) لسنة ٢٠١٥، بشأن الإفصاح ونشر البيانات المالية السنوية والمرحلية، والإخطار بمواعيد اجتماعات مجالس إدارات الشركات المساهمة المدرجة لمناقشة البيانات المالية. الشركات التي لم تلتزم في الربع الثالث من ٢٠١٩ هي بنك البحرين والشرق الأوسط، وبنك انفستكورب، وشركة بنادر للفنادق، وإي بي إم ترمينالز البحرين، وشركة عقارات السيف. وفي الربع الرابع من ٢٠١٩ لم تلتزم بهذا المتطلب مجموعة البركة المصرفية، وبي أم أم أي، وبنك انفستكورب، وإي بي إم ترمينالز البحرين، وبالتالي تم اصدار رسائل عدم التزام من المصرف والتي تم من بعدها الإعلان عن تواريخ الاجتماعات.

ب) التزمت جميع الشركات المدرجة بنشر البيانات المالية السنوية لعام ٢٠١٨، والمرحلية المراجعة للعام ٢٠١٩ خلال الفترة الزمنية المطلوبة. والتزمت الشركات بنشر النتائج والبيانات في جريدتين محليتين كحد أدنى باللغتين العربية والانجليزية. ويستثنى من ذلك بنك البحرين والشرق الأوسط (بي.ام.بي) الذي لم يلتزم بنشر البيانات المالية في جميع فترات عام ٢٠١٩.

ت) قامت جميع الشركات المساهمة العامة المدرجة بإرسال النموذج الخاص بالإعلان عن النتائج المالية السنوية لعام ٢٠١٨، والمرحلية المراجعة للعام ٢٠١٩ إلى بورصة البحرين، وقد تم نشرها على موقع البورصة. ويستثنى من ذلك بنك البحرين والشرق الأوسط (بي.ام.بي) الذي لم يلتزم بإرسال النموذج الخاص بالإعلان عن النتائج في جميع فترات العام ٢٠١٩.

ث) قامت جميع الشركات المساهمة العامة المدرجة بإرسال النسخة المتكاملة من البيانات المالية للشركة عن بياناتها المالية السنوية للعام ٢٠١٨، والمرحلية المراجعة للعام ٢٠١٩ إلى بورصة البحرين. ويستثنى من ذلك بنك البحرين والشرق الأوسط (بي.ام.بي) الذي لم يلتزم بإرسال النسخة المتكاملة من البيانات المالية في جميع فترات عام ٢٠١٩.

ج) حيث أن التداول على بنك البحرين والشرق الأوسط معلق لعدم التزامه بالمتطلبات أعلاه للعامين ٢٠١٨ و٢٠١٩، إلا أنه في ٢١ نوفمبر ٢٠١٩، تم نشر النتائج المالية للربع الثالث من ٢٠١٨ ونهاية العام للسنة ذاتها، وبذلك فإن التداول مازال معلق بسبب عدم التزام البنك بنشر النتائج المالية المرحلية لعام ٢٠١٩.

ح) لم يلتزم بنك طيب المعلق عن التداول منذ ٢٠١٣ بمتطلبات القرارات المشار إليها أعلاه، وذلك لكون البنك قد بدأ بإجراءات التصفية الاختيارية.

قواعد الإفصاح والشفافية

أ) الإفصاح عن المعلومات الجوهرية

تتأكد الإدارة من التزام الشركات المدرجة بالإفصاح عن أي تطورات جوهرية تهم المساهمين والمتعاملين في الأوراق المالية وفق متطلبات وتعليمات قواعد الإفصاح والشفافية من حيث المحتوى والتوقيت، وإعلان الشركات المدرجة هذه التطورات على موقع بورصة البحرين.

وقد بلغ عدد الإفصاحات عن التطورات الجوهرية للشركات المدرجة خلال عام ٢٠١٩، ١٢٧٣ إفصاحاً جوهرياً.

ب) الجمعيات العامة

أصدرت الإدارة موافقتها على طلبات عقد الجمعيات العامة السنوية لجميع الشركات المساهمة العامة. وبالإضافة إلى ذلك، تمت الموافقة على عقد الجمعيات التالية:

الشركة المدرجة	نوع الجمعية	الهدف الرئيسي لعقدها
شركة البحرين للاتصالات السلكية واللاسلكية وشركة مجمع البحرين للأسواق الحرة ومجموعة ترافكو وشركة البحرين للسينما ومجموعة البركة المصرفية وشركة ناس و بي أم أم أي وشركة التكافل الدولية وزين البحرين والمنيوم البحرين.	غير عادية	الموافقة على تعديل عقد التأسيس والنظام الأساسي وفقاً لتعديلات قانون الشركات التجارية
مصرف السلام وشركة الفنادق الوطنية وشركة البحرين للتسهيلات التجارية.	غير عادية	- الموافقة على زيادة رأس المال نتيجة توزيع أسهم منحة - الموافقة على تعديل عقد التأسيس والنظام الأساسي وفقاً لتعديلات قانون الشركات التجارية
بنك البحرين الوطني	غير عادية	الموافقة على زيادة رأس المال الصادر والمدفوع
البنك الأهلي المتحد	غير عادية	- الموافقة على إصدار سندات - الموافقة على تعديل عقد التأسيس والنظام الأساسي وفقاً لتعديلات قانون الشركات التجارية
بنك البحرين والكويت	غير عادية	- الموافقة على تحويل سندات رأس المال المستديمة القابلة للتحويل إلى أسهم عادية - الموافقة على تعديل عقد التأسيس والنظام الأساسي
بنك البحرين والشرق الأوسط	غير عادية	- مناقشة موضوع استمرارية البنك بناءً على الخسائر المالية للبنك
مجموعة جي اف اتش المالية	غير عادية	- الموافقة على الغاء أسهم الخزينة - الموافقة على تعديل عقد التأسيس والنظام الأساسي
انفستكورب القابضة	غير عادية	- اعتماد نقل الأنشطة الخاضعة للرقابة في البحرين - التخلي طواعيةً عن رخصة تقديم الخدمات المصرفية بالجملة - تغيير الاسم التجاري لانفستكورب - تعديل أهداف انفستكورب المبينة في عقد التأسيس والنظام الأساسي - الموافقة على تعديل عقد التأسيس والنظام الأساسي
مجموعة جي اف اتش المالية	عادية	- الموافقة على اصدار صكوك تصل قيمتها إلى ٥٠٠ مليون دولار - تفويض مجلس الادارة بتعيين صانع للسوق للمجموعة واستخدام ما لا يتعدى ٣% من إجمالي أسهم المجموعة الصادرة من أجل صناعة السوق

		- الموافقة على استخدام ١٤٠،٠٠٠،٠٠٠ سهم، والتي تمثل ٣,٨% من إجمالي أسهم المجموعة الصادرة، لغرض الاستحواذ الاستراتيجي على أسهم في مؤسسات مالية

أسهم الخزينة وطلبات تحويل الأسهم

أ) أصدرت الإدارة موافقتها على طلبات تملك الشركات المدرجة لأسهمها (أسهم الخزينة):

الشركة المدرجة	سبب تملك أسهم الخزينة
بنك البحرين والكويت ش.م.ب	برنامج أسهم موظفي الشركة
شركة استيراد الاستثمارية ش.م.ب	دعم سعر السهم والسيولة في السوق
شركة البحرين للسينما ش.م.ب	دعم سعر السهم والسيولة في السوق
مجموعة ترافكو ش.م.ب	دعم سعر السهم والسيولة في السوق
شركة دلمون للدواجن ش.م.ب	استقرار سعر السهم
الشركة البحرينية الكويتية للتأمين ش.م.ب	دعم سعر السهم والسيولة في السوق
البنك الأهلي المتحد ش.م.ب	برنامج أسهم موظفي الشركة، ودعم سعر السهم والسيولة في السوق
مصرف السلام – البحرين ش.م.ب	دعم سعر السهم في السوق
المصرف الخليجي التجاري ش.م.ب	دعم سعر السهم في السوق

ب) أسهم نصاب العضوية

لا زالت الإدارة تتلقى طلبات تحرير أسهم نصاب العضوية لأعضاء مجالس إدارات الشركات المساهمة بناءً على قانون رقم (٥٠) لسنة ٢٠١٤ بتعديل بعض أحكام قانون الشركات التجارية، إذ أن عضو مجلس الإدارة ليس عليه أن يكون مالكاً بصفة شخصية لعدد من أسهم الشركة المدرجة. وقد أصدرت الإدارة موافقتها على ١١ طلب بشأن تحرير أسهم نصاب العضوية خلال هذا العام.

ت) أسهم حوافز الموظفين

تم ادخال التعديلات على الفصل الخاص بطرح الأوراق المالية ضمن المجلد السادس الخاص بأسواق رأس المال من الدليل الإرشادي للمصرف بشأن نظام حوافز الموظفين خلال عام ٢٠١٧ والتي تتطلب من جميع الشركات المدرجة الاحتفاظ بالأوراق المالية المودعة نيابة عن موظفيها بموجب نظام أسهم حوافز الموظفين في عهدة باسم أمين عُهدة. وبموجب ذلك، خلال

عام ٢٠١٩، أصدرت إدارة مراقبة الأسواق المالية موافقتها على التعديلات التي أدخلت على أنظمة أسهم حوافز الموظفين لخمسة من الشركات المدرجة. كما أصدرت الإدارة موافقتها على 7 طلبات تختص بتحويل أسهم من وإلى حساب العُهدة لصالح موظفي الشركات المدرجة.

عقود التأسيس والنظام الأساسي للشركات المدرجة

وافقت الإدارة خلال السنة على ٦ طلبات للموافقة على تعديل عقد التأسيس والنظام الأساسي للشركات المدرجة.

صانع السوق

أ) أصدرت الإدارة خطاب عدم الممانعة بتاريخ ٢٨ مايو ٢٠١٩ و٢٨ نوفمبر ٢٠١٩، لبنك أي بي سي بتمديد نشاط صناعة السوق من قبل شركة سيكو لأسهم البنك في بورصة البحرين باستخدام ما يقارب ١% من رأس مال البنك، وذلك لمدة ٦ أشهر قابلة للتجديد.

ب) أصدرت الإدارة خطاب عدم الممانعة بتاريخ ٥ مايو ٢٠١٩، لمجموعة جي أف اتش المالية لتعيين شركة سيكو كصانع سوق لأسهم المجموعة في سوق دبي المالي. جاءت الموافقة مشروطة باستخدام ما لا يزيد عن ٧% من رأس مال الشركة.
وقد تم اصدار موافقتين بتاريخ ٢٩ مايو ٢٠١٩ و٢٨ نوفمبر ٢٠١٩ وذلك لتمديد اتفاقية صناعة السوق مع شركة سيكو الاستثمارية في بورصة البحرين وسوق دبي المالي لأسهم شركة جي اف اتش المالية.

ت) أصدرت الإدارة بتاريخ ٢٦ يونيو ٢٠١٩ موافقتها لتمديد نشاط صناعة السوق لشركة البحرين للاتصالات السلكية واللاسلكية ش.م.ب (بتلكو) من قبل شركة سيكو ش.م.ب (م) لأسهم بتلكو في بورصة البحرين باستخدام ما يقارب ٣% من رأس مال الشركة، وذلك لمدة ١٢ شهر قابلة للتجديد.

مراقبة السوق

أ) رصد قسم مراقبة السوق ٣٩ حالة مشكوك في صحتها من خلال تداولات الأسهم في بورصة البحرين خلال عام ٢٠١٩، وجاءت نتائج التحقيق المبدئي كالتالي:

- اثنى عشر حالة اشتباه تم اتخاذ إجراءات تنفيذية عليها حسب القوانين والأنظمة المعمول بها وإغلاقها لعدم ثبوت مخالفات عليها.
- حالة اشتباه تم تحويلها إلى قسم التحقيق والتنفيذ لاتخاذ الإجراءات اللازمة حسب القوانين والأنظمة المعمول بها.
- حالتان تم رصدهم من قبل بورصة البحرين وتم تحويلهما لقسم مراقبة السوق للمتابعة والبحث فيهما.
- أربعة وعشرون حالة لا تزال مفتوحة قيد التحليل حيث تخضع حالياً للمزيد من المراقبة لاتخاذ الإجراءات والتدابير اللازمة في المستقبل في حال ثبوت أي مخالفة فيها.
- من باب حرص المصرف على تطوير سياسته الداخلية، عملت الإدارة بالتعاون مع إدارة تقنية المعلومات على تحميل الاستمارة الخاصة بمشروع "الإشعار بحالة المطلع الداخلي والإفصاح عن ملكية الأوراق المالية" الخاصة بموظفي مصرف البحرين المركزي الذين يتملكون أوراق مالية في الشركات المرخصة من قبل المصرف والمدرجة في بورصة البحرين، والتي سيكون على جميع موظفي المصرف تعبئتها بشكل الكتروني بدءً من العام ٢٠٢٠.

ب) أصدرت الإدارة بتاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ رسالة عدم ممانعة لبورصة البحرين وذلك بشأن تنفيذ وتطبيق "الوحدة السعرية الجديدة" وذلك على أساس دائم.

المتابعة والتنفيذ

مخالفات وسطاء السوق

بعد استلام تقرير إدارة التفتيش في يونيو ٢٠١٩ المتعلق بإحدى شركات الوساطة المرخص لها والذي يفصل نتائج التفتيش الذي أجري خلال الفترة ٢٤ ديسمبر ٢٠١٨ إلى ٦ يناير ٢٠١٩، أصدرت إدارة مراقبة الأسواق المالية تحذير رسمي إلى الشركة بتاريخ ٣ نوفمبر ٢٠١٩، وذلك بعد موافقة لجنة مراجعة الجزاءات والتدابير الإدارية، بشأن مخالفات الشركة لقوانين وقواعد المصرف المذكورة في تقرير إدارة التفتيش.

مخالفات مؤسسات التنظيم الذاتي

أ) أصدرت الإدارة رسالة اخطار بتاريخ ١٢ يونيو ٢٠١٩ إلى احدى البورصات بشأن عدم الالتزام بالمادة (٦٥) من قانون مصرف البحرين المركزي والمؤسسات المالية لسنة ٢٠٠٦ والمادة (MAE-5.3.1) و(MAE-5.3.2) من مجلد التوجيهات السادس، بشأن الحصول على موافقة المصرف الخطية المسبقة قبل تعيين أي مسؤول يعمل لدى المرخص له في الوظائف التنفيذية.

ب) أصدرت إدارة مراقبة الأسواق المالية تحذير رسمي بتاريخ ٢٤ نوفمبر ٢٠١٩ إلى أحد مشغلي أنظمة التسوية والتقاص والايداع المركزي المرخص له، بعد الإحالة إلى لجنة مراجعة الجزاءات والتدابير الإدارية ولجنة الاعتراضات، وذلك لعدم التزام الشركة بتعليمات الإدارة والحصول على الموافقات المسبقة.

ت) بناءً على قرار لجنة مراجعة الجزاءات والتدابير الإدارية بالمصرف، أصدرت الإدارة تحذير رسمي إلى احدى البورصات المرخص لها بتاريخ ٥ ديسمبر ٢٠١٩ لعدم التزامها بمتطلبات المصرف المتعلقة بالمادة ((MAE-2.4.1 (b) من مجلد التوجيهات السادس بشأن تقديم التقارير الدورية للمصرف، وذلك بما يتعلق بعدم التزام البورصة بتقديم القوائم المالية الربع سنوية المراجعة وتقرير المعلومات الإضافية من خلال برنامج (ESRAD) المعتمد خلال المدة المحددة.

ث) بناءً على قرار لجنة مراجعة الجزاءات والتدابير الإدارية بالمصرف، أصدرت الإدارة تحذير رسمي إلى أحد مشغلي أنظمة التسوية والتقاص والايداع المركزي المرخص له بتاريخ ٥ ديسمبر ٢٠١٩ لعدم التزامها بمتطلبات المصرف المتعلقة بالمادة ((CSD-3.1.8 (b) من مجلد التوجيهات السادس بشأن تقديم التقارير الدورية للمصرف، وذلك بما يتعلق بعدم الالتزام بتقديم القوائم المالية الربع سنوية المراجعة بشكل مكتمل.

ج) أصدرت الإدارة رسالة اخطار بتاريخ ١٩ ديسمبر ٢٠١٩ إلى احدى البورصات المرخص لها وذلك بشأن التأخير في دفع رسوم الترخيص السنوية المفروضة في الوقت المحدد طبقاً للمادة (MAE-1.9) من مجلد التوجيهات السادس والذي من خلاله يتوجب الالتزام بدفع رسوم الترخيص السنوية للسنة ٢٠٢٠.

ح) أصدرت الإدارة رسالة اخطار بتاريخ ١٩ ديسمبر ٢٠١٩ إلى أحد مشغلي أنظمة التسوية والتقاص والايداع المركزي المرخص له وذلك بشأن التأخير في دفع رسوم الترخيص السنوية المفروضة في الوقت المحدد طبقاً للمادة (CSD-1.4) من مجلد

التوجيهات السادس والذي من خلاله يتوجب الالتزام بدفع رسوم الترخيص السنوية للسنة ٢٠٢٠.

مخالفات الشركات المدرجة

أ) الاخطار عن عدم الالتزام بمتطلبات التقرير الشهري لملكية الاسهم في الشركة المدرجة

تم اخطار بعض الشركات المدرجة بعدم التزامها بتسليم التقرير الشهري للإفصاح عن التغيير في نسب التملك في الشركة المدرجة في بورصة البحرين والافصاح عن المساهمين الرئيسيين فيها الذين يملكون نسبة ٥% وأكثر، من خلال برنامج (ESRAD) المعتمد وعبر البريد الالكتروني والمتوجب تسليمه للمصرف خلال مدة لا تزيد عن خمسة أيام عمل من تاريخ انتهاء الشهر المعني.

عدد حالات عدم الالتزام بمتطلبات التقرير الشهري لملكية الاسهم في الشركة المدرجة في عام:		نسبة التغير
٢٠١٨	٢٠١٩	
٤	٧	+٧٥%

ب) الاخطار عن عدم الالتزام بتسليم التقرير السنوي لتعاملات المطلعين

تم اخطار بعض الشركات المدرجة بعدم التزامها بتسليم التقرير السنوي لتعاملات المطلعين والاشخاص الرئيسيين المراجع من قبل المدقق الداخلي، في الموعد المحدد بمدة لا تتجاوز عن عشرة أيام من تاريخ انعقاد الجمعية العامة العادية للشركة طبقاً للفصل الخاص بحظر حالات التلاعب في السوق من مجلد التوجيهات السادس.

عدد حالات عدم الالتزام بمتطلبات التقرير السنوي لتعاملات المطلعين والاشخاص الرئيسيين في الشركة المدرجة في عام:		نسبة التغير
٢٠١٨	٢٠١٩	
٣	١١	+٢٦٧%

ت) الاخطار عن عدم الالتزام بمعايير الافصاح والنشر والقرارات المعنية

تم اصدار رسائل اخطار/تنويه لـــ ١٠ شركات مدرجة لعدم التزامها بمعايير الافصاح والنشر والقرارات المعنية المتعلقة بنشر البيانات المالية، ومحتوى البيانات المالية والأخبار الصحفية، واعلانات توزيع الأرباح السنوية والافصاحات عن تاريخ اجتماع مجلس الإدارة أو أي تغيير فيه.

ث) الاخطار عن عدم الالتزام بمتطلبات شراء أسهم الخزينة

- أصدرت إدارة مراقبة الأسواق المالية رسالة إخطار إلى شركة مدرجة بتاريخ ٢ يوليو ٢٠١٩ بشأن عدم التزامها بالتعليمات المشار اليها في رسالة عدم الممانعة الصادرة من الإدارة، والتي تتعلق بإلزام الشركة بتنفيذ معاملات شراء أسهم الخزينة في فترة زمنية محددة، حيث قامت الشركة بشراء أسهم الخزينة بعد انتهاء الفترة المحددة.
- كما أصدرت إدارة مراقبة الأسواق المالية رسالة تنويه إلى شركة مدرجة بتاريخ ٩ أكتوبر ٢٠١٩ بشأن عدم الحصول على موافقة المصرف المسبقة قبل شراء أسهم الخزينة.

ج) الاخطار / فرض غرامة لعدم الالتزام بمتطلبات طرح الأوراق المالية

- أصدرت إدارة مراقبة الأسواق المالية رسالة اخطار إلى شركة مدرجة بتاريخ ٢٢ اكتوبر ٢٠١٩ لعدم التزامها بالمادة ((OFS-1.5.2(n) من مجلد التوجيهات السادس بشأن طرح الأوراق المالية، وذلك فيما يتعلق بأهمية الالتزام بالجدول الزمني المنصوص عليه في نشرة الاكتتاب الخاص التي وافقت عليها الإدارة.
- كما أصدرت إدارة مراقبة الأسواق المالية رسالة إخطار إلى شركة مدرجة بتاريخ ١ ديسمبر ٢٠١٩ لعدم التزامها بالمادة (OFS-2.4.6) من مجلد التوجيهات السادس بشأن طرح الأوراق المالية، وذلك بشأن الإفصاح عن معلومات متعلقة بنشرة اكتتاب خاص قبل انتهاء فترة العرض.
- كما أصدرت إدارة مراقبة الأسواق المالية رسالة اخطار وأمر وقف إلى شركة مدرجة بتاريخ ١٩ سبتمبر ٢٠١٩ لتلقيها التزامات من مستثمرين قبل حصولها على الموافقة

المسبقة من المصرف لاستخدام مذكرة الاكتتاب الخاص. بالإضافة إلى ذلك، بناءً على قرار لجنة مراجعة الجزاءات والتدابير الادارية بالمصرف، تم فرض غرامة مالية على الشركة بتاريخ ٥ ديسمبر ٢٠١٩ لعدم التزامها بمتطلبات المصرف المنصوص عليها في مجلد التوجيهات السادس بشأن طرح الأوراق المالية، والتي تنص على الحصول على موافقة المصرف المركزي المسبقة قبل طرح أوراق مالية للاكتتاب.

ح) الاخطار عن عدم الالتزام بمتطلبات صناعة السوق

أصدرت إدارة مراقبة الأسواق المالية رسالة اخطار الى شركة مدرجة بتاريخ ١١ نوفمبر ٢٠١٩ لعدم التزامها بالمادة (MIR-4.19.30) من مجلد التوجيهات السادس فيما يتعلق بنشر التقرير الشهري بشأن تعاملات صناعة السوق خلال الفترة المحددة.

خ) إصدار تحذير رسمي بشأن التعامل الغير مهني

بناءً على قرار لجنة مراجعة الجزاءات والتدابير الادارية بالمصرف، أصدرت الإدارة تحذير رسمي إلى شركة مدرجة بتاريخ ١٠ ديسمبر ٢٠١٩ وذلك لسلوكها الغير مهني في تعاملها مع المصرف المركزي وبالتالي عدم الامتثال بمتطلبات المصرف الرقابية، بالأخص فيما يتعلق بعمليات الاستحواذ.

د) الوقف المؤقت عن التداول

قام المصرف بتعليق التداول على الشركات المدرجة التالية حتى يتم إستلام توضيح عن معلومات جوهرية:

الشركة المدرجة	تاريخ:	
	تعليق التداول	إعادة التداول
المجموعة العربية للتأمين ش.م.ب	14-May-19	7-Oct-2019
	21-Apr-19	22-Apr-19
شركة الإثمار القابضة ش.م.ب	17-Mar-19	17-Mar-19
مصرف السلام - البحرين ش.م.ب	15-Aug-19	15-Aug-19
بنك البحرين الإسلامي ش.م.ب	4-Nov-19	5-Nov-19

العمل الخليجي المشترك

الاجتماع الثالث لفريق عمل استراتيجية تكامل الأسواق المالية بدول المجلس

شاركت الإدارة في الاجتماع الثالث لفريق عمل استراتيجية تكامل الأسواق المالية (أو من يعادلهم) بدول المجلس، المنعقد في المملكة العربية السعودية بتاريخ ١٠ إبريل ٢٠١٩، حيث تم من خلاله رفع قائمة المبادرات والاولويات التي يجب العمل عليها في الفترة القادمة لتسهيل الإجراءات وخدمة المواطن الخليجي وتحقيق التكامل بين الاسواق المالية بدول المجلس إلى لجنة رؤساء هيئات الأسواق المالية (أو من يعادلهم) بدول المجلس في اجتماعها، الذي تم عقده بتاريخ ٢ مايو ٢٠١٩.

الاجتماع الثامن عشر للجنة رؤساء هيئات الأسواق المالية (أو ما يعادلهم) بدول مجلس التعاون الخليجي

شاركت الإدارة في الاجتماع الثامن عشر لرؤساء هيئات الأسواق المالية (أو من يعادلهم) بدول المجلس، المنعقد بسلطنة عمان بتاريخ ٢ مايو ٢٠١٩، وأبرز ما تم الاتفاق عليه خلال الاجتماع:

أ) اعتماد النموذج الموحد لطلب المعلومات المعد من قبل مصرف البحرين المركزي ضمن إطار التعاون وتبادل المعلومات بموجب مذكرة التفاهم بصفة استرشادية، على أن تقوم الأمانة العامة وبالتنسيق مع المصرف بمراجعته لغوياً وصياغياً، وفقاً للملاحظات التي أثارتها الدول الأعضاء.

ب) بعد الاطلاع على توصيات فريق عمل استراتيجية تكامل الأسواق المالية بدول المجلس، التركيز في الفترة الحالية على مبادرة الاعتراف المتبادل (Passporting) بين دول المجلس.

الاجتماع الثنائي مع هيئة سوق المال بالمملكة العربية السعودية

شاركت الإدارة في اجتماع مشترك بين مصرف البحرين المركزي وهيئة السوق المالية بتاريخ ١٨ يونيو ٢٠١٩، وقد ترأس سعادة المحافظ وفد المملكة، والذي ضم أعضاء من فريق عمل الإدارة والمدير التنفيذي لبورصة البحرين، حيث تم خلال الاجتماع مناقشة تطوير سبل التعاون فيما يخص تكامل الأسواق المالية بين الجانبين، وفتح آفاق جديدة لبورصة البحرين والسوق المالية السعودية (تداول).

الاجتماع الرابع لفريق عمل استراتيجية تكامل الأسواق المالية بدول المجلس

شاركت الإدارة في الاجتماع الرابع لفريق عمل استراتيجية تكامل الأسواق المالية (أو من يعادلهم) بدول المجلس، المنعقد في المملكة العربية السعودية بتاريخ ١ أغسطس ٢٠١٩، حيث تم من خلاله رفع ورقة عمل بشأن مشروع دراسة إمكانية تطبيق الترخيص البيني لصناديق الاستثمار بدول المجلس إلى لجنة رؤساء هيئات الأسواق المالية (أو من يعادلهم) بدول المجلس لمناقشتها في اجتماعها، الذي تم عقده بتاريخ ٢٧ أكتوبر ٢٠١٩.

الاجتماع التاسع عشر للجنة رؤساء هيئات الأسواق المالية (أو ما يعادلهم) بدول مجلس التعاون الخليجي

شاركت الإدارة في الاجتماع التاسع عشر لرؤساء هيئات الأسواق المالية (أو من يعادلهم) بدول المجلس، المنعقد بسلطنة عمان بتاريخ ٢٧ اكتوبر ٢٠١٩. ومن أبرز ما تم الاتفاق عليه خلال الاجتماع هو تكليف فريق عمل استراتيجية تكامل الأسواق المالية بدول المجلس وبمشاركة القانونيين من الجهات المنظمة للأسواق المالية بدول المجلس بالبدء بإعداد خطة العمل التنفيذية لتطبيق الترخيص البيني لصناديق الاستثمار (Passporting) بدول المجلس. كما شاركت الدول الأعضاء ملاحظاتها حول سير العمل بمذكرة التفاهم وتم تكليف هيئة أسواق المال بدولة الكويت بتشكيل منصة (مجموعة) لممثلي القطاعات القانونية بالجهات المنظمة للأسواق المالية بدول المجلس، لتبادل الخبرات والمعلومات والمشاركة في الأنشطة المشتركة خاصةً في مجال تطوير التشريعات القائمة لتحقيق تكامل الأسواق المالية بدول المجلس.

الاجتماع الثاني المشترك لرؤساء هيئات الأسواق المالية (أو ما يعادلهم) بدول المجلس ورؤساء أسواق (البورصات) بدول مجلس التعاون

شاركت الإدارة في الاجتماع الثاني المشترك لرؤساء هيئات الأسواق المالية (أو من يعادلهم) ورؤساء أسواق (البورصات) بدول المجلس، المنعقد بسلطنة عمان بتاريخ ٢٧ اكتوبر ٢٠١٩، وخلال الاجتماع تم الاتفاق على تفعيل الاعتراف البيني (Passporting) بين البورصات الخليجية وتمت مناقشة دراسة آلية للمقاصة المركزية بالأسواق المالية بدول المجلس ومبدأ اعرف عميلك (KYC).

الاجتماع الثامن للجنة الوزارية لرؤساء مجالس إدارات الجهات المنظمة للأسواق المالية بدول المجلس

شاركت الإدارة بحضور سعادة محافظ مصرف البحرين المركزي في الاجتماع الثامن للجنة الوزارية لرؤساء مجالس إدارات الجهات المنظمة للأسواق المالية بدول المجلس، المنعقد بسلطنة عمان بتاريخ ٢٨ اكتوبر ٢٠١٩، ومن أبرز ما تم الاتفاق عليه خلال الاجتماع هو تدشين بوابة التدريب الإلكترونية المشتركة والموافقة على البدء في تطبيق الترخيص البيني لصناديق الاستثمار والخدمات التابعة لها. كما تم الاتفاق على استمرار العمل بصفة استرشادية لكافة القواعد والمبادئ الموحدة لتكامل الأسواق المالية بدول المجلس والتأكيد على أهمية التنسيق بين مؤسسات النقد والبنوك المركزية بدول المجلس والجهات المنظمة للأسواق المالية.

زيارة وفد من إدارة مراقبة الأسواق المالية لهيئة السوق المالية بالمملكة العربية السعودية

قام وفد من الإدارة بزيارة استطلاعية إلى هيئة السوق المالية وشركة السوق المالية السعودية (تداول) خلال الفترة ١٧- ١٩ نوفمبر ٢٠١٩، وذلك للاطلاع على الممارسات المتبعة والاستفادة من التجربة الرقابية للجهتين، وبالأخص في مجال رقابة السوق والتحقيق والتنفيذ.

الاجتماع الخامس لفريق عمل استراتيجية تكامل الأسواق المالية بدول المجلس

شارك وفد من المصرف في الاجتماع الخامس لفريق عمل استراتيجية تكامل الأسواق المالية بدول المجلس والذي تم عقده بمقر الأمانة العامة بالرياض بتاريخ ١١-١٢ ديسمبر ٢٠١٩، وتمت مناقشة مسودة خطة العمل التنفيذية والبرنامج الزمني لتطبيق الترخيص البيني لصناديق الاستثمار بدول المجلس.

مشاركة إدارة مراقبة الأسواق المالية في ورشة الرقابة والتفتيش في سلطنة عمان

قام وفد المصرف والمكون من شخصين من قسم البحوث وحماية المستثمر بإدارة مراقبة الأسواق المالية بالمشاركة في ورشة الرقابة والتفتيش على الشركات المدرجة المنظمة من قبل الهيئة العامة لسوق المال في سلطنة عمان والتي عُقدت في يومي ٦-٧ نوفمبر ٢٠١٩، وذلك تنفيذاً لما تم الاتفاق عليه في الاجتماع الثامن عشر للجنة رؤساء هيئات الأسواق المالية (أو من يعادلهم) بدول المجلس. والتي تم من خلالها التعرف على آليات الرقابة والتفتيش على الشركات المدرجة، والتي تقوم بها الهيئة العامة لسوق المال بسلطنة عمان.

إدارة مراقبة المؤسسات المالية

تشتمل مهام إدارة مراقبة المؤسسات المالية على مراقبة عدد من المؤسسات المالية، وهي شركات الاستثمار الفئات ١ و٢ و٣ وشركات الصرافة ومقدمي خدمات العُهد الفئتين أ وب والمكاتب التمثيلية للشركات الاستثمارية بالإضافة إلى مقدمي الخدمات الإدارية والتسجيل.

وتحرص الإدارة من خلال مسؤولياتها الرقابية على إلزام الشركات المرخصة الخاضعة لرقابتها بتطبيق متطلبات قاعدة مصرف البحرين المركزي بالإضافة إلى الأنظمة المتعلقة بتلك الشركات من خلال مجلد التوجيهات الرابع والخامس.

بالإضافة إلى ذلك تعنى الإدارة بترخيص وتسجيل الصناديق الاستثمارية المنشأة محلياً والمنشأة خارج المملكة. حيث تتم عملية مراقبة الصناديق تبعاً للقواعد المدرجة في مجلد التوجيهات السابع والخاص بصناديق الاستثمار الجماعي.

واصلت إدارة مراقبة المؤسسات المالية خلال عام ٢٠١٩ نهجها المتبع في مراقبة الشركات عبر استخدامها مختلف الأدوات الرقابية، كالتقارير التحليلية والتفصيلية للشركات وعقد الاجتماعات مع إدارات الشركات المرخص لها وطلب المعلومات من القطاع والتنسيق الداخلي مع إدارات المصرف، بالإضافة إلى المراقبة المستمرة لوضع الشركات عن طريق التواصل المستمر وتبادل المراسلات.

وبالاستناد إلى دورها الرقابي على قطاع الصناديق الاستثمارية الجماعية، دأبت الإدارة على استخدام أدواتها الرقابية والتنظيمية لمراقبة قطاع الصناديق الاستثمارية وضمان امتثال تلك الصناديق للوائح والتوجيهات المدرجة ضمن مجلد التوجيهات السابع والمتعلق بالصناديق الاستثمارية الجماعية، بالإضافة إلى القواعد التنظيمية الأخرى ذات الصلة.

الأوراق الاستشارية

أصدر المصرف في ٢٦ يونيو ٢٠١٩ ورقة استشارية لجميع المرخص لهم من قبل المصرف، وذلك بشأن مسودة قانون التجارة الإلكترونية، وذلك لأخذ رأي المرخص لهم في محتوى مسودة القانون.

كما أصدر المصرف ورقة استشارية بتاريخ ٢١ يوليو ٢٠١٩ بخصوص إجراءات الحظر على حسابات وأصول العملاء، وذلك لأخذ رأي المرخص لهم في إجراءات التعامل مع طلبات حظر حسابات وأصول العملاء وطلبات تقديم معلومات عنها.

كذلك أصدر المصرف ورقة استشارية بتاريخ ٣٠ ديسمبر ٢٠١٩ للشركات الاستثمارية، وذلك لأخذ رأي تلك الشركات في إضافة نشاط "ترتيب التسهيلات الائتمانية وتقديم الاستشارة بشأن التسهيلات الائتمانية"، والقواعد المتعلقة بها.

التعاميم

أصدر مصرف البحرين المركزي في يناير ٢٠١٩ التعميم رقم EDFIS/C/009/2019 والموجه إلى جميع شركات الاستثمار، بشأن القواعد المقترحة فيما يتعلق بالاستشارات المالية الرقمية، وتدابير الأمن السيبراني، وذلك لأخذ رأي الشركات في تلك القواعد والتدابير.

أصدر المصرف في مارس ٢٠١٩ التعميم رقم EDBS/KH/C/19/2019 والموجه إلى جميع مرخصي المصرف، وذلك لإبلاغهم بأنه يتوجب على المرخص لهم الذين يتعاملون مع الأفراد والشركات المحلية بالمشاركة في المشروع الوطني للتعرف على العملاء إلكترونياً "e-KYC Project".

وقد اصدر المصرف تعميم آخر في مارس ٢٠١٩، وهو تعميم رقم EDFIS/C/031/2019 والموجه إلى جميع شركات الاستثمار، وشركات الصرافة ومقدمي خدمات العُهد ومقدمي الخدمات الإدارية والتسجيل. ويحظر التعميم على جميع الشركات أعلاه التعامل مع المساهمين المسيطرين، كما يفرض التعميم على تلك الشركات موافاة المصرف بقائمة تفصل تلك التعاملات إن وجدت، والخطة المقترحة لإنهاء تلك التعاملات.

تحديث القواعد ومجلد التوجيهات

واصلت إدارة مراقبة المؤسسات المالية خلال عام ٢٠١٩ تطوير وتحديث القواعد والقوانين المتعلقة بالشركات المرخص لها من خلال تحديث اللوائح والقوانين المعمول بها أو استحداث لوائح وقوانين جديدة.

وقد تم خلال العام البدء ببعض المبادرات وتم إصدار عدد من التحديثات للتوجيهات، منها ما يلي:

مجلد التوجيهات الرابع

فيما يتعلق بمجال شركات الاستثمار، يقوم المصرف بمراجعة وتحديث القواعد والأنظمة وذلك في ضوء تطورات القطاع المالي وأفضل الممارسات الدولية.

أصدر المصرف تحديثات فصلية في يناير وأبريل ويوليو وأكتوبر من العام ٢٠١٩. واشتملت التحديثات على الآتي:

- أصدر مصرف البحرين المركزي في يناير ٢٠١٩ تحديث على فصل سلوكيات العمل، يتضمن مطالبة المرخص لهم الذين يقدمون خدمات السمسرة والوساطة في العملات في مملكة البحرين بالالتزام بجدول رسوم السمسرة والوساطة المنصوص عليها في مجلد التوجيهات.
- استحدث مصرف البحرين المركزي في أبريل ٢٠١٩ فصلاً جديداً لمجلد التوجيهات الرابع، يختص بتقديم الاستشارات المالية الرقمية، كما أصدر بعض التعديلات ذات الصلة على فصل التراخيص، وفصل إدارة المخاطر فيما يتعلق بتدابير الأمن السيبراني وكذلك على قائمة المصطلحات، وذلك بعد عملية التشاور مع العاملين في قطاع شركات الاستثمار.
- اشتمل تحديث أبريل على إضافة متطلب حظر التعامل مع المساهمين المسيطرين، ووجوب وضع خطة عمل لإنهاء أي تعاملات مع المسيطرين، إن وجدت.
- أشتمل تحديث يوليو على استبدال تعريف عضو مجلس الإدارة بتعريف أكثر شمولاً، ومتطلب تقديم استمارة طلب الترخيص إلكترونياً بالإضافة إلى جميع متطلبات الترخيص الأخرى. كما قام المصرف باستحداث متطلب أخذ موافقة مصرف البحرين المركزي المسبقة قبل توزيع أية أرباح من قبل شركات الاستثمار الفئة ٣.
- أضاف مصرف البحرين المركزي في شهر أكتوبر متطلباً مفاده أنه يجب على جميع شركات الاستثمار الإفصاح عن أية غرامات مالية يتم دفعها إلى مصرف

البحرين المركزي في القوائم المالية المدققة، مع تحديد الأسباب التي أدت إلى فرض تلك الغرامات من قبل مصرف البحرين المركزي

- بالإضافة إلى ذلك، فقد قام مصرف البحرين المركزي بتعديل المتطلبات المتعلقة بكفاية رأس مال الشركات، بما فيها متطلبات كفاية رأس المال فيما يتعلق بالمطالبات على الكيانات السيادية، وشركات وهيئات القطاع العام، والمنظمات الدولية، والمصارف المركزية ومصارف التنمية متعددة الأطراف.

مجلد التوجيهات الخامس

التطورات في قطاع شركات الصرافة

بعد الانتهاء من إصدار جميع الفصول المعنية بشركات الصرافة في شهر اكتوبر ٢٠١٠، استمر القطاع بالالتزام بالقواعد والتوجيهات الصادرة من المصرف.

تم إضافة متطلب حظر التعامل مع المساهمين المسيطرين، ووجوب وضع خطة عمل لإنهاء أي تعاملات مع المسيطرين، إن وجدت وذلك في أبريل ٢٠١٩.

وأشتمل تحديث يوليو على إدراج متطلب تقديم استمارة طلب الترخيص إلكترونياً بالإضافة إلى جميع متطلبات الترخيص الأخرى. بالإضافة إلى ذلك، قام مصرف البحرين المركزي بتعديل متطلبات حفظ السجلات لتكون متوافقة مع الأقسام الأخرى من مجلد التوجيهات.

أضاف مصرف البحرين المركزي في شهر أكتوبر متطلباً مفاده أنه يجب على جميع شركات الصرافة الإفصاح عن أية غرامات مالية يتم دفعها إلى مصرف البحرين المركزي في القوائم المالية المدققة، مع تحديد الأسباب التي أدت إلى فرض تلك الغرامات من قبل مصرف البحرين المركزي

التطورات في قطاع مقدمي الخدمات الإدارية ومسجلي الأدوات المالية

تم إضافة متطلب حظر التعامل مع المساهمين المسيطرين، ووجوب وضع خطة عمل لإنهاء أي تعاملات مع المسيطرين، إن وجدت وذلك في أبريل ٢٠١٩.

وأشتمل تحديث يوليو على إدراج متطلب تقديم استمارة طلب الترخيص إلكترونياً بالإضافة إلى جميع متطلبات الترخيص الأخرى.

أضاف مصرف البحرين المركزي في شهر أكتوبر متطلباً مفاده أنه يجب على جميع الشركات الإفصاح عن أية غرامات مالية يتم دفعها إلى مصرف البحرين المركزي في القوائم المالية المدققة، مع تحديد الأسباب التي أدت إلى فرض تلك الغرامات من قبل مصرف البحرين المركزي.

التطورات في قطاع المكاتب التمثيلية

تم إدراج متطلب تقديم استمارة طلب الترخيص إلكترونياً بالإضافة إلى جميع متطلبات الترخيص الأخرى في يوليو ٢٠١٩.

مجلد التوجيهات السابع: التطورات في قطاع صناديق الإستثمار الجماعية

استمرت الإدارة خلال عام ٢٠١٩ بالتأكد من التزام الصناديق الاستثمارية المنشأة محلياً، والمصارف والمؤسسات المالية التي تقوم بتسويق صناديق الاستثمار الأجنبية، بمتطلبات مجلد التوجيهات السابع والذي تم إصداره في ابريل ٢٠١٢.
وقد قام مصرف البحرين المركزي خلال عام ٢٠١٩ بتسجيل ٤١ صندوقاً استثمارياً منشأً خارج مملكة البحرين بهدف التسويق في البحرين، وصندوقين استثماريين محليين.

تعزيز الشفافية وانضباط السوق

ومن منطلق تعزيز الشفافية والانضباط في السوق، تسعى إدارة مراقبة المؤسسات المالية لضمان شفافية المعلومات المطروحة للعامة وتقديمها في التوقيت المنصوص عليه في مجلد التوجيهات بالإضافة إلى ضمان التزام القطاع بجميع التقارير المطلوبة من قبل للمصرف.

وتواصل الإدارة مراجعة القواعد والأنظمة التي تعزز من مستوى الشفافية والانضباط في السوق بشكل مستمر.

لضمان الانضباط في السوق، قامت إدارة مراقبة المؤسسات المالية بالتنسيق مع إدارة التفتيش لإجراء عمليات تفتيش موضوعية على بعض المؤسسات المالية التي تقوم بتسويق صناديق

الاستثمار الجماعية في مملكة البحرين، إضافة إلى عدد من المؤسسات المالية التي تقدم الخدمات لصناديق الاستثمار الجماعية المحلية، على سبيل المثال لا الحصر، مدراء الصناديق، أمناء حفظ الصناديق الاستثمارية، وأمناء العُهد المالية.

تهدف خطة التفتيش هذه إلى تقييم مدى فعالية المؤسسات المالية في أداء أدوارهم ومسؤولياتهم وامتثالهم التنظيمي لمجلد التوجيهات السابع.

ومن جانب آخر تحرص الإدارة على التزام صناديق الاستثمار بالإفصاح عن الحد الأدنى للمعلومات المطلوبة في مذكرة الاكتتاب، وذلك بغرض المحافظة على مستوى عالي من الشفافية.

إضافة الى ذلك، فإنه يتطلب من صناديق الاستثمار الجماعي بموجب القواعد التي تنظم عملها ضرورة الإفصاح لأصحاب الوحدات عن أية تعديلات على مذكرة الاكتتاب خلال وقت محدد من إجراء تلك التعديلات.

وتسعى الإدارة لضمان إتاحة المعلومات المتعلقة لأصحاب الوحدات في جميع الأوقات، إضافةً إلى إخبار أصحاب الوحدات بالمعلومات المتعلقة باستثماراتهم في الصناديق، بصورة منتظمة.

خفض احتمالية استغلال التراخيص لارتكاب الجرائم المالية ومنها جرائم غسيل الأموال

يتطرق فصل الجرائم المالية من مجلد التوجيهات الرابع والخامس إلى هذا الجانب حيث تخضع الشركات المرخصة لمراقبة إدارة المتابعة لدى مصرف البحرين المركزي والمختصة في هذا المجال.

وتقوم إدارة مراقبة المؤسسات المالية بالتعاون مع إدارة المتابعة في هذا الشأن كما تحرص على تعيين ضابط التبليغ عن غسيل الأموال في جميع المؤسسات المالية الخاضعة لرقابتها على أن يكون مؤهلاً لتلك المهمة.

فيما يتعلق بمتطلبات مكافحة غسيل الأموال لصناديق الاستثمار الجماعي، تحرص الإدارة على أن تكون الصناديق الاستثمارية إما مرخصة أو مسجلة لدى المصرف قبل تسويقها في مملكة البحرين. وتلزم الصناديق المرخصة أو المسجلة بالالتزام بقانون مملكة البحرين لمكافحة غسيل الأموال.

مراقبة قطاع التأمين

قامت إدارة مراقبة التأمين بالمصرف بإخضاع مرخصي التأمين إلى جملة من الخطوات الاحترازية للتأكد من متانة واستقرار الوضع المالي لصناعة التأمين وهي:

- طلب المصرف من شركات التأمين المحلية تزويده بالبيانات المالية الأولية والاجتماع مع المصرف بحضور المدقق الخارجي للشركة إن دعت الحاجة قبل عرض البيانات المالية على مجلس الإدارة للموافقة عليها.

- استلام تقارير شهرية من شركات التأمين حول استثماراتها وذلك للوقوف على أداء المحفظة الاستثمارية لكل شركة.

- مراجعة التقارير الدورية المطلوبة وذلك امتثالاً لمتطلبات ولوائح مجلد التوجيهات الثالث وذلك للتأكد من تطبيق الرقابة المثلى على الشركات المرخصة والتحقق من مدى التزامها بمتطلبات قانون مصرف البحرين المركزي والمؤسسات المالية الصادر بالقانون رقم (٦٤) لسنة ٢٠٠٦ ومجلد التوجيهات الثالث الصادر عن مصرف البحرين المركزي في هذا الشأن.

الإنكشاف على المسيطر

أصدر المصرف في مارس ٢٠١٩، توجيهات خاصة تتعلق بالتعامل مع المسيطر وحثت هذه التوجيهات مرخصي التأمين بالامتناع عن التعامل مع المسيطر بصورة مباشرة أو غير مباشرة بما في ذلك الشركات التابعة والمرتبطة بالمسيطر. حيث طلب المصرف من جميع مرخصي التأمين تسليم قائمة تضم جميع المعاملات مع المسيطر وخطة عمل من أجل معالجة هذا الشأن في وقت محدد بالاتفاق مع الأشخاص المعنين في المصرف.

قام مصرف البحرين المركزي في سبتمبر ٢٠١٩ بإصدار توجيهات إلى شركات التأمين بضرورة الإسراع والتنسيق فيما بينها فيما يخص عمليات تحصيل وتسوية المبالغ المستحقة بينها والخاصة بتعويضات مطالبات السيارات لسنة ٢٠١٨ وما قبلها، أو تقييدها كمخصصات مضمحلة في حال عدم تسويتها بالموعد المحدد.

تحديثات على الأنظمة ومجلد التأمين

- إطلاق فصل جديد لوسطاء التأمين عبر المنصات الإلكترونية: أصدر مصرف البحرين المركزي فصلاً حول القواعد المتعلقة بوسطاء التأمين عبر المنصات الإلكترونية ضمن مجلد التعليمات الثالث الخاص بقطاع التأمين في أغسطس ٢٠١٩ بعد الحصول على ملاحظات القطاع على الورقة الاستشارية الصادرة في أبريل ٢٠١٩ وذلك قبل إصداره بصورته النهائية.

- ورقة استشارية بشأن فصل "التدريب والكفاءة" من دليل التأمين الإرشادي (المجلد الثالث): أصدر المصرف ورقة استشارية في ديسمبر ٢٠١٩ والمتعلقة في مقترح فصل "التدريب والكفاءة" والذي يتضمن أيضاً مقترح تعديل على بعض الفصول ذات العلاقة مثل 'Authorization (AU)' و'High-Level Controls (HC)' . وبدوره سوف يقوم مصرف البحرين المركزي بمراجعة ملاحظات المرخصين في الربع الأول من عام ٢٠٢٠، هذا ويتوقع المصرف أن يتم إصدار فصل التدريب والكفاءة وبعض التعديلات ذات العلاقة مع نهاية الربع الأول من عام ٢٠٢٠.

- المعيار المحاسبي الدولي للتقارير المالية رقم (١٧): قام المصرف بتاريخ ١٥ أكتوبر ٢٠١٩ بإصدار توجيهاته إلى جميع شركات التأمين وشركات اعادة التأمين من أجل الاستعداد لتطبيق المعيار المحاسبي الدولي للتقارير المالية رقم (١٧) الذي سوف يدخل حيز التنفيذ في يناير ٢٠٢٢. وحرصاً من المصرف على التطبيق الأمثل لهذا المعيار، فقد قام المصرف بتحديد ثلاث مراحل وفترات زمنية يتوجب على شركات التأمين حينها بتقديم تقارير للمصرف توضح مدى استعدادها لتطبيق هذا المعيار.

حماية المصالح المشروعة لعملاء المرخص لهم في القطاع المالي

- تم في يوليو ٢٠١٦ إصدار القرار رقم (٢٣) لسنة ٢٠١٦ بشأن الوثيقة الموحدة للتأمين الإجباري عن المسئولية المدنية عن حوادث المركبات وكذلك إجراءات وضوابط التعامل مع المطالبات المستندة إلى تلك الوثيقة وتم نشر هذا القرار في الجريدة، هذا وقد ساهم

تطبيق هذا القرار في تقليل وتسوية عدد كبير من الشكاوى والمنازعات الخاصة بمطالبات المركبات بين شركات التأمين وحملة الوثائق والمتضررين.
وفي سبتمبر ٢٠١٩، أصدر المصرف القرار رقم (٥٠) لسنة ٢٠١٩ وتم نشره في الجريدة الرسمية ونص هذا القرار بتعديل الوثيقة الموحدة للتأمين الإجباري عن المسئولية المدنية عن حوادث المركبات من أجل تحسين إجراءات وضوابط التعامل مع المطالبات المستندة إلى تلك الوثيقة.

وتجدر الاشارة إلى أن المصرف في ديسمبر ٢٠١٩ قد شارف على الانتهاء من إصدار وثيقة التأمين الموحدة للتأمين الشامل على المركبات من الفقد والتلف والتي تحدد الحد الأدنى للمنافع والمزايا الخاصة بالتأمين الشامل على المركبات والذي من المتوقع إصدارها في الربع الأول من عام ٢٠٢٠.

وقد كان مصرف البحرين المركزي حريصاً على مراقبة شركات التأمين للتأكد من التزامها في تطبيق إجراءات المطالبات والشكاوى المعمول بها والمعتمدة من المصرف. هذا وقد اجتمع كبار المسئولين في المصرف مع ممثلي شركات التأمين في يوليو ٢٠١٩، وتناول الاجتماع موضوع معالجة شكاوى عملاء شركات التأمين، حيث أكد مسئولو المصرف على أهمية التزام جميع الشركات باللوائح الصادرة من المصرف في معالجة شكاوى المستهلكين والسرعة في إجراءات تسوية المطالبات والتعامل الإيجابي مع تلك الشكاوى.

- تم اصدار قانون صندوق تعويض المتضررين من حوادث المركبات في اكتوبر ٢٠١٤ بعد اعتماده من قبل مجلسي الشورى والنواب وذلك كمبادرة من المصرف وجمعية التأمين البحرينية لإنشاء صندوق يهدف لتعويض المتضررين في الحالات التالية:
  - عدم وجود غطاء تأميني للمركبة المتسببة في الحادث وقت وقوعه.
  - عدم التحقق من هوية المركبة المتسببة في الحادث.
  - إفلاس المؤمّن.
  - إذا لم تكن هناك جهة أخرى يتوجب عليها أداء التعويض بمقتضى القوانين المعمول بها.

تعزيز الشفافية

أصدرت إدارة مراقبة التأمين خلال عام ٢٠١٩ التقرير السنوي لنشاط سوق التأمين لعام ٢٠١٨ وذلك لرفد المهتمين بصناعة التأمين في البحرين بالإحصائيات الخاصة بأداء سوق التأمين لعامي ٢٠١٧ و٢٠١٨، وتضمن التقرير النتائج المالية لشركات التأمين وإعادة التأمين التقليدية وشركات التكافل وإعادة التكافل (حسب فروع التأمين) في مملكة البحرين. حيث أوضح التقرير أن أقساط التأمين الإجمالية في مملكة البحرين قد إرتفعت إلى ما يقارب ٢٨٤,٠٢ مليون دينار بحريني في عام ٢٠١٨ (٢٠١٧: ٢٦٨,٦٥ مليون).

تحسين جودة الخدمات المقدمة للمستهلك عن طريق إستخدام التقنيات الحديثة

توجيهات جديدة إلى شركات التامين وشركات إدارة مطالبات التأمين الصحي: في إطار جهود ومساعي المصرف نحو تطوير قطاع التأمين في مملكة البحرين وتحسين خدمات التأمين الطبية المقدمة للمستهلك في المستشفيات والمراكز الصحية الخاصة، حرص المصرف على اصدار توجيهات جديدة متعلقة برقمنة العمليات المتعلقة بمطالبات التأمين الصحي من قبل حملة وثائق التأمين لدى زيارتهم لمقدمي خدمات الرعاية الصحية دون الحاجة لحمل أي تقرير أو استمارات مطبوعة أثناء الزيارة على أن يتم تنفيذ وتطبيق هذه العملية في موعد أقصاه ١ يونيو ٢٠٢٠.

إدارة الاستقرار المالي

واصلت إدارة الاستقرار المالي في عام ٢٠١٩ إجراء البحوث والتحليلات بشأن القضايا المتعلقة بالاستقرار المالي كما واصلت الإدارة أداء المهام الأساسية التالية:

- إصدار مطبوعات مختلفة مثل تقرير الاستقرار المالي النصف سنوي والتقرير الإقتصادي السنوي بالإضافة إلى المنشورات الدورية الأخرى التي ترصد التطورات المحلية والدولية كمؤشرات السلامة المالية الفصلية.

- جمع وتصنيف ونشر المعلومات الإحصائية والبيانات المالية التي يتم إصدارها من خلال النشرة الإحصائية الشهرية.

- رصد أهم التطورات الاقتصادية العالمية في النشرة الأسبوعية الداخلية (Weekly International Bulletin).

- عملت الإدارة على تحسين جودة البيانات الإحصائية لضمان توفير البيانات المتعلقة بالشركات الصغيرة والمتوسطة، وشركات الأعمال الاستثمارية، والمؤسسات المالية الإسلامية.

- إجراء الدراسات الإستقصائية السنوية مثل مسح القوى العاملة في القطاع المالي، مسح الإستثمار في الحوافظ المالية، والمسح الجغرافي للمصارف الدولية بالتعاون مع بنك التسويات الدولية (BIS).

- التنسيق مع المؤسسات والوكالات الدولية (كصندوق النقد الدولي، ووكالات التصنيف الإئتماني) والتفاعل مع جميع الكيانات ذات الأهمية بالنسبة للمصرف.

- قامت الإدارة بتطوير التقرير الاقتصادي لمملكة البحرين، وذلك ليشمل فصول جديدة مثل الاستثمار الأجنبي المباشر وتحويلات العاملين. بالإضافة إلى تطوير الفصول الحالية لتكون أكثر تخصصية بالقطاع المالي لمملكة البحرين.

- قامت الإدارة بتطوير تقرير الاستقرار المالي النصف سنوي والذي ينشر في شهر مارس وسبتمبر من كل عام ليكون أكثر شمولية من خلال:
  - تغطية التطورات في القطاع المالي غير المصرفي كقطاع التأمين وأسواق رأس المال
  - وضع فصول جديدة تتعلق بالتكنولوجيا المالية الحديثة (Fintech) والشمول المالي (Financial Inclusion) والمخاطر السيبرانية (Cyber Risk).

- طورت الإدارة اختبارات الضغط لتعزيز إدارة المخاطر للقطاع المصرفي وتقدير المخاطر المحتملة. وتجرى اختبارات الضغط على القطاعات المصرفية المختلفة والمصارف المحلية ذات الأهمية النظامية (DSIB's). وقد طُور الإطار لتقييم قدرة القطاع المصرفي على الصمود أمام الصدمات التي تلحق بالملاءة المالية والسيولة والتي تعد جزء أساسياً من إدارة المخاطر وتشمل:

  - اختبارات التحمل sensitivity testing والتي تهدف لقياس أثر الصدمات المالية على متانة المصارف من الخلال النظر إلى بعض المخاطر.

  - اختبارات الأوضاع الضاغطة الكلية macro stress testing والمبنية على عدة متغيرات اقتصادية ومالية.

- تستمر الإدارة بتنفيذ توصيات البرنامج الخاص بتقييم القطاع المالي في مملكة البحرين (Financial Sector Assessment Program-FSAP) الذي عقد في عامي ٢٠١٦ و٢٠١٧ حيث تقوم الإدارة بالتنسيق مع بعثة صندوق النقد الدولي والعمل مع إدارات المصرف الأخرى لمتابعة كافة المتطلبات المتعلقة بالبرنامج.

  - تطوير أنظمة الإنذار المبكر للتنبؤ بأداء القطاع المالي سواء على المستوى الفردي أو الكلي.
  - تطوير أداة خارطة المخاطر (Heat Map) لتحليل ودراسة السلاسل الزمنية time series للمؤشرات المالية للمصارف ومقارنة المؤشرات في فترة من الزمن cross sectional.

- تطوير مؤشر الاستقرار المالي (Financial Stability Index) كأداة لنظام الإنذار المبكر من خلال ما يعكسه من درجة أي مخاطر أو تقلبات في النظام المالي.

- يعمل قسم مراقبة البنية التحتية المالية والمدفوعات في إدارة الاستقرار المالي على ضمان كفاءة ونزاهة البنية التحتية المالية والمدفوعات لتخصيص الموارد بمثالية في الاقتصاد.
- كما يعمل علي ضمان تطبيق مبادئ البنية التحتية للسوق المالية (PFMI) على البنية التحتية المالية وأنظمة الرفع وإدارة المخاطر.

ويعمل قسم الإشراف ومراقبة البنية التحتية المالية والمدفوعات على الإشراف والمراقبة كالتالي:

١. المراقبة والرصد خارج الموقع:
مراقبة قاعدة بيانات النظم، بيانات المشتركين، الدراسات الاستقصائية، والمراقبة المستمرة.

٢. المراقبة والرصد في الموقع:
وفقاً لبنك التسوية الدولية (BIS) تعتبر "المسئولية ب: السلطات التنظيمية والاشرافية والرقابية والموارد" أحد صلاحيات الرقابة للحصول على المعلومات واجراء عمليات التفتيش في الموقع وإحداث التغيير عند الضرورة.

٣. الرقابة التعاونية:
التعاون مع الإدارات والوحدات والأقسام الأخرى داخل مصرف البحرين المركزي والهيئات التنظيمية داخل مملكة البحرين وغيرها في جميع أنحاء العالم لتلبية احتياجات البنية التحتية المالية من الجمهور والاقتصاد وتعزيز التنسيق لضمان عدم حدوث أي تعارض.

- ويعتمد قسم الإشراف ومراقبة البنية التحتية المالية والمدفوعات في تطبيق عملية الإشراف والمراقبة الكلية على مبادئ البنية التحتية للأسواق المالية (PFMI) التي أقرتها لجنة نظم الدفع والتسوية (CPSS) في بنك التسويات الدولية (BIS).

الفصل

٤

٤. تطورات وأنشطة أخرى لدى مصرف البحرين المركزي

التراخيص الجديدة

وحدة التكنولوجيا المالية والابتكار

نظام المدفوعات والتسويات (SSS & RTGS)

نظام التحويلات المالية الإلكتروني (EFTS)

إصدار النقد

البرامج التدريبية

مشاريع تقنية المعلومات

وحدة الاتصال الخارجي

الهيكل التنظيمي لمصرف البحرين المركزي

التراخيص الجديدة

قام مصرف البحرين المركزي في عام ٢٠١٩ بالموافقة على منح ١٢ مؤسسة مرخصة جديدة و٢ أشخاص مقيدون جدد لمزاولة مختلف الأنشطة المالية في مملكة البحرين، مقابل ٩ مؤسسات مرخصة جديدة و١ شخص مقيد في عام ٢٠١٨. كما بلغ العدد الإجمالي للرخص الممنوحة لمزاولة الخدمات المالية ٣٨١ رخصة وأشخاص مقيدون حتى نهاية شهر ديسمبر ٢٠١٩ مقارنة بـــ ٣٨٢ رخصة وأشخاص مقيدون ممنوحة حتى نهاية ديسمبر ٢٠١٨.

هذا وقد تنوعت التراخيص الممنوحة، والصادرة لمختلف القطاعات المالية، كما هو مبين في القائمة أدناه:

١) إلى – مصرف تجزئة تقليدي (فرع).
٢) سيغنا لايف انشورانس كومباني اوف يوروب اس ايه ان في – شركة تأمين أجنبية.
٣) كليك للتأمين ذ.م.م – وسطاء التأمين.
٤) سوق المال البحرين ذ.م.م. – وسطاء التأمين.
٥) إبدار كابيتال ش.م.ب.(م) – شركة استثمار فئة ١ (وفقاً للمبادئ الإسلامية).
٦) جلف ون كابتل ش.م.ب.(م) – شركة استثمار فئة ١.
٧) البنك الفليبيني الوطني – مكتب تمثيلي.
٨) مبادرة ذ.م.م. – أمين العهدة – الفئة (ب).
٩) ترابط جيت واي ذ.م.م – شركة مساندة للقطاع المالي – مقدم خدمة معلومات الحسابات (AISP) ومقدم خدمة مزودي الدفع.
١٠) بيهايف البحرين المحدودة ذ.م.م. ترخيص "الشركات المساندة للقطاع المالي – مشغل منصات التمويل الجماعي".
١١) "شركة تاب بيمنتس ش.م.ب (مقفلة)" شركة مساندة للقطاع المالي – مقدمي خدمات الدفع.
١٢) شركة رين مانجمنت ذ.م.م. – خدمات الأصول المشفرة الفئة ٣.

الأشخاص المقيدون الجدد

1) ماريوس سشيزاس – خبير أكتوري.
٢) نعمان أفزل شيما - خبير أكتواري.

وقد تصدرت الأنشطة المتخصصة قائمة التراخيص الصادرة في عام ٢٠١٩، كما هو مبين في الرسم البياني:

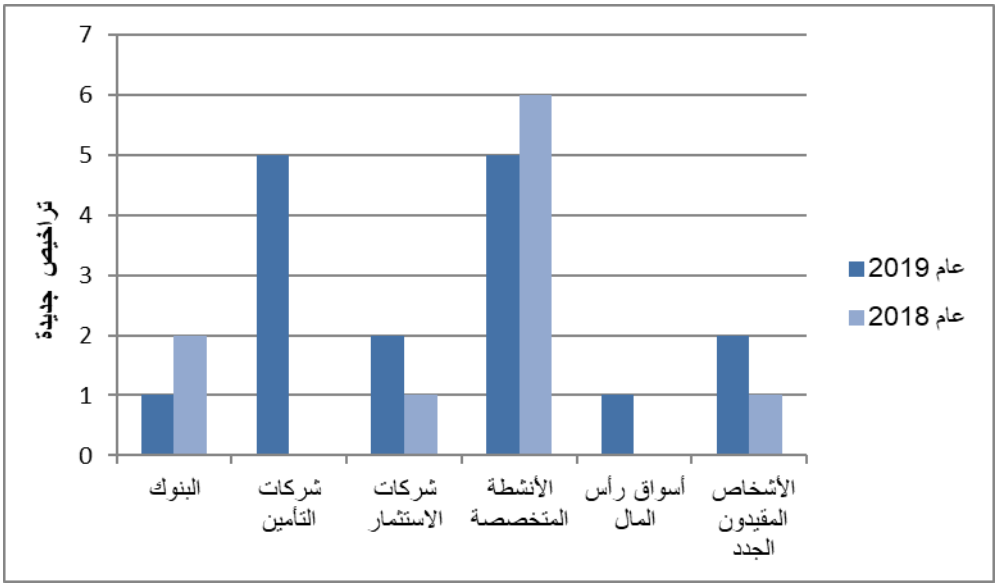

الزيادة في التراخيص الجديدة حسب القطاع

وحدة التكنولوجيا المالية والابتكار

أصدر مجلس إدارة مصرف البحرين المركزي في أكتوبر ٢٠١٧ قراراً بشأن إنشاء وحدة مختصة في مجال التكنولوجيا المالية تسمى "وحدة التكنولوجيا المالية والابتكار"، فيما حدد المصرف أهداف هذه الوحدة كالآتي:

- إجراء أبحاث السوق حول الابتكارات التي تحدث في القطاع المالي، ووضع استراتيجيات للاستفادة الفعالة من التكنولوجيا الناشئة.
- وضع السياسات التنظيمية التي من شأنها دعم بيئة التكنولوجيا المالية وتعزيز الاستقرار المالي.
- المساهمة في فحص طلبات الانضمام للبيئة الرقابية التجريبية للتكنولوجيا المالية، والعمل على إدارة العملية الرقابية للطلبات التي تم الموافقة عليها.

- تحليل ودراسة الخدمات أو المنتجات الجديدة أو المبتكرة والتي من المزمع احتضانها أو توفيرها من قبل شركات مرخصة من قبل المصرف أو من قبل شركات من المزمع أن يتم ترخيصها من قبل المصرف.
- التواصل والتنسيق مع مختلف إدارات المصرف فيما يخص المشاريع والمواضيع ذات صلة بالتكنولوجيا المالية.
- التواصل والتنسيق مع وحدات مماثلة ومنظمات رقابية دولية لتبادل الخبرات في مجال التكنولوجيا المالية والابتكار.
- التواصل والعمل مع مجلس البحرين للتنمية الاقتصادية (Bahrain EDB) وخليج البحرين للتكنولوجيا المالية (Bahrain Fintech Bay) لدعم تطوير بيئة التكنولوجيا المالية في البحرين.

البيئة الرقابية التجريبية للتكنولوجيا المالية

أصدر مصرف البحرين المركزي في مايو ٢٠١٧، إطار عمل البيئة الرقابية التجريبية (Regulatory Sandbox Framework) وأصدر المصرف في يونيو ٢٠١٧ قرار رقم (٣٩) لسنة ٢٠١٧، بشأن تشكيل لجنة فحص طلبات البيئة الرقابية التجريبية للتكنولوجيا المالية، حيث تختص اللجنة بفحص طلبات الانضمام إلى البيئة الرقابية التجريبية لبيان مدى توافقها مع الشروط التي يحددها المصرف المركزي في هذا الشأن.

في إطار جهود ومساعي المصرف نحو تطوير قطاع تكنولوجيا الخدمات المالية في مملكة البحرين، استمرت الوحدة بالتنسيق مع المعنيين بعقد العديد من الاجتماعات داخلياً وخارجياً بشأن تعريف الشركات والأفراد بإطار عمل البيئة الرقابية التجريبية وشرح عملية تقديم الطلب، حيث استلم المصرف حتى تاريخه ٧٨ طلباً للانضمام للبيئة الرقابية التجريبية للتكنولوجيا المالية وذلك على النحو الآتي:

- الموافقة على 44 طلباً، بعد أن تم دراستها ومناقشتها في لجنة فحص طلبات البيئة التجريبية للتكنولوجيا المالية، كما أن لدينا 3 طلبات قيد الدراسة.
- تم توجيه 10 طلبات إلى إدارة التراخيص نظراً لعدم تناسبها مع متطلبات ومعايير الإطار التنظيمي للبيئة الرقابية التجريبية.

- تم رفض 7 طلبات لعدم استيفائهم للمتطلبات المنصوص عليها ضمن إطار البيئة الرقابية التجريبية.
- تم إلغاء 5 طلبات بناءً على رغبة المتقدمين بالطلب.
- تم تعليق 9 طلبات من قبل إدارة التراخيص لأسباب مختلفة.
- تم تخريج ثلاث شركات بعد أن أنهوا بنجاح مرحلة البيئة الرقابية التجريبية، وهما شركة بوابة ترابط المندرجة تحت شركة المؤيد للتكنولوجيا، شركة "Rain Financial" وشركة "Belfrics Middle East W.L.L.".

كجزء من تطوير النظام المالي في مجال التكنولوجيا المالية والابتكار، تم تنفيذ عدة مشاريع خلال عام ٢٠١٩ من أجل وضع اللوائح المناسبة في مجال التكنولوجيا المالية والابتكار.

الخدمات المصرفية المفتوحة "Open Banking"

عملت الوحدة عن كثب مع وحدة السياسات الرقابية لوضع خطة بناءة لتنفيذ الخدمات المصرفية المفتوحة وكما تشارك الوحدة كعضو في فريق عمل الخدمات المصرفية المفتوحة "Open Banking Committee".

توجيهات حول استشارات استثمارية عن طريق المستشار الآلي "Robo-Advisory"

شاركت الوحدة في إصدار ورقة استشارية تتضمن مسودة توجيهات حول "استشارات استثمارية عن طريق المستشار الآلي" "Robo-Advisory" في يناير ٢٠١٩، حيث تم إصدار التوجيهات النهائية في ٢٥ فبراير ٢٠١٩.

توجيهات حول وسطاء التأمين عبر المنصات الالكترونية "Insurance Aggregators"

شاركت الوحدة في إعداد مسودة توجيهات حول "وسطاء التأمين عبر المنصات الالكترونية" "Insurance Aggregators" في مارس ٢٠١٩، استعداداً لطرح مسودة التوجيهات على لجنة السياسات الرقابية للمناقشة.

تم إصدار التوجيهات النهائية لـــ "وسطاء التأمين عبر المنصات الالكترونية" في ١٤ أغسطس ٢٠١٩.

توجيهات حول "مشغلي منصات الأصول المشفرة" "Crypto-asset trading platforms"

شاركت الوحدة في وضع التوجيهات النهائية حول "مشغلي منصات الأصول المشفرة" والتي أصدرت في ٢١ فبراير ٢٠١٩، بعد دراسة ملاحظات القطاع المالي على الورقة الاستشارية (مسودة التوجيهات) التي تم إصدارها في ديسمبر ٢٠١٨.

البنوك الرقمية "Digital Banks"

قامت الوحدة بإعداد وعرض دراسة مبدئية لوضع مسودة توجيهات خاصة لترخيص البنوك الرقمية "Digital Banks". وبناءً على الدراسة، تعكف الوحدة في التنسيق مع وحدة السياسات الرقابية في وضع مسودة توجيهات خاصة لترخيص البنوك الرقمية لعرضها على لجنة السياسات الرقابية.

الدراسات والمشاريع القائمة

فيما تعكف الوحدة حالياً على دراسة بعض المشاريع ذات الاهمية ومنها ما يلي:

تحديثات القوانين

- قامت الوحدة بإعداد وعرض دراسة حول "العملات المشفرة المستقرة" "Stable Coins" ومدى تأثيراتها المحتملة على قطاعنا المالي وتنتظر الوحدة التوجيهات للبت في الخطوة المقبلة بهذا الخصوص.
- تعكف الوحدة حالياً على إعداد دراسة مبدأية لوضع مسودة توجيهات خاصة لترخيص "مشغلي منصات تداول الأصول الرمزية" "Tokenized Assets".
- تقوم الوحدة بإعداد دراسة حول إطلاق بيئة رقابية رقمية "Digital Sandbox".
- تعكف الوحدة في تحديث التوجيهات الخاصة بالبيئة الرقابية التجريبية بما يتعلق بالمتطلبات الرقابية لشركات البيئة الرقابية التجريبية والتي تتضمن متطلبات اعرف عميلك KYC والإعلانات عبر شتى الوسائل الإعلامية وشبكات التواصل الاجتماعي بالإضافة إلى متطلبات تقديم التقارير الدورية والفترة الزمنية المسموحة لاختبار نماذج الأعمال في البيئة التجريبية.

- مواصلة البحث في المبادرات الجديدة في مجال التكنولوجيا المالية لتطوير القوانين.
- تواصل الوحدة دراسة آليات تطوير العملية الرقابية عن طريق التكنولوجية التنظيمية (RegTech and SupTech).
- تعمل الوحدة في التنسيق مع إدارة الاستقرار المالي على إعداد جدول إحصاءات يخص مجال التكنولوجيا المالية للمملكة.

مشاريع

- تساهم الوحدة كعضو في فريق العمل لمشروع استراتيجية التحول الرقمي لمصرف البحرين المركزي.
- تعكف الوحدة بتطوير إطار مهام ومسؤوليات الوحدة لمواكبة التطورات المحلية والإقليمية والعالمية.
- تواصل الوحدة بالمساهمة في مشروع استراتيجية التحول الرقمي للقطاع المالي ومشروع الاستراتيجية الوطنية الاقتصادية بالتعاون مع مجلس التنمية الاقتصادية.

عضوية اللجان الدولية /فرق العمل

- في ٣٠ مارس ٢٠١٩ تم توقيع مذكرة تفاهم بين مصرف البحرين المركزي ومؤسسة ولي العهد في المملكة الأردنية الهاشمية لتأسيس إطار للتعاون والمساعدة المتبادلة لأجل تقاسم المعلومات بين الطرفين لتطوير النظام البيئي للتقنية المالية في الأردن.
- فاز مصرف البحرين المركزي بجائزة "الجهة الرقابية الأكثر ابتكاراً" لهذا العام لمبادراته في مجال التكنولوجيا المالية. وتنظم هذه الجائزة السنوية فينتيك غالاكسي (Fintech Galaxy) وهي منصة رقمية للتمويل الجماعي، وتم تقديم الجائزة لهذا العام خلال فعالية FinX 2019 التي أقيمت في ٢ أكتوبر ٢٠١٩ في دبي.
- في ١١ نوفمبر ٢٠١٩ تم توقيع مذكرة تفاهم بين مصرف البحرين المركزي ومصرف مصر المركزي، لتعزيز العلاقات في مجال الفينتك ولتحفيز دعم الابتكار في القطاع المالي والمصرفي بين البلدين.

نظام المدفوعات والتسويات (SSS & RTGS)

بلغ مجموع التحويلات المصرفية عن طريق نظام الدفع الآني (RTGS) خلال عام ٢٠١٩، ٢٥٧٩٢٦ عملية أي بمعدل يومي بلغ ١٠٤٤ عملية تحويل بمبلغ ٨٣,٩ مليار دينار أي بمعدل يومي بلغ ٣٣٩,٧ مليون دينار بحريني موزعة على النحو التالي:

- بلغ عدد التحويلات المصرفية بين المصارف التجارية من خلال النظام المذكور أعلاه ٤٢٠٧٣ عملية تحويل بمبلغ ٧٩,٧١ مليار دينار بحريني.
- كما بلغ عدد تحويلات الزبائن من خلال هذا النظام أيضاً ٢١٥٨٥٣ عملية تحويل بمبلغ ٤,١٩ مليار دينار بحريني.
- بلغ مجموع الرسوم الواردة من المصارف الأعضاء في RTGS وSSS (رسوم المعاملات ورسوم العضوية السنوية) ٣٤٤٦٩٢ دينار بحريني في عام ٢٠١٩.
- وبلغ مجموع عدد العمليات المصرفية من خلال نظام تسوية الأوراق المالية (SSS) ٢٧٤٦ عملية تحويل بمعدل يومي بلغ ١١ عملية بمبلغ ١٢,١٦٤ مليار دينار بحريني بمعدل يومي بلغ ٤٩,٢٤٦ مليون دينار بحريني خلال عام ٢٠١٩.

المقاصة

بلغ عدد الشيكات المتداولة من خلال شركة بنفت البحرين لعام ٢٠١٩، 2,964,508 شيك بمعدل يومي بلغ ١٢،٠٠٢ بمبلغ ٨,٧٣٨ مليار دينار بحريني بمعدل يومي بلغ ٣٥,٣٨ مليون دينار بحريني.

شبكة الصرف الآلي

يقوم مصرف البحرين المركزي بعمليات التسوية لشبكة الصرف الآلي عن طريق شركة (بنفت). حيث بلغ عدد عمليات السحب المحلية من خلال نظام شبكة الصرف الآلي (بنفت) خلال عام ٢٠١٩ ما مجموعه 21,231,197 عملية بمعدل يومي بلغ 58,168 عملية سحب تقريباً بمبلغ ١,٩١٠ مليار دينار بحريني أي بمعدل يومي بلغ 5.233 مليون دينار بحريني.

نظام التحويلات المالية الإلكتروني (EFTS) بالإضافة لنظام عرض ودفع الفواتير الإلكتروني (EBPP)

- بلغ عدد عمليات تحويل Fawri+ في عام 2019 ما مجموعه 6,351,167 عملية بقيمة إجمالية بلغت 546.2مليون دينار بحريني. كما بلغ المتوسط اليومي لعمليات Fawri+ 17,400 عملية بمتوسط قيمة يومية بلغت 1.5 مليون دينار بحريني.

- وقد بلغ عدد عمليات Fawri في عام ٢٠١٩ ما مجموعه ٧،١١١،١٧٠ عملية بقيمة إجمالية بلغت ١٢,٦٨٧ مليار دينار بحريني. كما بلغ المتوسط اليومي لعمليات Fawri ٢٨،٧٩٠ عملية بمتوسط قيمة يومية بلغت ٥١ مليون دينار بحريني.

- كما بلغ عدد عمليات Fawateer في عام ٢٠١٩ ما مجموعه ٣،٠٨٦،٦٦٥ عملية بمبلغ إجمالي قدره ٤٢٣,٩٦٥ مليون دينار بحريني. كما بلغ المتوسط اليومي لعمليات Fawateer ١٢،٤٩٧ عملية بمتوسط قيمة يومية بلغت ١,٧١٦ مليون دينار بحريني.

إصدار النقد

- استمرت الإدارة بعملية العد والفرز والإتلاف المباشر للأوراق النقدية الغير صالحة للتداول بواسطة آلات العد والفرز والإتلاف، حيث بلغت كمية الإتلاف خلال عام 2019 م -/96,237,124 دينار بحريني لجميع الإصدارات النقدية البحرينية.

- بلغ مجموع الإيداعات من الأوراق النقدية والمسكوكات المعدنية من قبل مصارف قطاع التجزئة العاملة في مملكة البحرين خلال عام ٢٠١٩ -/1,466,870,550 دينار بحريني، كما بلغ مجموع السحوبات للأوراق النقدية والمسكوكات المعدنية لنفس الفترة-/ 1,472,187,320 دينار بحريني.

- بلغ النقد المتداول -/687,779,200 دينار في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩، حيث تمثل المسكوكات المعدنية -/22,415,810 دينار والأوراق النقدية -/665,363,390 دينار، وبلغت قيمة الأوراق النقدية المتداولة (الإصدار الرابع) -/89,394,680 دينار، حيث تشكل ١٣,٤٤٪ من إجمالي الأوراق النقدية المتداولة، بينما بلغت قيمة الأوراق النقدية القديمة المتداولة (الإصدار الثالث) -/8,729,435 دينار أو ما نسبته ١,٣١٪.

- فيما بلغ مجموع الأوراق النقدية المحدّثة من فئة ٥ و١٠ و٢٠ دينار في التداول بتاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ -/567,239,275 دينار بحريني حيث تشكل ٨٥,٢٥٪ من إجمالي الأوراق النقدية المتداولة.

- تم إصدار طقم فضة مكون من خمس ميداليات تذكارية بوزن أونس واحد لكل واحدة، وذلك بمناسبة مرور مائة عام على نشأة القطاع المصرفي، وقطاع التربية والتعليم، وقطاع الخدمات الأمنية، وقطاع الصحة، وقطاع شؤون البلديات في مملكة البحرين.

البرامج التدريبية

واصل مصرف البحرين المركزي خلال عام ٢٠١٩ تنفيذ سياسته القائمة على تطوير المهارات والقدرات اللازمة لموظفي المصرف والتنمية الشاملة للقطاعين المصرفي والمالي في البحرين.

ولتحقيق هذه السياسة تم ما يلي:

- تنمية مهارات وقدرات موظفي المصرف من خلال الاستفادة من برامج معهد البحرين للدراسات المصرفية والمالية وذلك بتدريب ١٧٣ موظفاً في ١٣١ دورة تدريبية في المجالات المختلفة مثل الإدارة المالية والصيرفة الاسلامية والتأمين والإدارة ومهارات الحاسب الآلي.

- تعزيز الكفاءات المهنية والتقنية من خلال ابتعاث ٢٢٥ موظفاً إلى ١١٨ من البرامج التدريبية وورش العمل والمؤتمرات المنظمة من قبل منظمات محلية وإقليمية وعالمية

مثل معهد الدراسات الاقتصادية التابع لصندوق النقد العربي وصندوق النقد الدولي ومجلس الخدمات المالية الإسلامية وغيرها من المصارف المركزية والمعاهد المتخصصة. وتجدر الإشارة إلى أن هذه الدورات والمؤتمرات قد تناولت عدة مجالات منها الرقابة المصرفية والاقتصاد والاستثمار والتأمين والتكنولوجيا المالية وتقنية المعلومات.

- تنفيذ دفعتين من البرنامج التدريبي المخصص للموظفين الجدد، وذلك لعدد ٤١ موظفاً وموظفة بالتعاون مع معهد البحرين للدراسات المصرفية والمالية، حيث يهدف البرنامج إلى تطوير مهاراتهم في الاتصال وأخلاقيات العمل وتقديم العروض.

- منح فرص التدريب العملي لعدد ٢٦ من الطلبة الجامعيين بهدف تأهيلهم للانخراط في سوق العمل.

- الاستفادة من التعليم الذاتي عن بعد من خلال تزويد ١٠٠ موظفٍ ببرنامج تعليم إلكتروني تابع لبنك التسويات الدولية ومختص بالمجالات المصرفية والمالية.

مشاريع تقنية المعلومات

تم تنفيذ العديد من المشاريع خلال عام ٢٠١٩ بحسب توجهات الخطة الاستراتيجية لتقنية المعلومات، كمايلي:

التصميم الجديد للموقع الالكتروني لمصرف البحرين المركزي

تم تدشين التصميم الجديد للموقع الالكتروني لمصرف البحرين المركزي في فبراير ٢٠١٩ ليتماشى مع الأهداف والرسالة والرؤية الأساسية للمصرف، ما يمكنه من لعب دوره المنشود كبوابة شاملة للمعلومات والخدمات المقدمة للقطاع المالي.

وقد قام فريق العمل بالمصرف بالتعاون مع الشركة المطورة للمشروع بتنفيذ ما تبقى من مستلزمات المحتوى الالكتروني، وتطوير خدمات أخرى من أهمها تدشين استمارات إلكترونية للطلبات الرقابية وذلك لتمكين المؤسسات المالية من تقديم الطلبات عبر الموقع كطلبات التراخيص، بالإضافة إلى تدشين خدمة الدفع الإلكتروني لتمكين المؤسسات المالية

من دفع رسوم طلبات التراخيص، وتمكين شركات التكنولوجيا المالية **FinTech** من دفع رسوم طلبات التراخيص للبيئة الرقابية التجريبية (Regulatory Sandbox).

وتتويجاً لهذا العمل والجهد المخلص فقد حاز مصرف البحرين المركزي على جائزة التميز للحكومة الإلكترونية لعام ٢٠١٩ عن فئة (أفضل موقع حكومي إلكتروني).

مشروع نظام المعايير الموحدة للإبلاغ الضريبي ونظام قانون الالتزام الضريبي على الحسابات الأجنبية

تم استكمال مشروعي نظام المعايير الموحدة للإبلاغ الضريبي Common Reporting Standard (**CRS**)، ونظام قانون الالتزام الضريبي على الحسابات الأجنبية The Foreign Account Tax Compliance Act (**FATCA**)

وتم الإنتهاء من ارسال التقارير المالية المشتركة (**CRS Reporting**) من المؤسسات المالية الملزمة بالإبلاغ للجهات المعنية والإدارات من السلطات القضائية الأخرى وذلك تحت إشراف إدارة المتابعة في المصرف ووزارة المالية والاقتصاد الوطني.

إضافة شركات التأمين في نظام (الحظر Blocking)

يقوم حالياً مستخدمو وزارة العدل والشئون الإسلامية والأوقاف بتحميل طلبات الحظر والاستفسار والإرث، ويتم عرض تلك الطلبات والرد عليها من خلال نظام (الحظر Blocking) من قبل كل من مصارف قطاع التجزئة والجملة فقط. وبطلب من إدارة المتابعة، قامت إدارة تقنية المعلومات من تعديل النظام للسماح لأصحاب تراخيص (التأمين) من الوصول إلى نظام (الحظر Blocking) وتزويدهم بنفس الوظائف التي توفرها لمصارف قطاع التجزئة والجملة الحالية .

حصول إدارة تقنية المعلومات على شهادة المعيار العالمي (آيزو/ آي إي سي ٢٧٠٠١)

تأكيداً لجهود مصرف البحرين المركزي في تعزيز دوره القيادي كجهة تشريعية للمؤسسات المالية في مملكة البحرين، قامت إدارة تقنية المعلومات بالتعاقد مع شركة معتمدة لتقييم المعيار العالمي المطبق في إدارة أمن المعلومات آيزو/ آي إي سي ٢٧٠٠١.

وقد حصلت إدارة تقنية المعلومات على شهادة معيار آيزو/ آي إي سي ٢٧٠٠١ والذي يعتبر إطاراً مثالياً يستند عليه لبناء استراتيجية أمن المعلومات وتوفير الحماية من المخاطر ورفع الضوابط الأمنية لتقنية المعلومات.

تطبيق نظام Privileged Access Management (PAM)

من ضمن المشاريع المستحدثة في إدارة تقنية المعلومات تم تطبيق نظام Privileged Access Management والذي يعزز القدرة على تأمين الوصول الآمن لجميع أصول تقنية المعلومات مثل أجهزة الخوادم والأنظمة المستخدمة في المصرف.

وسوف يسهل النظام التحكم في إدارة ودعم الأجهزة والأنظمة بشكل آلي وآمن وذلك بهدف التقليل من خطورة اختراق او إساءة استخدام تصاريح الدخول إلي الأجهزة والأنظمة من قبل المسؤولين المخولين عن إدارة تلك الخوادم والأنظمة بالإضافة إلى إمكانية تسجيل وتوثيق جميع المهام التي يتم تطبيقها على تلك الأصول.

نظام الحضور والإنصراف لموظفي المصرف

تم الإنتهاء من مشروع استبدال نظام الحضور والإنصراف للموظفين (Time and Attendance)، وذلك بعد الإنتهاء من اختبارات القبول النهائية من قبل إدارة الموارد البشرية والخدمات والتأكد من استيفاء النظام لكل المتطلبات.

وقد تم تقديم ورش عمل تدريبية لمستخدمي النظام من مختلف إدارات المصرف، وتم الاتفاق مع إدارة الموارد البشرية والخدمات على التشغيل الفعلي للنظام الجديد منذ منتصف شهر يوليو ٢٠١٩ بالتوازي مع النظام السابق، على أن يكون الاعتماد كلياً على النظام الجديد بداية شهر يناير ٢٠٢٠.

برنامج "ثقة" الحكومي

تم التواصل مع هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية حول برنامج "ثقة" الحكومي لأمن المعلومات وهو مبادرة حكومية تبنتها هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية تهدف لرفع مستوى أمن المعلومات بالجهات الحكومية وشبه الحكومية من خلال دعم وتعزيز الجوانب الفنية لدى الجهات لتحقيق الريادة الإقليمية والعالمية.

ويعتبر البرنامج منصة تحفيزية للجهات الراغبة للإنضمام بشكل اختياري في الوقت الحالي تقوم على رفع مستوى أمن المعلومات عن طريق الحوكمة ودعم الجانب التقني والبشري بما يحقق الريادة الإقليمية ويحقق بيئة الكترونية حكومية موثوقة بها للجهات الحكومية ضمن مستويات المبادرة الثلاث (مبادر)، (متقدم) و(مميز)، كل منها يتطلب استكمال المعايير اللازمة للنضوج، من أجل الارتقاء إلى مستوى أعلى.

وقد تم عقد ورش توعويه لموظفي المصرف من قبل ممثلي هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية، وتمت الموافقة المبدئية على متطلبات المرحلة الأولى التي قدمها المصرف للبرنامج والتي تتعلق بكفاءة الأمن الإلكتروني والسياسات المتبعة لحفظ نظام الأمن السيبراني، على أن يتم الترتيب لعملية التدقيق في الفترة القادمة.

ترقية خدمات البريد الإلكتروني لموظفي المصرف إلى منصة Microsoft 365

ضمن سياسة "السحابة أولاً" والنقلة النوعية في خدمات البريد الإلكتروني التي تنتهجها حكومة مملكة البحرين للتحول لخدمات Microsoft 365، تم العمل على ترقية خدمات البريد الإلكتروني لموظفي المصرف بصورة تدريجية إلى منصة Microsoft 365 القائمة على سحابة مايكروسوفت في بيئة الأعمال لتوفير بيئة عمل تتسم بالحداثة وتضمن تقديم أفضل ميزات الأمن والخصوصية والحماية، على أن يتم الإنتهاء من الترقية لجميع الموظفين مع بداية ٢٠٢٠.

ومن المؤمل أن تتم إضافة خدمات الكترونية أخرى من Microsoft 365 تباعاً في المراحل القادمة وذلك تماشياً مع استراتيجية المصرف للتحول الرقمي.

ترقية "نظام إدارة الوثائق" وتطوير "نظام الإدخار" الحالي

تمت ترقية "نظام إدارة الوثائق" الحالي لأحدث إصدار لضمان استمرارية الدعم الفني، حيث يوفر الإصدار الجديد العديد من التحسينات المتعلقة بالأداء وإدارة المحتوى.

هذا بالإضافة لتطوير "نظام الإدخار" الحالي حسب متطلبات إدارة الحسابات وترقيته لأحدث إصدار من التقنية المبني عليها بهدف تحسين أداء النظام.

وحدة الاتصال الخارجي

الأخبار الصحفية التي أصدرها المصرف:

- العدد الاجمالي للاصدارات الصحفية (١٣٣ اصدار)
- العدد الاجمالي لاصدارات السندات والصكوك (٨٠ عدد)
- العدد الاجمالي للأخبار الصحفية عن فعاليات وانجازات المصرف (٥٣ خبر)

الإصدارات الصحفية

العنوان	التاريخ
مصرف البحرين المركزي يهيب بالبنوك مجدداً توخي أقصى درجات الدقة في تطبيق القيمة المضافة	05.01.2019
مصرف البحرين المركزي يصدر مسودة التوجيهات الخاصة بخدمات الاستشارة المالية الرقمية	21.01.2019
في تقرير لمصرف البحرين المركزي: عمليات الدفع ببطاقات الائتمان والخصم وصل لمستوى قياسي في شهر ديسمبر ٢٠١٨	28.01.2019
مصرف البحرين المركزي يدعو الشركات المبتكرة إلى منصة اختبار الحلول التجريبية عبر الحدود	03.02.2019
مصرف البحرين المركزي يصدر التوجيهات النهائية الخاصة بخصوص الأصول المشفرة ومنصات الأصول المشفرة	25.02.2019
بيان رسمي بشأن ورقة فئة ٢٠ دينار	28.02.2019
مصرف البحرين المركزي يحذر المستهلكين من التعامل مع مؤسسات مالية غير مرخصة	06.03.2019
مصرف البحرين المركزي يحتفل باليوم الدولي للمرأة	10.03.2019
مصرف البحرين المركزي يبقي سعر الفائدة الأساسي دون تغيير	20.03.2019
مصرف البحرين المركزي يصدر قرار رقم (٢٣) لسنة ٢٠١٩ بإصدار لائحة التعامل في الأوراق المالية عن طريق الاقتراض والبيع على المكشوف	24.03.2019

صندوق الوقف يستضيف الجلسة الثانية عشرة لعلماء الشريعة مع الشيخ عصام إسحاق	25.03.2019
مجلس إدارة مصرف البحرين المركزي يعقد اجتماعه الثاني لعام ٢٠١٩	25.03.2019
مصرف البحرين المركزي يصدر التوجيهات الخاصة بخدمات الاستشارة المالية الرقمية	26.03.2019
ولي عهد الأردن يشهد توقيع مذكرة تفاهم بين مصرف البحرين المركزي ومؤسسة ولي العهد في المملكة الأردنية الهاشمية	30.03.2019
مصرف البحرين المركزي يستضيف ملتقى الشرق الأوسط السنوي الرابع لإدارة الأصول	31.03.2019
مصرف البحرين المركزي يعقد اجتماع مع جمعية مصارف البحرين	02.04.2019
ارتفاع إجمالي عدد الموظفات البحرينيات العاملات القطاع المالي بنسبة ٢,٢% في نهاية عام ٢٠١٨ مقارنة بنهاية عام ٢٠١٧	08.04.2019
مصرف البحرين المركزي يمنح ترخيص لشركة سيغنا لتأمين الحياة أوروبا اس.ايه – ان.في	15.04.2019
مصرف البحرين المركزي يصدر التوجيهات الخاصة بوسطاء التأمين عبر المنصات الالكترونية	22.04.2019
مصرف البحرين المركزي ومنظمة سويفت للمدفوعات يعقدان ورشة عمل حول بيئة الدفع وبرنامج أمن العملاء للمؤسسات المالية في مملكة البحرين	24.04.2019
مصرف البحرين المركزي ينال جائزة التميز للحكومة الإلكترونية	28.04.2019
صندوق الوقف يعقد جلسته الثانية عشرة للطاولة المستديرة حول إنشاء معيار لمعدلات الربح الإسلامي	20.05.2019
صندوق الوقف يعقد الورشة العاشرة من سلسلة "حوكمة الشركات" لأعضاء مجالس الادارات والرؤساء التنفيذيون للبنوك الإسلامية البحرينية	21.05.2019
التحسن في المؤشرات الرئيسية في القطاع المالي	03.06.2019
مصرف البحرين المركزي يحذر المستهلكين من التعامل مع وسطاء السوق الغير مرخصين – البنك الوطني للاستثمار	18.06.2019
مصرف البحرين المركزي يستقبل مرشحي برنامج مصرف السلام لبناء القدرات التنفيذية	19.06.2019
مصرف البحرين المركزي يحذر من عملية احتيالية تتضمن انتحال هوية الهيئة المالية القبرصية للأوراق المالية (Cyprus Securities and Exchange Commission)	27.06.2019

النشرة الإحصائية الشهرية لمصرف البحرين المركزي – مايو ٢٠١٩	02.07.2019
مصرف البحرين المركزي يحذر المستهلكين من التعامل مع مؤسسات مالية غير مرخصة – البنك المتحد للاستثمار	21.07.2019
مصرف البحرين المركزي يُخفض سعر الفائدة الأساسي	31.07.2019
مصرف البحرين المركزي يعقد اجتماع مع شركات التأمين	31.07.2019
مصرف البحرين المركزي: تراجع عدد الشيكات المرتجعة وانخفاض قيمتها في النصف الأول من عام ٢٠١٩	12.08.2019
مصرف البحرين المركزي يصدر التوجيهات النهائية الخاصة بوسطاء التأمين عبر المنصات الإلكترونية	14.08.2019
النشرة الإحصائية الشهرية لمصرف البحرين المركزي – يوليو ٢٠١٩	08.09.2019
مصرف البحرين المركزي ينال جائزة في مجال التكنولوجيا المالية	02.10.2019
مصرف البحرين المركزي يختتم زيارته للمؤتمر العالمي لتسويق الصناديق الاستثمارية في لوكسمبورغ	02.10.2019
النشرة الإحصائية الشهرية لمصرف البحرين المركزي – أغسطس ٢٠١٩	09.10.2019
مصرف البحرين المركزي يهنأ أحد كوادره على عضوية في مؤسسة عالمية مرموقة	14.10.2019
مصرف البحرين المركزي يستقبل رؤساء النقابات البحرينية	15.10.2019
محافظ مصرف البحرين المركزي يهنأ سمو الشيخ ناصر بن حمد	19.10.2019
النشرة الإحصائية الشهرية لمصرف البحرين المركزي – سبتمبر ٢٠١٩	29.10.2019
مصرف البحرين المركزي يُخفض سعر الفائدة الأساسي	30.10.2019
مصرف البحرين المركزي يستقبل رئيس مجموعة البنك الإسلامي للتنمية	03.11.2019
خالد حمد عضواً في مجلس أمناء المعهد الاسلامي للبحوث والتدريب	17.11.2019
مصرف البحرين المركزي يشارك في مؤتمر الشمول المالي الرقمي	17.11.2019

مصرف البحرين المركزي يشارك في اجتماعات مجالس المستقبل العالمية	17.11.2019
النشرة الإحصائية الشهرية لمصرف البحرين المركزي – أكتوبر ٢٠١٩	28.11.2019
مصرف البحرين المركزي يحتفل بالمرأة البحرينية في مجال التعليم العالي وعلوم المستقبل	02.12.2019
محافظ مصرف البحرين المركزي يتسلم جائزة الإنجاز مدى الحياة	03.12.2019
مجلس إدارة مصرف البحرين المركزي يعقد اجتماعه الخامس لعام ٢٠١٩	05.12.2019
صندوق الوقف ينظم ورشة عمله الحادية عشر "حوكمة الشركات: الإبلاغ عن المخالفات وتحمل المسؤولية تجاه العملاء"	08.12.2019
مصرف البحرين المركزي يطلق أداة الوعد المنفرد بالصرف في المستقبل لتعزيز إدارة السيولة لدى مصارف التجزئة الإسلامية	08.12.2019
مصرف البحرين المركزي يصدر طقم فضة مكون من خمس ميداليات تذكارية	29.12.2019

المؤتمرات والمنتديات

الفعالية	التاريخ
المنتدى الثالث "فينتيك" لمنطقة الشرق الأوسط وأفريقيا	21 February 2019
مؤتمر RegFact 2019	25 February 2019
ملتقى يوروموني الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي	26 - 27 February 2019
المؤتمر السنوي للدفع الإلكتروني والإنترنت ٢٠١٩	11 – 12 March 2019
ورشة عمل المحاسبة الجنائية في الجامعة الملكية للبنات	12 – 13 March 2019
مؤتمر أيوفي للهيئات الشرعية السنوي الخامس عشر	7 – 8 April 2019
هاكثون فينتيك من أجل الاستدامة	13 April 2019

الملتقى الحواري المفتوح لجمعية مصارف البحرين	21 April 2019
ورشة اتحاد المصارف العربية للتطبيق العملي لنسبة تغطية السيولة (LCR) ونسبة التمويل الصافي الثابت (NSFR) وفقاً لاتفاقية بازل ٣	28 – 30 April 2019
ندوة حول التصنيف الائتماني: منهجية التصنيف الائتماني للبنوك الإسلامية والصكوك	29 – 30 April 2019
ملتقى الشرق الاوسط لإدارة الاصول	29 April 2019
ندوة للامتثال للجرائم الاقتصادية	29 April 2019
مؤتمر InsureByte للتأمين	12 - 13 June 2019
دورة "الرقابة على القطاع المالي" بالتعاون مع مركز صندوق النقد الدولي للاقتصاد والتمويل في الشرق الأوسط،	16 – 27 June 2019
ورشة عمل حول قانون المعاملات المضمونة بالشراكة مع مجلس التنمية الاقتصادية	30 June 2019
ندوة IFSB-AAOIFI حول المعيار الدولي للتقارير المالية – رقم ٩	15 – 16 October 2019
مؤتمر اتحاد المتداولين الـــ ٤٤	24 – 25 October 2019
مؤتمر أيوفي – البنك الدولي	3 - 4 November 2019
مهرجان سنغافورة للتكنولوجيا المالية	11 - 15 November 2019
المؤتمر السنوي العالمي للمصارف الإسلامية	2 - 4 December 2019
مهرجان العيد الوطني في حلبة البحرين الدولية	14 – 16 December 2019

المقابلات

الجهة الاعلامية والفعالية	ضيف المقابلة	التاريخ
صحيفة ذا تايمز البريطانية	سعادة المحافظ رشيد المعراج	18 February 2019
صحيفة ذا جابان تايمز (اليابان)		25 February 2019
صحيفة ذا ناشيونال (الامارات)		26 February 2019
مقابلة مجلة بانكر الشرق الأوسط		3 December 2019
بلومبيرغ – ملتقى يوروموني الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي	السيد خالد حمد مدير تنفيذي – الرقابة المصرفية	26 February 2019

مجلة الاقتصاد والأعمال– المؤتمر السنوي العالمي للمصارف الإسلامية		4 December 2019
سي ان بي سي العربية – ملتقى الشرق الاوسط لإدارة الاصول	السيد عبدالرحمن الباكر مدير تنفيذي – رقابة المؤسسات المالية	29 April 2019
تلفزيون البحرين – برنامج الرأي	السيد يوسف راشد الفاضل مدير تنفيذي – الخدمات الإدارية	17 October 2019

المؤتمرات الصحفية

الحضور من الاعلام	المتحدث من المصرف	العنوان	التاريخ
Local press and media الاعلام والصحافة المحلية	Mr. Khalid Hamad, Executive Director - Banking Supervision السيد خالد حمد مدير تنفيذي – الرقابة المصرفية	BENEFIT launch of the first eKYC Project	27 February 2019
Local press and media الاعلام والصحافة المحلية	Mr. Khalid Hamad, Executive Director - Banking Supervision السيد خالد حمد مدير تنفيذي – الرقابة المصرفية	ISRA press conference to announce book launch: Islamic Economics: Principles & Analysis	8 April 2019
Local press and media الاعلام والصحافة المحلية	HE Rasheed Al Maraj, Governor, CBB سعادة المحافظ رشيد المعراج	100 Years of Banking celebration announcement	21 April 2019

الهيكل التنظيمي لمصرف البحرين المركزي

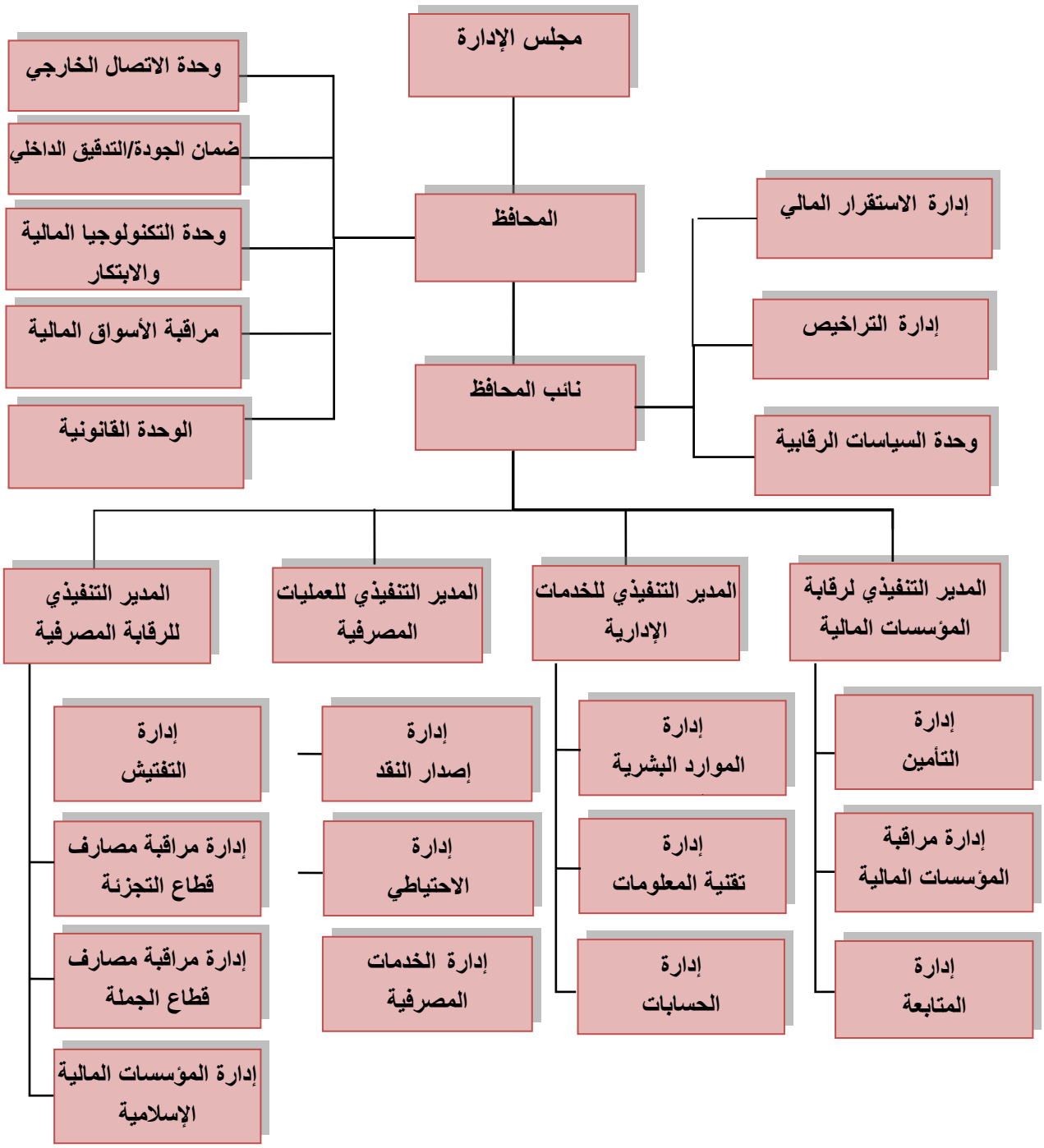

الفصل

٥

٥. البيانات المالية للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩

مصرف البحرين المركزي

تقرير مدققي الحسابات المستقلين

والبيانات المالية

٣١ ديسمبر ٢٠١٩

المحتويات ***الصفحة***

تقرير مدققي الحسابات المستقلين	١-٢
الميزانية العمومية	٣
حساب الأرباح والخسائر والتخصيصات	٤
إيضاحات حول البيانات المالية	٥ - ١٠

شركة إرنست ويونغ الشرق الأوسط
صندوق بريد ١٤٠
طابق ١٠ - البرج الشرقي
مركز البحرين التجاري العالمي
المنامة، مملكة البحرين

هاتف : ٥٤٥٥ ١٧٥٣ ٩٧٣+
فاكس : ٥٤٠٥ ١٧٥٣ ٩٧٣+
manama@bh.ey.com
سجل تجاري رقم - ٢٩٩٧٧

تقرير مدققي الحسابات المستقلين إلى السادة مجلس إدارة مصرف البحرين المركزي الموقر

تقرير حول تدقيق البيانات المالية

لقد قمنا بتدقيق البيانات المالية المرفقة لمصرف البحرين المركزي ("المصرف المركزي")، والتي تتكون من الميزانية العمومية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩، وحساب الأرباح والخسائر والتخصيصات للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، والإيضاحات حول البيانات المالية، بما في ذلك ملخص لأهم السياسات المحاسبية.

في رأينا، إن البيانات المالية المرفقة تظهر بصورة عادلة، من كافة النواحي الجوهرية، المركز المالي للمصرف المركزي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩، وأداؤه المالي للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً للسياسات المحاسبية المفصح عنها في الإيضاح رقم ٢ حول هذه البيانات المالية ووفقاً للمرسوم الملكي رقم (٦٤) لسنة ٢٠٠٦.

أساس الرأي
تمت عملية التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية. إن مسئولياتنا بموجب هذه المعايير مفصلة أكثر ضمن بند *مسئوليات مدققي الحسابات حول تدقيق البيانات المالية* الوارد في تقريرنا هذا. نحن مستقلون عن المصرف المركزي وفقاً *لقواعد السلوك الأخلاقي الدولية للمحاسبين المهنيين (بما في ذلك معايير الاستقلال الدولية)* ووفقاً للمتطلبات الأخلاقية ذات الصلة بتدقيقنا للبيانات المالية في مملكة البحرين، وقد استوفينا مسئولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لقواعد السلوك الأخلاقي الدولية للمحاسبين المهنيين. إننا نعتقد أن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية وملائمة لتوفير أساساً لرأينا.

مسئوليات الإدارة حول البيانات المالية
إن الإدارة هي المسئولة عن إعداد البيانات المالية وعرضها بصورة عادلة وفقاً للسياسات المحاسبية المفصح عنها في الإيضاح رقم ٢ ووفقاً للمرسوم الملكي رقم (٦٤) لسنة ٢٠٠٦، وعن نظام الرقابة الداخلي الذي تراه الإدارة ضرورياً لإعداد بيانات مالية خالية من الأخطاء الجوهرية، سواءً كانت ناتجة عن الاحتيال أو الخطأ.

عند إعداد البيانات المالية، تكون الإدارة مسئولة عن تقييم قدرة المصرف المركزي على العمل كمنشأة مستمرة، والإفصاح، حيث أمكن، عن الأمور المتعلقة بمبدأ الاستمرارية بما في ذلك استخدام مبدأ الاستمرارية المحاسبي عند إعداد البيانات المالية، إلا إذا كان في نية الإدارة تصفية المصرف المركزي أو إيقاف عملياته أو عدم وجود أي بديل واقعي آخر سوى القيام بذلك.

مسئوليات مدققي الحسابات حول تدقيق البيانات المالية
تتمثل أهدافنا في الحصول على تأكيد معقول بأن البيانات المالية ككل خالية من الأخطاء الجوهرية، سواء كانت ناتجة عن الاحتيال أو الخطأ وإصدار تقرير تدقيق يتضمن رأينا. يعتبر التأكيد المعقول هو تأكيداً عالي المستوى، ولكنه ليس ضماناً بأن التدقيق الذي يتم وفقاً لمعايير التدقيق الدولية سيكشف دائماً عن المعلومات الجوهرية الخاطئة عند وجودها. إن الأخطاء قد تحدث نتيجة لاحتيال أو خطأ ويتم اعتبارها جوهرية، إذا كانت منفردةً أو مجتمعةً، يمكن أن يكون لها تأثير على القرارات الاقتصادية المتخذة من قبل مستخدمي هذه البيانات المالية.

EY
نبني عالماً أفضل للعمل

تقرير مدققي الحسابات المستقلين إلى السادة مجلس إدارة مصرف البحرين المركزي الموقر (تتمة)

تقرير حول تدقيق البيانات المالية (تتمة)

مسئوليات مدققي الحسابات حول تدقيق البيانات المالية (تتمة)

كجزء من عملية التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية، فإننا نقوم بممارسة الاجتهاد المهني والحفاظ على الشك المهني في جميع مراحل التدقيق، وكما نقوم بما يلي:

- تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في البيانات المالية، سواءً كانت ناتجة عن الاحتيال أو الخطأ، وتصميم وتنفيذ اجراءات تدقيق تستجيب لتلك المخاطر والحصول على أدلة تدقيق كافية وملائمة توفر أساساً لإبداء الرأي. إن مخاطر عدم اكتشاف خطأ جوهري ناتج عن احتيال يعد أكبر من ذلك الناتج عن خطأ، لِما قد يتضمنه الاحتيال من تواطؤ أو تزوير أو حذف متعمد أو تحريف أو تجاوز لنظام الرقابة الداخلي.

- فهم نظام الرقابة الداخلي المتعلق بالتدقيق وذلك لتصميم إجراءات تدقيق ملائمة في ظل الظروف القائمة وليس بهدف إبداء رأي حول مدى فعالية نظام الرقابة الداخلي للمصرف المركزي.

- تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية المتبعة، ومعقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات ذات الصلة التي قامت بها الإدارة.

- التأكد من مدى ملائمة استخدام الإدارة لمبدأ الاستمرارية المحاسبي، وبناءً على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها، فيما إذا كان هناك عدم تيقن جوهري مرتبط بأحداث أو ظروف قد تلقي بشكوك جوهرية حول قدرة المصرف المركزي على الاستمرار كمنشأة مستمرة. وإذا ما توصلنا إلى نتيجة بأن هناك شك جوهري، فعلينا الإشارة في تقرير التدقيق إلى الإفصاحات ذات الصلة في البيانات المالية أو تعديل رأينا إذا كانت هذه الإفصاحات غير كافية. إن استنتاجاتنا مبنية على أدلة التدقيق التي حصلنا عليها حتى تاريخ تقرير التدقيق، ومع ذلك فإن الأحداث أو الظروف المستقبلية قد تؤدي إلى عدم استمرار المصرف المركزي في أعماله كمنشأة مستمرة.

- تقييم العرض العام لهيكل البيانات المالية ومحتواها بما في ذلك الإفصاحات حولها وفيما إذا كانت البيانات المالية تمثل المعاملات والأحداث التي تحقق العرض العادل.

إننا نتواصل مع مجلس الإدارة حول عدة أمور من بينها، نطاق التدقيق وتوقيته وملاحظات التدقيق الهامة التي تتضمن أي أوجه قصور هامة في نظام الرقابة الداخلي الذي يتم تحديدها من قبلنا خلال عملية التدقيق.

إرنست ويونغ

سجل قيد الشريك رقم ٢٤٤
٢٩ مارس ٢٠٢٠
المنامة، مملكة البحرين

الميزانية العمومية
كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩

	إيضاحات	٢٠١٩ ألف دينار بحريني	٢٠١٨ ألف دينار بحريني
الموجودات			
ذهب	٣	٢,٥٠٠	٢,٥٠٠
احتياطيات أجنبية	٤	١,٥٧١,٧٤٣	٧٣٥,٥٦٦
مبالغ مستحقة من وزارة المالية	٥	١,٢٠٨,٣٧٣	١,٠٨٠,٩٧٩
نقد ومستحقات من بنوك محلية وسندات خزينة	٦	٣٧٩,١٩١	٦١٩,٣٦٨
موجودات أخرى	٧	١٤,٥٣٤	١٦,١٣٠
إجمالي الموجودات		٣,١٧٦,٣٤١	٢,٤٥٤,٥٤٣
المطلوبات			
عملات ورقية ومعدنية متداولة	٣	٦٨٧,٠٦٧	٦٨١,٧٤١
ودائع بالدينار البحريني		١,٥٨٧,٨٩٧	١,٠٣٤,٥٦٤
ودائع أخرى		٢٩٥,١٦٩	١٧٨,٩٠٦
مبالغ مستحقة لمصارف مركزية أخرى		٣,١٧٢	١,٤٦٨
أرباح مستحقة لحكومة مملكة البحرين		٢,٥٠٠	٢,٥٠٠
مخصص العملة المسحوبة		٦,١٦٦	٦,١٧٥
مطلوبات أخرى	٨	٨,٤٠٤	٨,٠٥٨
إجمالي المطلوبات		٢,٥٩٠,٣٧٥	١,٩١٣,٤١٢
أرصدة رأس المال			
رأس المال	٩	٢٠٠,٠٠٠	٢٠٠,٠٠٠
احتياطي عام	١٠	٢٥٨,١٦٢	٢٣٣,٨٦١
احتياطي طوارئ	١١	١٠٥,٩١٥	٨٦,٧١٣
احتياطي إعادة التقييم	١٢	٢١,٨٨٩	٢٠,٥٥٧
إجمالي أرصدة رأس المال		٥٨٥,٩٦٦	٥٤١,١٣١
إجمالي المطلوبات وأرصدة رأس المال		٣,١٧٦,٣٤١	٢,٤٥٤,٥٤٣

محمد حسين يتيم
رئيس مجلس الإدارة

رشيد محمد المعراج
المحافظ

تشكل الإيضاحات المرفقة من ١ إلى ١٣ جزءاً من هذه البيانات المالية.

حساب الأرباح والخسائر والتخصيصات
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩

	ايضاحات	٢٠١٩ ألف دينار بحريني	٢٠١٨ ألف دينار بحريني
الإيرادات			
إيرادات الفوائد		٧٣,٨١٩	٦٥,١١٩
مصروفات الفوائد		(٢٨,٠٨٧)	(١٨,٩٦١)
صافي إيرادات الفوائد		٤٥,٧٣٢	٤٦,١٥٨
رسوم التسجيل والتراخيص		٥,٤٢٩	٥,٤٢٠
أرباح تحويل العملة من بيع الدولارات الأمريكية		٨,١١٤	٩,٧٣١
صافي أرباح / (خسائر) الاستثمار المحققة		٣,٢٠١	(٤٧٠)
إيرادات أخرى		١,٨٧٠	١,٦٩٨
مجموع الإيرادات		٦٤,٣٤٦	٦٢,٥٣٧
المصروفات			
مصروفات الموظفين		(١٢,٠٦٣)	(١١,٢٧٨)
مصروفات عمومية وإدارية		(٢,٦٧٠)	(٢,٦٨٤)
مصروفات طباعة الأوراق النقدية		(٧٠٤)	(١,٨٨١)
رسوم الصناديق المدارة والرسوم الاستشارية		(٢٩٠)	(٣٤١)
مجموع المصروفات التشغيلية		(١٥,٧٢٧)	(١٦,١٨٤)
الربح للسنة قبل مخصص انخفاض القيمة		٤٨,٦١٩	٤٦,٣٥٣
مخصص انخفاض القيمة		(١٦)	(٦٤)
الربح للسنة		٤٨,٦٠٣	٤٦,٢٨٩
محول لاحتياطي طوارئ	١١	(٢١,٨٠٢)	(٢٠,٦٤٤)
محول لاحتياطي عام	١٠	(٢٤,٣٠١)	(٢٣,١٤٥)
أرباح مستحقة لحكومة مملكة البحرين		٢,٥٠٠	٢,٥٠٠

محمد حسين يتيم
رئيس مجلس الإدارة

رشيد محمد المعراج
المحافظ

تشكل الإيضاحات المرفقة من ١ إلى ١٣ جزءاً من هذه البيانات المالية.

١ الأنشطة

مصرف البحرين المركزي ("المصرف المركزي") هو هيئة بحرينية عامة تأسست بموجب قانون مصرف البحرين المركزي والمؤسسات المالية لسنة ٢٠٠٦ بتاريخ ٧ سبتمبر ٢٠٠٦. يزاول المصرف أنشطته بموجب المرسوم الملكي رقم (٦٤) لسنة ٢٠٠٦ الصادر عن صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة، ملك مملكة البحرين ("المرسوم الملكي").

المصرف المركزي مسئول عن الحفاظ على الاستقرار النقدي والمالي في مملكة البحرين.

يقوم المصرف المركزي بتطبيق السياسات النقدية وسياسات سعر الصرف الأجنبي، وإدارة الاحتياطيات الحكومية وإصدار سندات الدين وإصدار العملة الوطنية والإشراف على نظم الدولة للمدفوعات والسداد. كما أن المصرف هو الجهة التنظيمية الوحيدة للقطاع المالي في البحرين، حيث يغطي جميع الأنشطة المصرفية وأنشطة التأمين وأعمال الاستثمار وأنشطة أسواق رأس المال. لا يملك المصرف المركزي أي فروع أو عمليات خارج البحرين.

العنوان المسجل لمصرف البحرين المركزي هو مبنى مصرف البحرين المركزي بالمنطقة الدبلوماسية، ص.ب ٢٧، مملكة البحرين.

تتكون البيانات المالية لمصرف البحرين المركزي من الميزانية العمومية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ وحساب الأرباح والخسائر والتخصيصات للسنة المنتهية في ذلك التاريخ والإيضاحات التي تتكون من ملخص السياسات المحاسبية الهامة والمعلومات الإيضاحية الأخرى ولقد تمت الموافقة على إصدارها بناءً على قرار مجلس الإدارة الصادر بتاريخ ٢٩ مارس ٢٠٢٠.

٢ السياسات المحاسبية الهامة

أعدت البيانات المالية وفقاً لمتطلبات المرسوم الملكي رقم (٦٤) لسنة ٢٠٠٦ باستخدام السياسات المحاسبية الهامة التالية. تم تطبيق السياسات المحاسبية المعروضة أدناه على نحو ثابت لكافة السنوات المعروضة في هذه البيانات المالية، عدا المشار إليه.

١/٢ العرف المحاسبي
أعدت البيانات المالية وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية.

٢/٢ الذهب
يحتسب الذهب بالتكلفة.

٣/٢ احتياطيات أجنبية
تتكون الاحتياطيات الأجنبية من ودائع واستثمارات بعملات أجنبية. تظهر جميع الاستثمارات والودائع بالتكلفة، مطروحاً منها مخصص انخفاض القيمة.

بالنسبة لمحفظة استثمارات المصرف المركزي، يتم إطفاء علاوات أو خصومات الشراء بطريقة القسط الثابت على الفترة المتبقية للاستثمار، وتدرج ضمن إيرادات الفوائد في حساب الأرباح والخسائر والتخصيصات.

يتم احتساب مشتريات أو مبيعات الموجودات المالية بتاريخ السداد، أي بتاريخ سداد المعاملة.

٤/٢ نقد ومستحقات من بنوك محلية وسندات خزينة
تتكون هذه الأرصدة من نقد في الصندوق وودائع/إيداعات بالدينار البحريني لدى البنوك وسندات خزينة عالية السيولة.

٥/٢ المعدات
جميع المعدات التي يستخدمها مصرف البحرين المركزي تظهر بالتكلفة التاريخية، مطروحاً منها الاستهلاك. تشمل التكلفة التاريخية على المصروفات التي يمكن نسبها مباشرةً لشراء المعدات.

٢ السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

٥/٢ المعدات (تتمة)
يتم تحديد الأرباح والخسائر عند بيع المعدات عن طريق مقارنة العوائد بالقيمة الدفترية، وتدرج في حساب الأرباح والخسائر والتخصيصات.

٦/٢ عملات ورقية ومعدنية متداولة
العملات الورقية والمعدنية المتداولة تظهر صافي من العملات الورقية والمعدنية بالدينار البحريني التي يحتفظ بها المصرف المركزي كمخزون.

٧/٢ العملات الأجنبية
يتم تحويل المعاملات التي تتم بالعملات الأجنبية بأسعار الصرف السائدة وقت إجراء المعاملة.

يتم إعادة تحويل الموجودات والمطلوبات النقدية بالعملات الأجنبية في تاريخ الميزانية العمومية على أساس القيمة الإسمية الرسمية للدينار البحريني بالنسبة للدولار الأمريكي وأسعار صرف العملات الأخرى عند إغلاق السوق.

وفقاً للمادة رقم ٢٢ (أ) من قانون مصرف البحرين المركزي والمؤسسات المالية، فإن جميع الأرباح / (الخسائر) الناتجة من إعادة تقييم موجودات أو مطلوبات مصرف البحرين المركزي المقيمة بالعملات الأجنبية نتيجة لأي تغير في سعر معادلة الدينار البحريني، أو سعر الصرف لموجودات مصرف البحرين المركزي لهذه العملات يجب تسجيلها في حساب خاص تحت مسمى "احتياطي إعادة التقييم".

عند بيع الموجودات المقومة بالعملات الأجنبية، يتم احتساب الربح أو الخسارة على عنصر صرف العملة الأجنبية للموجود المباع في حساب الأرباح والخسائر والتخصيصات.

يتم إعادة تقييم العقود الآجلة بالنسبة للحركة في أسعار صرف العملات الأجنبية على أساس شهري. يتم احتساب الأرباح أو الخسائر على أساس شهري في احتياطي إعادة التقييم للعقود الآجلة غير المسددة. يتم عكس هذه الأرباح أو الخسائر في الشهر التالي. تحتسب الأرباح والخسائر الناتجة من سداد العقود الآجلة عن طريق مقارنة أسعار صرف العملات الأجنبية بتاريخ الشراء مع أسعار صرف العملات الأجنبية بتاريخ السداد، ويتم إحتساب الأرباح أو الخسائر الناتجة في احتياطي إعادة التقييم.

٨/٢ مخصص انخفاض القيمة
يقوم المصرف المركزي بتاريخ كل ميزانية عمومية بتحديد ما إذا كان هناك دلائل موضوعية على انخفاض قيمة أحد الاستثمارات. يتم تقدير انخفاض القيمة في الاستثمارات في السندات على أساس المحفظة .العوامل التي تؤخذ بالاعتبار عند تحديد الدلائل الموضوعية على انخفاض القيمة تشمل مقارنة التكلفة الإجمالية مع القيمة السوقية العادلة لكل محفظة، لتحديد أي انخفاض جوهري وأي انخفاض مؤقت في القيمة السوقية العادلة للمحفظة، ويحمل على حساب الأرباح والخسائر والتخصيصات.

يستخدم المصرف المركزي احتياطي الطوارئ لتغطية انخفاض القيمة للموجودات الأخرى المتعلقة بأهداف المصرف المركزي ضمن الإجراءات التي يقرها مجلس الإدارة لتطوير وتحسين الاقتصاد الوطني في إطار السياسة الاقتصادية العامة لمملكة البحرين.

٩/٢ إثبات الإيراد

إيرادات الفوائد
يتم احتساب إيرادات الفوائد على أساس الفترة الزمنية، مع الأخذ بالاعتبار المبلغ الأساسي ومعدل الفائدة المطبق.

رسوم التسجيل والتراخيص
يتم احتساب رسوم التسجيل والتراخيص على أساس السنة الميلادية التي تتعلق بها على أساس مبدأ الاستحقاق.

٢ السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

٩/٢ إثبات الإيراد (تتمة)

صافي أرباح وخسائر الاستثمار المحققة

يتم احتساب صافي أرباح وخسائر الاستثمار المحققة الناتجة من بيع الموجودات في حساب الأرباح والخسائر والتخصيصات، عند بيع هذه الموجودات.

١٠/٢ مصروفات الفوائد

يتم احتساب مصروفات الفوائد على المبالغ المستحقة من الدينار البحريني والودائع الأخرى على أساس مبدأ الاستحقاق باستخدام معدل القسط الثابت في حساب الأرباح والخسائر والتخصيصات.

١١/٢ مصروفات طباعة الأوراق النقدية

يتم احتساب المصروفات المتعلقة بطباعة الأوراق النقدية في حساب الأرباح والخسائر والتخصيصات عند تكبدها.

١٢/٢ المخصصات

يتم احتساب المخصصات عندما ينشأ على المصرف المركزي التزام قانوني أو ضمني نتيجة لأحداث سابقة، ومن المحتمل أن يتطلب سداده تدفقات خارجة من موارد ذات منافع اقتصادية ويمكن عمل تقدير موثوق لمبلغ الالتزام. يتم تحديد المخصصات عن طريق خصم التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة بمعدل يعكس التقديرات الحالية للسوق لقيمة الوقت، متى ما كان ذلك مناسباً، والمخاطر المتعلقة بالمطلوبات.

٣ فائض الدعم المصرح به على العملة قيد التداول

	٢٠١٩ *ألف* *دينار بحريني*	٢٠١٨ *ألف* *دينار بحريني*
الدعم المصرح به:		
ذهب	٢,٥٠٠	٢,٥٠٠
احتياطيات أجنبية - إيضاح ٤	١,٥٧١,٧٤٣	٧٣٥,٥٦٦
	١,٥٧٤,٢٤٣	٧٣٨,٠٦٦
العملات الورقية والمعدنية المتداولة	(٦٨٧,٠٦٧)	(٦٨١,٧٤١)
فائض الدعم المصرح به على العملة المتداولة	٨٨٧,١٧٦	٥٦,٣٢٥

وفقاً للمادة رقم (١٩) من قانون مصرف البحرين المركزي والمؤسسات المالية، فإن الاحتياطيات الأجنبية التي يحتفظ بها المصرف المركزي يجب ألا تقل عن ١٠٠ % من قيمة العملة المتداولة.

بلغت القيمة العادلة للذهب ٨٦,٢٩٧ ألف دينار بحريني كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ (٢٠١٨: ٧٢,٦٢٧ ألف دينار بحريني).

٤ احتياطيات أجنبية

	٢٠١٩ *ألف* *دينار بحريني*	٢٠١٨ *ألف* *دينار بحريني*
ودائع البنوك	١,٣٩٠,١١٩	٥٣٩,٢٤٩
محافظ السندات، متضمنة على صناديق مدارة	١٨٠,٤٤٢	١٩٢,٥٣٥
سندات مالية أخرى	٨٦,٧٢٧	٨٦,٧٢٧
	١,٦٥٧,٢٨٨	٨١٨,٥١١
مطروحاً منها :مخصص انخفاض القيمة	(٨٥,٥٤٥)	(٨٢,٩٤٥)
	١,٥٧١,٧٤٣	٧٣٥,٥٦٦

٤ احتياطيات أجنبية (تتمة)

جميع السندات مدرجة في أسواق نشطة، وأن نسبة ٨٢,٩٥% منها من الدرجة الاستثمارية BBB أو أعلى (٢٠١٨: ٧٦,٥١%). جميع الودائع (٢٠١٨: ١٠٠%) ٧٣,٦١% من السندات هي بالدولار الأمريكي (٢٠١٨: ٧٢,٤٩%). بالنسبة للعملات الأجنبية الأخرى، فإن جميعها محوطة بالدولار الأمريكي. تشمل محافظ السندات على ١٥٤ ألف دينار بحريني صافي خسائر غير محققة للسندات بغير الدولار الأمريكي وعقود العملات الأجنبية الآجلة ذات العلاقة المستخدمة للتحوط من هذه السندات (٢٠١٨: صافي خسائر غير محققة بقيمة ١,٣٢٨ ألف دينار بحريني).

القيمة السوقية لمحافظ السندات (بما في ذلك النقد والفوائد المستحقة المحتفظ بها ضمن هذه المحافظ) كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ بلغت ١٨٣,٧١٠ ألف دينار بحريني (٢٠١٨: ١٨٨,٥٥٤ ألف دينار بحريني).

قام المصرف المركزي باحتساب مخصص انخفاض القيمة بمبلغ ٢,٦٠٠ ألف دينار بحريني خلال السنة المنتهية في ٢٠١٩ والتي تم تحميلها إلى احتياطي الطوارئ (راجع إيضاح ١١).

٥ مبالغ مستحقة من وزارة المالية

يمثل هذا المبلغ صافي المبلغ المستحق من وزارة المالية للمدفوعات والمقبوضات المتعلقة بالوزارة التي قام بها المصرف المركزي.

٦ نقد ومستحقات من بنوك محلية وسندات الخزينة

	٢٠١٩ *ألف* *دينار بحريني*	٢٠١٨ *ألف* *دينار بحريني*
النقد	٢٨	٢٣
مبالغ مستحقة من بنوك محلية	١٦,٣٢٦	١٤,٢١٦
صكوك إجارة / سندات وأذونات خزينة صادرة عن حكومة البحرين	٣٦٢,٨٣٧	٦٠٥,١٢٩
	٣٧٩,١٩١	٦١٩,٣٦٨

٧ موجودات أخرى

	٢٠١٩ *ألف* *دينار بحريني*	٢٠١٨ *ألف* *دينار بحريني*
فوائد مستحقة	٥,٢٨٩	٧,٩٠٦
قروض الموظفين	٤,٧٣٦	٤,٦١٨
معدات	٢,٧٠٦	١,٨٣١
أخرى	١,٨٠٣	١,٧٧٥
	١٤,٥٣٤	١٦,١٣٠

٨ مطلوبات أخرى

	٢٠١٩ *ألف* *دينار بحريني*	٢٠١٨ *ألف* *دينار بحريني*
رسوم تراخيص مؤجلة مستلمة	٤,٧٠٩	٤,٦٦٦
ذمم دائنة أخرى	٢,٥٦٣	٢,٠٧١
فوائد مستحقة	٧٢٦	١,٠١٠
مصروفات مستحقة	٤٠٦	٣١١
	٨,٤٠٤	٨,٠٥٨

٩ رأس المال

	٢٠١٩	٢٠١٨
	ألف	*ألف*
	دينار بحريني	*دينار بحريني*
المصرح به	٥٠٠,٠٠٠	٥٠٠,٠٠٠
الصادر والمدفوع بالكامل	٢٠٠,٠٠٠	٢٠٠,٠٠٠

١٠ احتياطي عام

	٢٠١٩	٢٠١٨
	ألف	*ألف*
	دينار بحريني	*دينار بحريني*
الرصيد في بداية السنة	٢٣٣,٨٦١	٢١٠,٧١٦
المحول من حساب الأرباح والخسائر والتخصيصات	٢٤,٣٠١	٢٣,١٤٥
الرصيد في نهاية السنة	٢٥٨,١٦٢	٢٣٣,٨٦١

وفقاً للمادة رقم (١٢) من قانون مصرف البحرين المركزي والمؤسسات المالية، يحتفظ المصرف المركزي باحتياطي عام، ويتم التخصيص له بالنسب التالية من صافي الربح للسنة:

- ١٠٠% من صافي الربح، إلى أن يصل مبلغ الاحتياطي العام ٢٥% من رأس المال المصرح به للمصرف المركزي؛
- ٥٠% من صافي الربح، إلى أن يساوي مبلغ الاحتياطي العام رأس المال المصرح به للمصرف المركزي؛ و
- ٢٥% من صافي الربح، إلى أن يصل مبلغ الاحتياطي العام لضعف مبلغ رأس المال المصرح به للمصرف المركزي.

يتم تحويل أي مبلغ متبقي من صافي الربح بعد التخصيصات أعلاه، والتخصيصات لاحتياطي الطوارئ إلى الحساب العام لمملكة البحرين خلال ثلاثة أشهر من تاريخ اعتماد البيانات المالية للمصرف المركزي.

١١ احتياطي طوارئ

	٢٠١٩	٢٠١٨
	ألف	*ألف*
	دينار بحريني	*دينار بحريني*
الرصيد في بداية السنة	٨٦,٧١٣	٦٦,٠٦٩
المحول خلال السنة	٢١,٨٠٢	٢٠,٦٤٤
المستخدم خلال السنة	(٢,٦٠٠)	-
الرصيد في نهاية السنة	١٠٥,٩١٥	٨٦,٧١٣

وفقاً للمادة رقم (٢١) من قانون مصرف البحرين المركزي والمؤسسات المالية، وافق مجلس الإدارة على تحويل مبلغ وقدره ٢١,٨٠٢ ألف دينار بحريني (٢٠١٨: ٢٠,٦٤٤ ألف دينار بحريني) من صافي الربح للسنة الحالية إلى احتياطي الطوارئ واستخدام مبلغ وقدره ٢,٦٠٠ ألف دينار بحريني لمخصص انخفاض القيمة (راجع إيضاح ٤).

١٢ احتياطي إعادة التقييم

	٢٠١٩ *ألف* *دينار بحريني*	٢٠١٨ *ألف* *دينار بحريني*
الرصيد في بداية السنة	٢٠,٥٥٧	١٩,١٣٨
الحركة خلال السنة	١,٣٣٢	١,٤١٩
الرصيد في نهاية السنة	٢١,٨٨٩	٢٠,٥٥٧

يتعلق احتياطي إعادة التقييم بأرباح وخسائر أسعار صرف العملات الأجنبية المحتسبة وفقاً لقانون مصرف البحرين المركزي والمؤسسات المالية، والسياسات المحاسبية للمصرف المركزي.

١٣ المطلوبات المحتملة والالتزامات

المطلوبات المحتملة والالتزامات، والتي يتم مقاصة بعضها مع الالتزامات المقابلة لأطراف أخرى، تنشأ في السياق الاعتيادي للعمل، بما في ذلك المطلوبات الطارئة المتعلقة بالضمانات والتعويضات ذات الصلة بعمليات دعم السيولة. كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩، لم يكن هناك أي مطلوبات محتملة أو التزامات قائمة (٢٠١٨: لا شيء)، باستثناء عقود أسعار صرف العملات الأجنبية القائمة بقيمة إسمية تبلغ ٦٢,٦٩٢ ألف دينار بحريني (٢٠١٨: ٨٩,٠٧٨ ألف دينار بحريني).